

٤١٥
ح ٥٠

حدايق الدقائق في شرح رسالة علامة الحقائق، للديباجي

محمد بن سعد - ٦٠٩ هـ. بخط أحمد بن محمد سنة ١٠٨٣ هـ.

١١٣ ق ١٩ س ١٣ × ٢١ سم

نسخة حسنة، خطها نسخ دقيق،

نسبه بروكلمان لسعد الدين البردعي .

٦١٠٣

الأعلام ٧:٧ بروكلمان ٣٤٧:١ الذيل ١:١٠٥

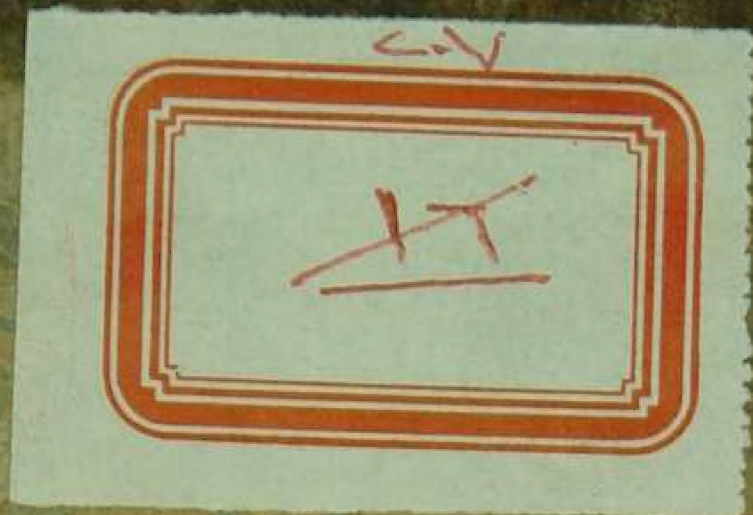
١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف ب- الناسخ

ج - تاريخ النسخ د - شرح المفصل للزمخشري

هـ - المحصل و - شرح الأنموذج في النحو .

17

78.4



100

است آب خوشه را از ابدان که در دنیا است
به دور آید یکی صد کا داکا صد صمیش

سمنده و همدیه

محمد اسم رب

مكتبة جامعة الملك سعود - قسم المخطوطات
 الرقم: ٦١٠٣ - م. ١٢٩١
 العنوان: مائة الدقائق في شرح رسالة علامه الحقايق
 المؤلف: الديباجي، محمد
 تاريخ النسخ: ١٠٨٢ هـ
 اسم الناشر: محمد
 عدد الأوراق: ١١٢ م - ١٢٩١
 ملاحظات:

والسراير

المجلد الثاني

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a list of names, is visible in the upper right corner of the page.

في هذه الحالة مستطاب
في العهد الخارجي لأن الكلمة معلومة

يبدى عند ذلتي وفوق جلي عند كرتي وغني وانا اعود بكوني كوني
برقم على الماء او يورثني على الهوام لا طائل تحت سعيد وعالم في امره
من خلقي عليل نوكلت والير انيب انا عروق الخطايا لا اكد ايجب
الكلمة **ت** متكاسجبل النوفيق وعرفة التحقيق بمنزلة اراد ان
يبحث عن انواع الكلمة عرق الكلمة او لا النوفيق البحث عن انواع على
معرفة الجسج مع انها موضوع العلم ولا تسمى تقديم معرفتها قبل
الحوض في مقاصده فقال الكلمة مفرد اي الحقيقة المفردة البقيرة عنها
هذا الاسم وعرق العوم لفظة دالة على معنى بالوضع اي وضع كان مفرد
بجلا وعرف اللفظ فانه في عرف اللفظ تطلق على مكره ايضا يقال
تكم بكلمة لا معنى لها ويقال لقولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولم يصرح
بعض فيود التعريف لاشتغالها في ما بينهم وميل الى الاجازة
وهذه الرسالة وانما الترم بكلمة التعريف ليا او كلمة التوحيد لان
الفرد يقع على الماهل ايضا لانه اذا انتفى المعنى الموضوع لصدق عليه يقال
لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى الموضوع له لان انتفاء هذا
الجموع يجوز ان يكون بانتفاء اربعة اجزاء اللهم الا ان يقع الاصطلاح بغير عدم
على استعمال المفرد في استعمال فقط فيتم المساواة بل بكلمة تعيد
وانما قلنا اي الحقيقة المفردة لان التحديد بالماهية لا للمفرد الذي
لا يعرف الا بالاشارة الخارجية والتعريف فامر عنها لا تسمى لذلك
اردت معرفة زيد بغيره آخر فانها لا تقتصر الا بان يشير اليه

ووجه تسميتهم ان الموضوع من النسخ معرفة اللفظ
وانما يبحث فيه عن اللفظ وهو من عوارض الكلمة في
الحقيقة فكلما كان موضوع العلم على علم بالحقيقة
فيسمى عن عوارضها من اللفظ والاشارة والاصطلاح
في العهد الخارجي على هذه الاشارة كما في
اوله لم يكن في البلد الامين واحد
ان قبل الفرد قسم من الدال بالوضع وكيف
تقع على الماهل فكلما كان يكون فسمي
من وجه يكون الابيض قسام من اللون ان
اعلم في وجه فان بعض من الابيض ليس بجوان
مستطاب

زيد هذا

انما تسمى الى اخر اضاف
اللفظ والاشارة والاصطلاح
فقد تسمى المساواة بلا خلاف
تدريج في انما الترم تكملة التعريف
للا بد من تعديده باللفظ

في العهد الخارجي لأن الكلمة معلومة

زيد هذا والتعريف ينظم الحد لا يفيد تلك المعرفة لان النهاية في ان يقول
هو جلا طويلا القامة صغير الهامة عرب في البحث حافظ التوريب في تحكيدا
ومن المعلوم ان هذا لا يفيد صورة مساوية للجواز الا شذرا في هذه
الصفات فاللام في الحدود لتعريف الماهية بالتعريف للماهية من حيث هي
اذ لو اريد به تعريف الفرد كان المعنى ان الفرد العناني لفظه في ذاتها في افراد
الحقيقة المعلوم لفظه دالة آه ولو اريد به تعريف الاستفراق كان اللفظ
ان كل فرد من افراد الحقيقة المعلوم لفظه دالة آه في الكل لا يحصل
لان اللفظة الدالة على معنى بالوضع المفرد اعم من الفرد العناني ومن فردا
ومن كل فرد من افراد نعم من لا يشترط السوات في مطلق العرف ويجوز
التعريف بالاعم في الحدود والرسوم الناقصة وتكتفي بالتميز في الجملة على
مذهب تعريف الفرد وتحديد لانه لا اعم لا ينفك عن افاده تصور الاختصاص
يميزه عن الاغيار في الجملة واما معرفة كنهه وتميزه عن جميع الاغيار فلا
سبل البرهان الا بالاشارة الخارجية هذا هو وجه قولهم التعريف الماهية
للفرد تاسلحق التام **ثم اعلم** ان خرج عن الحد بقيد اللفظ باشارة
الحد وفي الدلالة على المعنى بالوضع ولا يكون لفظا كالدوال الاربع وبها
الوحدة بعض المركبات مما لا يطلق عليه لفظ واحدة افردها اورك
كعبه الله علما او غير علم وبقيد الدلالة المهرلة السموع عن الشاهد
لان وجود لفظ يعلم باشارة لادلالة اللفظ وفي ما في تعييد
الوضع التخييلات والالفاظ الطبيعية والمهرلات السموع في والاشارة

دالة على المعنى بالوضع مفرد او زيد بغيره
الحقيقة في ضمن فردا كان المعنى في

من جميع الاغيار او بغيرها
وجود
اللفظ ايضا لان الدلالة او انتفال ولا شذرا في العهد
السموع في الشاهدة بتعريفه الى وجود اللفظ
لا ينع دهره عند الذهور على الانتفال
لا ينع عدمه

وجود
بشارة الوجود والانتفال ولا شذرا في العهد
بشارة الوجود والانتفال ولا شذرا في العهد
بشارة الوجود والانتفال ولا شذرا في العهد

هذا انما تسمى الى اخر اضاف
اللفظ والاشارة والاصطلاح
فقد تسمى المساواة بلا خلاف
تدريج في انما الترم تكملة التعريف
للا بد من تعديده باللفظ

لا دلالة لفظ **اللفظ** استعمال الخطاء وادراك الثاني والثالث بالطبع والفعل
 وبقيد المفرد ما يطلق على لفظ واحدة من المركبات كالرجل وخبراه
 ضربت الانقسام اجزاها على اجزاء المعنى الموضوع له وان لم يكن الخلق
 بهذه المقام معرفة ان الوضع في التفرقة اعم من اللغوي وغيره حتى
 يدخل في الحد كل لفظ مفردة بالنسبة الى الوضع اللغوي كل لفظ الصلوة
 بالنظر الى الدعاء وبالنسبة الى الوضع الشرعي كل لفظ الصلوة بالنظر
 الى الاركان الخاصة وكذا بالنسبة الى المعنى الخاص كل لفظ الفعل بالنسبة
 الى المادة على معنى في نفس مقتربا باحد الازمة الثلاث وبالنسبة الى المعنى
 العام كل لفظ الدابة بالنسبة الى الفرس وكذا اعم من الوضع الشيعي
 والشيعي اعم من المعنى وغيره فيدخر في لفظ الاسد نظر الى الحيوان المسمى
 والى المعنى العالي والى اجل الشجاعة فان وضع بازاء الاول والثاني **شيعي** وبان
 الثالث نوعي وهو ان ذكر الدال على اللزوم واردة لازمة بنسبة
 جابري **قوله** اما اسم كرجل فافعل كضرب واما حرف كقَدْ **ش** اقول الكف
 للتمثيل وهو ايراد فرد من افراد الكلي لا يضاهي للاستثبات والايلازم
 ان لا يكون مدخولها فردا الكلي الذي هو الاسم وهو مع انه خلاف الواقع
 خلاف الفرض ايضا اذا الفرض ايضا الكلي بالفرد لانه وجب الاختصاص
 ان دلت بالبرهنة على الزمان وبالمادة على الحدوث في فعل الآفاق
 صحت لان خبر عاوب في اسم والا في حرف وقيل ان دلالة **ش** على
 في نفسها او تفيد على معنى مقصود بالذات فان اقترنت باحد
 الازمة

الازمة في فعل والا في اسم وان **ش** على معنى في نفس اي على معنى
 مقصود بالذات بل **ش** على مقصود لاجل الغير كاللام في الرجل فان
 دل على الغير في مدلول رجل اي الفرض من الاتيان باللام تعرف مدلول
 رجل الافادة معنى هو مقصود على انفراد في حرف وقيل ان كانت
ش لفظ الغير وتركيب والاجتماع الامور في خزانة الخيال في حرف
 كمن الجارية في سرت من البصرة فانها لفظ البصرة والبصرة معا
 وتركيبها واجتماعها في خزانة الخيال على ان يكون احدهما مبتدأ
 والاخر اخرا مبتدأ والآفاق اقترنت باحد الازمة في فعل والآفاق
 اسم **قوله** والكلام مؤلفه **ش** اقول لما اردت ان يبين احد في موضع
 النفي عن الكلام ان بعض محولات المسائل عوارضه وان يقتصر
 الى قسم عرف على وجه حصل من معرفة ومعرفة قايمة فقال الكلام
 مؤلف اي لفظ مركب من جزئين هما اسمان اسد وضم احدهما ضم
 مفهوم وجودي او عددي والاخر اما فاعلمها الى الاول نحو زيد قائم او اولها
 الى الثاني نحو بهيات زيدا ادرج في هذا القسم نظر الى اللفظ او من جزئين
 هما فعل واسم اسد ذلك الفعل المذلل للاسم فيتم فرض هذا الاسناد
 لا وجوب الاسناد بين الاسمين يدل على وجوبه بين الفعل واسم وذلك
 لان الكلام لا بد له من اجتماع الاجزاء وتضامها والاجتماع والتضام ليس
 الا بالاسناد فكما لا بد للتضام بين الاسمين من الاسناد لا بد من الاسناد
 بين الفعل واسم حتى يصير المعنى على هيئة وحدانية كلاما وانما الدليل على ان

الاستدلال بفعل في الاسم دون العكس وان الفعل ينضم اليه النسبة
 متعين لان بسند الفعل لان السند لا بد وان يقوم بالسند اليه النسبة
 النسبة كذلك لا محالة وكذا زيد على التعريف الا في الاسم لا بد على ان صحة
 الحديث من خواص الاسم فلو كان الفعل سند اليه كان مخراجا عن
 فلا يكون تلك الصحة في خواص الاسم في الفعل في الاسم دون العكس وان
 الاستدلال بين الجزئين لان الكلام لا بد فيسند الانضمام بين جزئيه مخراجا
 حكم التعداد ولا انضمام هنا الا بالاسناد الذي هو ضم احد الجزئين
 الى الآخر على وجه الافادة التامة اي على وجه يصح سكوت التكميل عليه
 افاد الخاطبة فائدة جديدة او لم يفد وسواء كان ذلك انضمام اخباريا
 او نشائيا والاخبار على ايجاب او سلبا والايجاب كذلك السلب جليا
 او شرطيا الى ما يطول الكلام بذكره ثم الاستدلال لا بد من سند اليه
 فالكلام لا بد له منها فالكلام منضم في مابين اسمين واسم وفعل
 ولا يتأتى من الاقسام الاربعة التي هي ضم فعل الى حرف وضم فعل الى حرف
 وضم حرف الى اسمين التركيبات الست الحاصلة من انضمام كل من
 الانواع الى الجمل خلا في لفظة السند والمسد اليكهما اول فقد
 احدهما في تلك الاقسام الاربعة وقولهم ياريد ليس ينضم نقضا للحرف
 ليكن حقيقة بل هو سادسه والكلام في الحقيقة ادعوى
 فاعلة المسكن فيه وهو مؤلف من الفعل والاسم اعني المسكن في ادعوى
 تأليف الكلام من الجزئين اعني ان يكون ملفوظين كزيد قائم او هما

ملفوظا

ملفوظا والاخر منوبيا نحو قم واقوم ومن ان يكونا مذكوريين او مخدفيين
 او احدهما مخدوفا بناء على القرينة نحو قم في جواب زيد قائم اي قم زيد
 قائم ونحو زيد في جواب من فعل اي فعل زيد وان سلمنا ان الكلام حقيقة
 لكن لا فم بطلان الحرف لان ياءه لم وفعل على ما هو مختار بعضهم فالتاليق
 من اسمين احدهما ياء والاخر الضمير المستكن في غنى انا واما الجمل الشرطي
 فانضم اليه ما ورد على قطعا لانها كلام حقيقة مع ان جزئيه سلبا
 باسمين ولا باسم وفعل بل هما شرط وجزاء من اقسام المركب الاسم
 والفعل من اقسام المفرد ويمكن الجواب بان الكلام في الحقيقة عند
 القوم هو الجمل وحده والشرط قيد اذا قيل ان ضربت ضربت
 فالضرب وقت وجود ضربت كما هو المقرر في علم المعاني واما
 على من ذهب اليه المعقول بالنسبة عن هذا النقض لان الكلام عندهم
 مجموع الشرط والجزاء والاستدلال منقطع بينهما ولو تكلفنا
 وفلنا هي في قوة هذا المزموم لذاك لاخللنا به الجملة الشرطية وحررنا
 الى معنى هو معنى الجملة الاسمية فلا مجال للنسبة عندنا على وجههم ان
 يقال حصر الكلام في القسمين على مذهب القوم **قوله** ويسمى الجملة **شأن**
 المؤلف المذكور جملة ايضا قال بعضهم لفظ الكلام ولفظة الجملة مترادفان
 فان كل منهما موضوع باراء المؤلف المذكور وقال نجم الاية وفاضل الامة
 الرضوي ان ستر باري ان الجملة اعم من الكلام مطلقا كل كلام جملة من غير
 عكس لان لفظة الجملة موضوعه باراء المؤلف المذكور ولفظة الكلام

اي طرف الحقيقة نظر الجانب المعنى والآفة على
 الظاهر ليس بظرف فاعلم سر السري

موضوع بارز ما هو اخص منه وهو المؤلف المذكور مع فيدان لا يكون مقصودا
 لاجل الغير وعرفه الخلاف نظر في جملة تعلقت بالغير بالخرنية او غير
 فانها عند القائلين بالتراخي جملة وكلام ايضا وعند القائلين بالعموم
 جملة وليس كلام **قوله باب فيهم اه** في هذا باب فيهم او من الابواب فيهم
 فعلى الاول خبر ببدء محذوف وعلى الثاني ببدء محذوف والخبر وفائدة
 الفصل بين الخبرين اي بين بحث الموضوع وبين بحث هذه النوازل
 هو انهم يعني بعد ما فرغ من بحث الموضوع اراد ان يشرع في بحث
 انهم ففصل بينهما بلفظ الباب ثم شرع في بحث انهم ففرق بالحق اقول
 وما صح الحديث المكن الاخبار عنه في الجملة عن نفسه او مراده لم يقل ما ذكر
 ليندرج ويشمل في حالة الاخبار عنه وعدمها فان المتبادر من خبر
 هو الاخبار بالفعل مع انه اسخيم عنه بالفعل ولم يجز عنه بالفعل
 فعلى هذا القول وان يدخل حرف الجر وان يضاف آه ليكون عطف على
 فاعل صح ويلاحظ الامكان في كل منها كان او جواز ذلك المتبادر من
 قوله دخل واضيف ونون وعرف هو الدخول والاضافة والتوحي
 والتقريب بالفعل فلا يندرج في التقريب بكل منهما بناء على التبادر الا ما وجد
 وفي ذلك القيد بالفعل فلا بد ان يلاحظ الامكان في كل منها وان كان على
 خلاف التبادر ليندرج في الحد بكل منهما المكن في ذلك القيد سواء وجد
 في بالفعل او لم يوجد هذا مع ان قوله ودخل حرف الجر لا يدل على اختصاص
 الجر المستفاد من المضاف بالهم فالاولى ان يقول ودخل الخبر ليشتمل

الجرتين

اللفظ في الخبر ان الاضافه

الجرتين كليهما واد بقره اضيف الاضافه بتقدير حرف الجر لان الاضافه
 بلفظ حرف الجر يشمل النوعين انا ما رتب بدو رتب بن بدو بقره
 وعرف التقريب باحدى طرق التقريب القلبية والاضافة الاشارة
 والموصولية واللام والهم عند طي والاضافة الى احد المذكورين
 وحرف النداء فان التقريب بكل منهما من خواص الهم وكذا اراد بقره
 نون التثوين باحد التثوينات الاربعة التي هي تثوين التثنية والتثنية
 عن المضاف اليه والمعرض عن نون جمع المذكر السالم ويسمى تثوين
 المقابلة وتثوين التكثير واما تثوين التثنية والتثوين العالي
 فلا اختصاص لهما بالهم لان التثوين الذي لم يدل على الاطلاق في القافية
 لتكرار التثنية وهو رفع الصوت والتثوين العالي وهو التثوين الاخر
 في القافية المقيدة بالكون وهاتان القافيتان تشتملان
 انواع الكلمات باسرها فلا اختصاص للتثوين فيهما بالهم لم يشر
 باختصاص الاخبار عنه بالهم هو ان الفعل خبر او خبر خبر في
 اقتضاء المسند اليه جعل خبرا عنه خروج به عن الوضع والحرف الة
 بملاحظة الغير وتصوره فليس مدلول استقلاله في صحيح الاخبار عنه
 اوبه لا يقال ان عدم الاخبار خبر عن الفعل والحرف في قولهم الفعل والحرف
 لا يخبر عنها لان المراد ان معنى الفعل والحرف لا يخبر عنها اذا اعتبر عنها
 بلفظها واما اذا اعتبر عن معناها بلفظ الهم كان يقال ان معنى خبر هو الخبر
 مع الزمان ومعنى خبر هو الاستدراك فيخرج عنها لانها مع الهم وقوله مع

بالمعدي خبرين ان تراه في قوة سماعه وقوله قام فعل تام وان التاكيد
 وفي اختصاص دخول حرف الجر هو ان علامة الخبر عنه والفعل والحرف الخبر
 عنها وقوله زيد من مفعول بقاء في قوة زيد من مفعول بقاء الفاعل في احتساب
 الاضافة بتقدير حر في الخبر هو انما التمييز في اول الخبر في خبر
 خبر او منزلة خبر وحق الخبر هو النكارة هكذا قالوا والوجه ان يقال
 ان الاضافة لا بد منها من ملابسة تخرج الخبر عن خاتمة فضا لان خبر الخبر
 قصة او ملابسة هي تملك المضاف اليه المضاف او كان التملك نحو غلام زيد واخو
 وارضه وداره وعلله او ملابسة ظرفية المضاف اليه المضاف نحو مفرق اليوم اعرف
 في اليوم والفعل الواضف لا يضاف الى الفاعل والى المفعول والى المتلفظ والى
 الى الفاعل والى المفعول لانها لا ملابسة فيها من الملابسة المذكورة وانما
 الى المتلفظ فانها انما تصور اذا اريد به لفظ فيكون اسما لا فعلا وانما
 فهو انما هو بسقوط التنوين او ما يقوم مقامه والفعل والحرف في خبر هذا
 ولا ذلك فلا وجه لاضافتها لذلك في اختصاص التمييز باحدى الطرفين هو
 ان الفعل والحرف يفيدان بدون التمييز فلو تعرف الوقوف التمييز ضايعا وحق
 ان التمييز فيها لا يتصور الا بالنسبة والاضافة واللام وهما لا يقبلان النداء
 والاضافة كما مر واما التمييز باللام فلا بد لول ضرر يحدو والفرق عن محل تا
 في الزمان الماضي وتعرف هذه الجموع موقوف على تمييز كل جزء ومن العلوم ان اللام
 لا تعرف به كل جزء من اجزاء هذه الجموع واما قوله ومن تجزم بالشيخ اليه قصص
 فشد لا اضطر ادخل عليه راديه الموصول به الذي الكوفي يدرج عليه

في قوة هذا اللفظ فاعمل ما مضى وهذا اللفظ المذكور

في خبر الخبر

بهذا

بهذا المعنى فيها وفي اختصاص التنوين باحدى التنوينات الاربعة هو
 ان تنوين التكن علامة مكانة مدخوله في التسمية والفعل والحرف لا اتيها
 فضلا عن مكانتها فيها وان تنوين المقابلة هو تنوين الجمع الموصلة السالم
 مقابل نون جمع الذكر السالم وعوض عنه والحرف والفعل لا يقبلان الجمع
 فلا يدخلها ما هو مخصوص بالجمع وان تنوين العوض عن المضاف اليه هو ايضا
 فلا يدخلها ذلك وان تنوين التكن علامة نكارة مدخوله وفارقا بين النكرة
 والمعرفة كما اذا قيل سبويه براديه الشخص المعنى في هذا الاسم واذا قيل سبويه
 بالتنوين براديه شخص تسمى الاشياء على السمات بهذا الاسم بتعدد الاوضاع
 وهما نكرة ابد فلا يحتاجان الى فارق **ثم اعلان** هنا بحث لا بد من التنوين
 وهو ان المسمى عرفي اكرم نحو امي غير شاملة لا تفتي المحذوب لا توجد في الاسماء
 الا انما للظرفية كاذوا او كذا الاضافة لا يتصور في الفرو والاشارة والموصول
 وكذا دخول حرف الجر لا يتصور في الموازيم للظرفية وكذا التمييز لا يتصور في بعض
 الموازيم للظرفية كذا وكذا بعضها لا يسون لا لفظا ولا محلا كالذي والذين
 بغير الشامل الخواص لا يجوز لوجوب طرف التمييز وعكسه على التمييز بذكر
 الخاصة اذ لا يصح كمال اسمهم في الاخبار عنه وهكذا والذي يتجه في ترجيحنا ان يقال
 ان التمييز يوجب تلك الخواص بالجموع مطرد بمعنى ان ما وجد فيه احدى الخواص
 المذكورة فهو اسم ونعكس ان كمال ما هو اسم يجب ان يوجد فيه احدى الخواص
 المذكورة **في** واهل افاه **شعر** في الجنس الى الان في **ثم** عرف احدى انواعه
 وهو اسم ثم استغل في تعداد اضاف هذه النوع اجمال اول لا يبحث عن كل منها

تفصيلنا على ترتيب الاجال وترك المطلق في غير المتقابلين سلوكا على غلط
التقدير فقال واصافه الى انما سمع منه هو النوع القيد بمفصلة
عربية وايضا هذا المقام ان الكبر مع كمال الحيوان والهم نوع كالانسان و
الحيوان منقسم كالذي في المكان في الرومي امرنا بزيادة على حقيقة الاسم مادل على
في نفسه غير مقترن باحد الاضداد واسم الجنس على من هذا النوع على شئ
او على كل ما يشبهه انما تناول منه الاطلاق على شئ او على ما يشبهه
على سبيل البدل بوضع واحد وهذا تناول خارج عن كنه
الحقيقة وزاد عليها ضروب الرومية عن حقيقة الانسان
او انما هو هذا القول لا فرغ من تعدد الاضداد والاصل في الاجمال
اراد ان يثبت عن كل منها تفصيلا على انه تب الاجمال فقال
الشمس وهو ما علق به اي الجنس هو اسم من تناول منه
الاطلاق لفرد معين وكل فرد يشبه ذلك الفرد في الحقيقة
اي قدر من شدة كنه بين الافراد بوضع واحد على سبيل البدل
كله رجلا في جارية من جنس من تناول منه الاطلاق لفرد واحد
فرد يشبه ذلك الفرد في الرجلية على سبيل البدل بوضع واحد فانطبق
شئ في كل ما يشبهه هو تناول منه الاطلاق على سبيل البدل وانما
فلنا على سبيل البدل لا امتناع التناول على سبيل الشمول والعلوم في غير
موضع الاسم اني اولما شك ان الجائز في جارية فردا لا مجموع
الافراد فيخرج عن المعارف كلها والكرة ابغها فخرج غير العلم

لنا تناول

التعريف

هو الانسان كذا في اسم الجنس امرنا بزيادة على حقيقة الاسم او حقيقة

لنا تناول منه الاطلاق

لنا تناول منه الاطلاق لشيء ما وكل ما يشبهه به يخص عند
الاطلاق بشئ معين وان كان الوضع عاما واما خروج العلم
فلا انه وان كان متنا ولا عند الاطلاق لشيء ما وكل ما يشبهه
لكن ليس هو ذلك بوضع واحد بل باوضاع متعددة واما خروج
الكرة فلان المخصوصة تقصيرا هو عدم تعيين الحد بل وانما هو
بها لشيء ما وكل ما يشبهه خارج عن موضوعها ويجوز
ان يكون ما عدا عن اسم الكرة في يخرج به جميع المعارف واما الكرة فيقول
وعلى كل ما يشبهه ويجوز ايضا ان يراد شئ ما علق على شئ غير معين
في يخرج المعارف بل منها معلقة اي متعلقة باحد شئ معين وان كان الوضع
في البعض عاما ان قيل طرد التعريف باطلاق على كسامة لان تناول شئ
وكل ما يشبهه فلنا هو موضوع بزيادة الحقيقة المقولة والاطلاق على شئ
كل ما يشبهه وان سلمنا انه حقيقته لكن لان بطلان الطرد لان باسامة
اسم كسامة والاطلاق العام على حكم لفظية فهو مشبه بطوره للحقيقة
والاطلاق على فرد متشكك بناء على الجواب الاول ومثله هو الحقيقة من حيث
هي واما في متشكك افرادها وغير مشبه بطوره للحقيقة معلومة بل بالاداة وكانت
بناء على الجواب الثاني **قد** سمع على **ش** اي اسم شئ يقوم بذاته وينفرد عن غيره
لنا **القبول** في قيامه بذاته انه يتجوز في مختلف المصنفات فان تجوزه تابع لتجزئتها
والاول اشمل لان التجزئة على تقدير وجودها اسماءها اسم على ولا تجزئتها
اصلا ولان **لنا** **القبول** من اسما الله تعالى اسم على مع انه لا ينصوب التجزئة

شئ ما وكل ما يشبهه به يخص عند الاطلاق

آخر باختلاف العوازل كانهم شلوا على منعقل الواضع ووضع
 لفظ العرب وقيل لهم ما منعقل الواضع ووضع هذا اللفظ فاجابوا
 وقالوا العرب ما اختلفوا غيره اي ما منعقل الواضع ثم وضع لفظ
 العرب ياذي هذا في بيان المنعقل موقوف على بيان ما اختلفوا
 على بيان اختلاف الآخر وبيان اختلاف الآخر موقوف على تنوع
 كلام العرب فان من يتبع علم ان مثل زيد يختلف آخر باختلاف العوازل
 وان مثل هؤلاء لا يختلف آخر ولا يتوقف بيان اختلاف الآخر على
 بيان المنعقل حتى يدور اما اذا استل عن حقيقة مع قطع النظر
 عن الواضع ومنعقل وقيل ما حقيقة هذا الاسم القسم اسم وقيل
 في جواب ما اختلفوا غيره اه فيدور لان بيان الحقيقة يتوقف على
 ثبوت الاختلاف له وهو موقوف على اثبات الاختلاف له واشبات
 الاختلاف له موقوف على الكشاف الحقيقة وعلى معرفة ان هذا اللفظ
 عربي الا ترى ان من انشاء تركيبا عربيا ما لم يعلم ان جزء التركيب
 عربي امك اثبات الاختلاف له فيدور بل الحق في الجواب
 ان يقال جزء التركيب لم يثبت بني الاصل في بيان الحقيقة يتوقف
 على ثبوت مركب خاص في الواقع كذا فيدور على عدم مشابهة جزئية
 بني الاصل في الواقع وعلى تصور ذلك المركب من حيث انه مركب وعلى
 تصور عدم مشابهة جزئية بني الاصل ثبوت المركب الخاص عدم
 مشابهة جزئية بني الاصل تصورهما لا يتوقف على بيان الحقيقة

حتى

حتى يدور تامل **قوله** وهو على ضربين م صرف وغير صرف **قوله** تنقسم العرب
 على هذين مع تفسير الصرف بهذا وغير الصرف بذلك غير حاصرا على
 لا يشتمل ان العرب بالبحر موقوف بالتفسيرين المذكورين واما انفس
 غير المنصرفين باوجد فيه علمان او واحدة يقوم مقامهما والمنصرف
 بما لم يجتمع فعلتان ولم يوجد فيه ما نابت مناهما يكون حاصرا
 فقصده ليس الخبر بل ان لم يسم بغير صرفا وهو هذا وآخر
 يسم غير منصرف وهو ذلك ثالث ليس هذا ولا ذاك وهو العرب بالبحر موقوف
 ولكن ان يجعل التقسيم حاصرا بالكلف البار **قوله** منع البحر التنوين
 اراد بالبحر الكسر خصوص بحال البحر لان الكسر مشترك بين النصب والبحر غير
 ممنوع من على اصح الذهبي وبالنسبة تنوين النصب لان ما سواه
 غير ممنوع من فعله النصبين هو الاسم العربي الذي منع الكسر المحصول بحال
 البحر تنوين النصب اي كل منهما ممنوع من قصد او بالاصالة لغير الفعل
 وذلك لان في الفعل فرعية فرعية الاشتقاق وفرعية التاليف وفي هذا
 التيسير علمان اذ في علمان كل واحد منهما فرع الاصل فلما اشاب
 الفعل منع بعض ما لا يكون في الفعل وهو الكسر والتنوين الذي
 هو انشاء الثقل لم يمنع عن جميع ما لا يكون في باقي بينهما فرق وبعضهم
 قالوا ان المقصود بالمنع هو التنوين فقط ومنع البحر تنوين وهو لا
 قالوا منع البحر التنوين اي اثر اللفظ مع على الواو **قوله** وينبغي في موضع
 البحر لم يقرر وينبغي موضع البحر كما هو اللفظ من اطلاق النصب في العرب

واحدة نابت مناهما

البحر

لانه التنبؤ بالعرب لان التنبؤ علم المفعول فيقول الكلام الى
 معنى ويكون مفعولا في موضع الجزم وهذا الاخذ بان وافاته
 القدر يستوفى وجوه الاعراب في التنوين منصرفا لخلوصه في الاسم
 الثبوت عن شبه الفعل والميراث اللبني الخالق الذي اخذ غوته وسم
 اشتد غير منصرف لعدم خلوصه فيها لان لا يشتهر بالفعل **وقال** اذا
 اضيفه **ش** من غير ظرف لقوله منع او بفتح على اختلاف الفريقين اي منع
 عن الجزم في كل وقت الاوقات الاضافة ودخول اللام او بفتح في موضع
 الجزم وقت الاوقات الاضافة ودخول اللام فاشح بجزم الكسر لانهم
 يسمونها كما قال بعضهم واما ان باب المقصود بالفتح هو التنوين وسقوط
 الكسرة لسقوطه في الحالين لا ينصرون وجود التنوين فلا ينصرف
 سقوط الكسر خارج كون غير منصرف ولحق انه اذ يقع في الحالين علمتان
 غير منصرف ودخول الكسر لانه تابع التنوين في السقوط ولا ينصرف
 فيها فيسقط فينبغي الكسر واما النعوى الاسمية بدخول قوى نحو اوصى
 فدخل كونه ممنوعا بالذات في الحالين ومع بقاء حكم عدم الصرف
 واما ان لا يكون كالفعل في التعريف عن الجزم الاوقات وان لم يتبعها او
 ليسق احديهما منصرف ودخول الكسر لانهم **قوله** الاعراب هو اختلاف
 اخر الكلمة اه **ش** خرج بقيد الآخر اختلاف الاول والوسط وبقيد اختلاف
 العوامل اختلاف الآخر **ش** خرج اختلاف آخر من في من زيد وممكن
 ومن الجزم ان سكوتها بالوضع ونحو ذلك علاقات الساكن وخرج
 ايضا

قاله في خبره

ايضا قوله المنفهم مؤنثا حتى حين قال المنجز جاء رجل يايت رجلا
 مررت برجل فانه وان كان فيه اختلاف الاخر لا يمتد ليختلاف العوامل
 بل ان المنفهم يريد ان يثبت على حركة السؤال عما يجانها من
 حروف لا يلايقع الاشتباه في السؤال ان قيل اذا كان الاعراب اختلاف
 الاخر يلزم بناء الاسم في اول التركيب عدم الاختلاف اذ هو نفا من بعض الحركات
 الى بعض لعدم العوامل وهو عرب بالاتفاق قلنا لا ثم عدم لان الاختلاف
 مطلق الانتقال من حركة الى حركة او من سكون الى حركة والعوامل في قوة العامل
 والاختلاف في معنى الوجود اي اختلاف آخر الكلمة بوجود العامل والثاني موجود
 في اول التركيب ليش سلسلته الانتقال من حركة الى حركة لكن لا ثم عدم
 في اول التركيب لانه هذا الانتقال اعم من الفعل والقوة القوية والثاني موجود
 في بعض الحركات واخر العوامل في بعض الحركات ولا يمتد لانه خاص
 مغايرة وفي محبة ومنهم جعل الاعراب نفس الحركات والحروف وعمل عدد
 على طريق الجبر وبوجهين احدهما ان الحركات والحروف امور موجودة
 يليق بهما ان يجعلوا لا يلايق باختلاف الاختلاف فانه امر ذهني والثاني
 ان الاعراب ثلثة باجماعهم والاختلاف امر واحد ناشئ من الحركات **والحروف**
 فيعلم الاعراب ثلثة لاختلافها في مخالفة اجماعهم على كون ثلثة بخلاف ما
 اذ كان نفس الحركات والحروف فانه لا يخالف في اجماع كون الحركات
 والحروف ثلثة بلا شبهة اقوله لا ثم لان وجود الاختلاف في كيفية
 محسوس باحدى الحواس لا ثم ايضا ان الاختلاف امر واحد بل هو امور

في قوله

ثلاثة انتقل من السكون الى الضمة ومن الضمة الى الفتح ومن الفتح الى الكسر
 وذلك في السمت الست مضافة الى غير ما بالشكاه **قوله** فالضمة مضافة لانها
 اذا انقطعت عن الاضافة اعربت بالحركات فان لم يجرى به التكلم لانها
 عند الاضافة اليها اقرب بالحركات المحلية والتقديرية على اختلاف
 الرأىين وكان عليه يقول مكثرة ايضا لانها اقرب بالحركات لللفظة
 مصفحة نحو اية وان يقول مفردة لانها اقرب بتمام الحركات اذا كانت
 جمع تكسب نحو اياه اياه اياه وبعض الحروف اذا شئت واجعت
 بالواو والنون نحو اياه اياه اياه اياه اياه اياه اياه اياه اياه اياه اياه
 القيسى كذا عند على المثال فانه من المفرد الكثير فان قيل فلم يكن يفتى في
 الاضافة بالمثل قلنا كذا يتوهم اعرابها بالحروف والمخصوص باضافتها
 الى الضمة فان الاضافة في جميع الامثلة الى الضمة وانما اعربت بالحروف عند
 وجود هذه القيود ولا طاق في تعقلها تعقلا لانها لو كانت من الامور الضافية
 لكانت من تعقلها تعقلها فان تعقلها لا يتلزم تعقلها الا بغير
 ان اواخرها حروف فصل للاعراب بالانقلاب فلو اعربت بالحركات لضعف
 النقل نقل النقل ونقل حرف العلة ونقل الحركة ونحوه على ان اعرابها
 هو الاختلاف الناشئ من الحروف وبعضهم على ان اعرابها بنفس هذه الحروف
 والبعض الآخر على ان اعرابها بالحركات لللفظة المنقولة عن اعرابها الى
 اوسطها ومنهم من جعل اعرابها بالحركات والحروف اللفظية وعري
 الى سبب اعرابها بحركات التقديرية والحروف اللفظية ونحوه

هو موطنها

هو موطنها والحق هو الاول والثاني ايضا لا يبعد عن الصواب فلهذا
 اضافة الى ضمير المؤن للحكم قريب زوج المرأة كذا في زوجها واجبة **قوله**
 وفي كلام مضاف الى المصنف **قوله** مضاف الى لا ايضاح لصفاته الا باضافة
 قال الى المصنف لانه عند الاضافة الى مظهر يعرب بالحركات تعديرا نحو جلي
 كلا اخويك ورايت كلا اخويك ومررت بكلا اخويك وانما اعربت
 ببعض الحروف عند الاضافة الى المصنف لان في المعنى فاعرب باعراب
 وقيل كلاهما في النوع وكثيرهما في النظم فاعرب بالحركات عند الاضافة
 الى مظهر لان مفرد اللفظ فاعرب باعراب مثل الفضا تو في غير الاعراب
 حقا وما لم يفسر المظهر اصروا بالحركات اصروا الضمير في الحروف في فاعرب
 بالاصل عند الاضافة الى الاصل وبالفرع عند الاضافة الى الفرع
 الاضافة الى الضمير في امر التثنية في مثل في المعنى ومضاف الى المشي
 المنصوب في قرب باعراب المشي بخلاف ما اذا اضيف الى مظهر فانه لا قوة
 لامر التثنية في لا يعرب باعرابها وقيل ان كلا شي كذا هو باطل **قوله**
 احدهما في ام اشمل الواحد من المشي وهو باطل قطعاً ولزم اعراب
 بالحروف بطلاناً وكذلك ولزم امتناع كلا الرجلين جاء في اللفظ
 الا في رد المشي ولزم حفظ صيغة كذا في ليس كذلك هذا وكان عليه
 ان يتعرض لاشان لانه موبى ببعض الحروف كالمشي والمشي اللذان
 يدور في المشي بان يراد بالمشي ما هو في صورة المشي سواء كان مشي حقيقة
 او لم يكن **قوله** وفي التثنية والجمع المصحح **قوله** اي جمع الذكر السالم وامام الجمع

المكسر جمع التوث السالم فلا خلاف في الآخر في باب الحركات وانما يختلف
 آخرها بالحركات لان فيهما ثقل معصوبا وثقل زيادة الغلابة فلو عرنا
 بالحركات لتضاعف الثقل لان الحركات شطر الحروف في الفرد شطر الشئ
 والجمع والثنائي يعرب الشطر بالشطر والحركات بالاعراب في بعض الحروف
 لانها لو اعربت تمام الحروف يلزم التبيين في غير ما في حالة الاضافة
 يعني لو قيل في نصب الشئ زيدان بالكسر فنصب الجمع زيدان بالفتح لا نحو
 الفوق في حركة النون فسقوطها بالاضافة لا يسع الفرق واما الفرق بين
 رفعها وكذا بين يمين جزمها فيمكن بحركة ما قبل الواو والياء فو رعت
 الحروف الثلثة الى المنفصلات الست فاختص واحد برفع هذا
 وآخر برفع ذلك واشترك جزمها في الياء وكسر قبل الياء وفتح
 النون في الجمع وعكس في التثنية وحل نصبها على جزئها لما كان
 المنصب من التثنية هذا كل ظاهر لكن كان عليه ان يذكر هنا عشرين
 واخواتها لانها معربة بالواو والياء كالمجمع المصحح الياء لعدم الفرد اذا
 لو كان عشرين مثلاً في عشرة لوجب ان لا يطلق على اقل من ثلثين لوجب
 اطلاق الجمع على ثلث مقدار الواحد وليكن ذلك في نقص في مضاعف
 العشرة ولو جاز ان لا يتبين لعدد محقق وليكن ذلك في نقص في
 وهكذا في البواقي والذي يمكن في توجها فيقال لا بد بالجمع الصحيح ما في آخره
 واو ونون في الرفع وياء ونون في الجز والنصب وادكان جمعاً مصطلحاً
 كلياً او لغوياً كعشرين وهي مندرجة تحت عموم المصحح فلا حاجة
 الى التفرص

في ان الجمع لا يتبين لعدم كونه من

الى العبر بباب عشرين على الافراد وهذا جيد لومثل من هذا
 اباب ايضا ولم يثبت **قوله** وما لا يظهر الاعراب في لفظه قدر في محله
 اي والاسم العرب الذي لم يظهر الاعراب في محل اعرافه في نفسه ذلك للمعرب
 والا لزم خلق العرب عن الاعراب هو باطل قطعاً واما قلنا في نفس
 آخر ذلك المعرب يستعمل الاعراب المحلى في العرب عن المحلى في البني فان
 المحلى في البني لا يكون في نفسه ذلك البني الا يلزم ان يكون معرباً فالمراد
 بالمحلى في البني ان لا يثبت في بدل البني بالعرب لتخفيف الاعراب في ذلك
 المعرب فيظهر في مثله اذا قلت قام هؤلاء مرفوع المحلى على معنى انك
 لو اوقعت موقعا معرباً وقلت قام الرجل كان ذلك المعرب مرفوعاً
 لان الرفع مقدور في نفسه هؤلاء والا لزم ان يظهر لان آخر لا يمنع
 عن محل الحركة وان يكون معرباً بالوجود الاعراب في ذات المحل وان عصاً
 في هذه عصاً فانه مرفوع المحل على معنى ان الرفع مقدور في نفس الاخر اذا
 عصوا قلبت الواو مع حركة ما قبل الفالكت لا يظهر لامتناع الالف عن
 ظهور الحركة وكذا باب جيل وان لم يكن الف منقطعة عن الحركة فليسا
قوله كمصا وسعدى الاول منصرف معرب تمام الحركات تقديره او اشتد
 غير منصرف معرب ببعض الحركات تقديره او امتناع ظهور الحركة فيها
 لامتناع الالف عنه واداد بمثل عصا الاسم المعرب المقصور المنصرف
 وبمثل سعدى الاسم المعرب المقصور الغير المنصرف وقوله والقاضي
 في حالة الرفع والجر اي وكالقاضي اداد بمثل القاضي الاسم المنقوض الذي

في ان الجمع لا يتبين لعدم كونه من

في لفظه مانع من تقديره او التقدير اعرافه

آخرها قبلها كسر كالتشديد والجواري والعمى واغافل في حالة الرفع
والجواز بنصبه في حقه انفتح على الياء واغافل في الحالتين لشغل الضمة
والكسر الياء ويقال جاني القاصي ومررت بالقاصي بالكون ولايت
القاصي بالفتح واما قوله فيوما يجازين النوى غير ماضي بكسر الهمزة وقول آخر
وكاد يذهب بالدينار ولذا فيها موال ككباش الهوى سحاح بضم الياء فتشاد
الركب بعد الكسار والوزن كما ان يكون الياء في قوله اعطى العوى ياد بها
واشرك الدار بابينها شادوا القبح الفتح جرو على سائرهم بكون الياء
لكثرة استعماله لكونه مثلاً **و** اسباب منع الصرف تسعة **اهـ** اي الاسباب
التي يوجبها ان ينسب منها او ينكر برؤسها منعتهم عن الصرف تسعة
وقيل احدى عشر تسعة منها ما ذكر في المتن وواحد منها شبه الف التانيث في مثل
ارطى الف للخطا في جمع الف التانيث يقال ارطى للجمع وارطاه للواحد واذا
سعى برجل امتنع عن الصرف شبه الف التانيث في الزيادة وعدم قبول
الناسخ لان التسمية تمنع الصرف واخر مراعاة الاصل في مثل اخر بعد
التكرار اذا نكر بعد ما تنسب بشخص في غير صرف على اى سبب نظر
الى ان كان قبل التسمية غير منصرف للوصفية ووزن الفعل وقد زالت
الوصفية بعروض العلية لبايتمها من الضاد العقل فاذا نكر عاد حكمه كحكم
لوزن المضادة وقال بعضهم انشان الحكاية والتركيبة كل ما امتنع عن
الصرف فينبغي اما الحكاية واما التركيبة الحكاية ففي وزن الفعل
سواء قارن العلية كيزيد او الوصف كاحمر ووجه الحكاية في الاول

لانه كما

عالم المصنف

لانه كما ان قبل العلية فعلا لا يقبل الكسر والتثنية وبعد ما ينسب فلا
الحكم واما في الثاني فشكله لا يسبق وصفية الفعلية حتى يحكي
على الحالة الاولى وان احتيل بان ذلك الوزن لو كان في الفعل لادخله
الكسر والتثنية فكذلك لا بدخله اذا كان في الاسم ورد عدم صرفه في
حال الجنية لغير ذلك لا احتيال مع انه منصرف بلا خلاف واما التركيب في
البواقي كترتيب فان فيه تركيب العلية مع التانيث وكونه فان فيه تركيب
العلية مع الالف والنون وهكذا ولحق انهما تسعة فان شبه الف التانيث
راجع الى الف التانيث تساعها ومراعاة الاصل راجع الى الوصف
فان شرطه ان يكون في الاصل لوعده مثل هذين سبعا على افراد
للمعنى ان تعد تسعة او يدر على تعدد كونه اعجبا بتضاديل سببا
على افراد حتى يكون الاسباب تسعة عشر واما الحكاية فقد عرفت
ما فيها واما التركيب في اطر العلم والعكس بطلان الطرف فلان في بعض الاسماء
تركيبا بالمعنى المذكور ولا متناع في غير الصرف كذمان فانه في تركيب
الوصف مع الالف والنون مع انه منصرف واما بطلان عكس فلان بعض الاسماء
منع مع عدم التركيب كما جدمع ان التركيب يقع يكون احد السببين او
تامة منع الصرف فينبغي ان يكون تركيبا لفظيا كلفلان يكون اجزائه مرتبة
مسموعة وتركيبا في الاسباب مع البعض تركيبا **وقد** العلية **تري** يكون
الاسم على ما ليس كمران الحقيقة الايمان كاسامة او الحقيقة المعنى
كسبحان او الموزون كلفلان او لعل كلفلان فانه وضع ليكون على اعلان

هذه فهو علم لا علم او حقيقة وقت حاصر كحرف في كل من اضاف
 العلم المذكور معتبر في عدم الصرف **قوله** والثاني **ش** اي الثاني اللازم
 لفظا كجاء في فانه لازم بالوضع وكطلى فانه لازم بالعلية لان التثنية
 الصرف او مع كذا ثبت زيب فانه لازم بمقارنة العلية قبل الثاني
 باللازم لعدم الاعتداد بغير اللازم ولذا اهرقت الصفات المؤنثة كضاربة
 او امرأة جرح مع وجود الثاني والوصف **قوله** والوصف **ش** اي الوصف
 الوضع وهو ما يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين كاحمر معناه الحركة والنحو
 اللانزهي عن ثبوت كباثلية فانه وصف نحو لازمي لا يقال ثلث جبال بل حال
 ثلث ومرفوع منع للوصف اللانزهي والعدل التحققة اما الوصف العارض في
 فلا اعتداد به فلا صرف اربع في مرتبة نسوة اربع مع تحققة الوصف العارض
 ووزن الفعل قال نجم الاعمرف اربع لا اضره في ليل على عدم الاعتداد بالوصف
 العارض في وان كان يكون صرف بناء على افتقار شرط وزن الفعل فان شرط
 ان لا يفعل التاء المتحركة وهو قبل ما يقال ان رجال اربعة ومن منع افتقار الشرط
 مستند بان التاء ليست علامة للتأنيث بل للتذكير لم يأت بها بل لم يأت بها
 لان التاء المتحركة التي يوفق عليها ما هاء من خواص الهم سواد زيد للتذكير
 او للتأنيث **قوله** ووزن الفعل **ش** اي وزن الفعل الذي يخص ولا يوجد في
 الا مفعول عن الفعل كثر اوعى الاعمرف او يغلب كالفعل فانه في الفعل كثر
 في الهم لان الفعل اربعة اصناف في هذا الوزن ماضي الافعال وصفة المكمل
 من باب فاعل فاعل فاعل فاعل واحد في صيغة التثنية في الهم ثلث اصناف افعل
 التفصيل

التفصيل والصفة المشبهة والجماد في الفعل كثر في الهم **قوله**
 احتمال العكس كما قال بعضهم لكن يرد عليه عدم صرف فانه اذا استع به رجل لان فاعل
 في الفعل كثر في الهم مع ان المذهب ان تصرف الهم لان يمنع الاكثر في
 الفعل ويدعي العكس قال المتقدمون انما يشرون الفعل اذا اختص به او كان في
 اوله زيادة كزيادة غير قابل للتاء سواء كان غالب في الفعل او مغلوبا في الهم
 نحو فانه اذا استع به رجل لعدم الاختصاص وعدم الزيادة في اوله وقال بعضهم
 ما انفصل عن الفعل وجعل على ما يمنع عن الصرف سواء اختص به او غلب او كان
 في اوله زيادة او لا فصرف اذا استع به رجل استع عن الصرف وهذا يعرف من
 الحكاية **قوله** والعدل **ش** اي انتقال المادة الهم عن هيئة الى هيئة اخرى مع ان
 الاصل ان يكون هي على تلك الهيئة فالمادة منتقلة والهيئة الاصلية منتقلة
 منها والهيئة الاخرى منتقلة اليها وبعد العناية خرج عن التعريف مثل
 رجيل ورجلان ورجال لان الاصل في مثل هذين البابين ان يكون على
 الهيئة الاصلية لانح يختل المعنى المتفاد من الهيئة الصارفة بخلاف
 ثلث وعرفانها لكان على الهيئة الاصلية يختل المعنى فاذا قيل جاد في
 رجال ثلث كان المعنى تقسيم للوصف على المعدل المحصور وكذلك اذا قيل
 جاني رجال ثلث وكذلك التسمية بعاصم وعمر فلا تغاير في المعنى بين المعدول
 والمعدول عنه ثم العدل قسمان تحققة وهو ان يوجد بدون من حفظ
 عدم الصرف بدون علمين دليل على انتقال المادة من هيئة الى اخرى وتغير
 وهو ما لا يلبس في غير انتقال سوى عدم الصرف بدون العلمين اما الاول

كثر في حال ثلث فانه معدول عن المكرر اي عن ثلث ثلث فان غرض
 من جرب على الوصف في تقسيم الوصف على عدد مخصوص اي جاد جال منقسم
 على هذا العدد بالغايه والمقسم كلامهم مكن دحو بصورت المراد بلذلا
 وقامت لكنا بيا بآباء فهو معدول عن المكرر اما الثاني فلان مثل عرو جدي غير
 منصرف وليس غير العلية فقد في المعدل حفظ القاعدة عدم الصرف والا يسمي
 فيه المعدل فضلا عن ان يحرم اذا المنصرف من هذا اللون كثير ولا تقدر عدليه
 والجحيم اي الجمع الذي ليس على زينة واحد كاجد ومصابيح فان هذين
 الوزنين من الجمع لا يرد عليه واحد من الوجدان العربية تقوى الجملة في
 من اللفظين فامتناع عن الصرف وقيل في هذين الوزنين فاجمع مرتين كالكاتب
 جمع اكل وجمع كلب وانعيم جمع انعام جمع نعم فامتنع ذلك لتكرار الجملة بين
 ثم ما يجمع مرتين من هذين الوزنين كاجد ومصابيح حمل عليه عدم
 الصرف لثا كلمة يرد على الاول مثل اقل في جمع لا ينظر له في الا واحد مع انه
 منصرف بالانفاق ولو قيل هو الجمع الذي ليس على زينة واحد وكان بعد الف
 يكرر حرفان متحركان كاجد او ثلث او سطرها ساكن كصاحب لم يرد مثل
 اقل في التركيب اي التركيبات بالعلية ولا يكون منقول عن المركب
 ولا يكون ثانيا من تاولا متضمن المعنى نحو قبل النقل اما مقارنته العلية فيلزم
 لان التركيب المعبر هو الاول وما اعدم النقل عن النسبة فلا تخرج على ما هو عليه
 قبل النقل كتاب بشر او عبد الله وجوان باطوق على وما اعدم كون ثانيا
 هو تاولا متضمن المعنى لخرق فلا تخرج مني لاحاطة في الصرف ولا اعدم قال الص

في منفصل

في منفصل اذا جعل مثل خة عشر علما في جرحان البنا والاعراب
 مع عدم الصرف **قوله** والجمعة التي كانت علما في الجمع قبل النقل
 لان الجملة التكرية ينصرف العرب فيها نحو امر عن بت بحيث لا يقع فيها
 راجح اليه بعد النقل ثم تنبها فلا يقع فيها اثر في منع الصرف قال نجم الاعراب
 اغاثن شاذ كان الراجح على في الاستعمال عند العرب بعد النقل وقبل الصرف
 سواء كان علما في الجمع قبل النقل عدم الصرف في النقل اذا كان علما قبل
 اوله يكن وظن انه ليس على الصواب في المقصود من العلية في الجمع قبل
 النقل عدم الصرف في النقل اذا كان علما قبل الصرف والمقصود من
 اشتراط العلية حاصل بويده عدم صرف فالون لكون لقب الان نافع
 قبل الصرف لوجوده قرينة وهو قبل النقل وفي موضع في الجملة **قوله** والاول
 والنون **قوله** الشا بهما لان في الثانية عدم قبول التاء فان كان
 في اسم فطر العلية لئلا يقبل التاء فيتحقق التشبيه وان كان في صفة
 نشطه اشتفاء فعلا لا يشبه التشبيه ثم ان الكوفي على ان منع
 بعضا عنه لان في الثانية بل هو كابر الاسباب البصريين على
 منع المضارع بعضهم على ان مستقل في المعنى كالتشبيه ولا اثر
 للعلية في الاسم ولا للوصف في الصفة والجهون منهم على عدم استقلال
 لان التشبيه والتشبيه فلا يلزم من استقلال التشبيه استقلال
 متى اجمع في الاسم **قوله** اي في الاسم العربي لان الاسباب التي لها
 في البناء وانما اخرج في منع الصرف الى سببين او تكرار واحد لان يكون احد

دون

في النع

غير متكرر في مقام يعني الصرف وعلامة فيجذب بالصرف لاصات فيصرف فلا بد
 من آخر ومن تكرر ليشترج جانب الفرع فيمنع عن الصرف ووجه الاستماع
 عند اجتماع اثنين او تكرر واحد هو ان كل من الاسباب فرع
 الاصل فان العلية فرع الجنب والثاني فرع التذكير والوصف
 فرع الموصوف ووزن الفصل فرع الوزن والمعدل فرع المعدول
 عند التركيب فرع الافراد والجمع فرع الواحد والجمع فرع العرفي
 والالف والنون فرع لا في الثاني عند البصر بين اول ما يدع عليه
 عند الكوفيين فيكون في الاسم فرعان كما ان في الفعل فرعين
 فرعية التالف وفرعية الاشتقاق فيمنع عن الكسر والتنوين
 امتناع الفعل عنهما الا ما كان على ثلثة احرف آه كالموصول
 مع الصلة مشي من فاعله فيصرف اي لم يصر في وجوبه وعلى سبيل
 القطع الا ما كان على ثلثة احرف ساكن الوسط فانح لا قطع
 لعدم الصرف بل يجوز الصرف وعدمه واغافلنا وجوبا وعلى سبيل
 القطع لان عدم الانطراف لو اخذ مطلقا لم يفتح الاستماع كما لا يخفى
 علمي لادنى روق اما العرف فلخفة لان عدم الصرف لدفع ثقل السببين
 وخفة الاسم يعارض ذلك الثقل واما عدم الصرف فلا عمل السببين
 مع قطع النظر عن خفة الاسم كمنح ولو طرد فان في كل منهما العلية والجنب
 يجوز صرف الخفة وعدمه لا عمل السببين وكذا اما احد السببين ثانيا
 كمنع ولم يشر منه لان جواز الامر من في مطلق وايضا ورد به احتمال

الفصل

الفصل في ان لم يتلفح بفضل مبرر لها دعدو لم تشوه دعدو في الفعل
 واما اما احد سببي علة كمنح فان جواز الامر من في بحر الميسر
 لم يرد استعمالهم بعد م صرف حتى ان بعض المتأخرين قطع صرفه و
 استد بالنعول والمعقول اما المنقول فلوروده منصرف في التنزيل
 غير محلي كلام العرب العباد واما المعقول فهو ان البهي ضعیف لا تعارض
 الخفة بخلاف الثاني فلذا اشر منه ولم يشر من باب هند ثم ان
 اراد عشر نوح ولو طرد ما في بيان من هذا النوع سواء كان احد سببين
 علة كمنح او ثانيا كمنع واما في سبب ثلثة من هذا النوع كما ه
 وجوز فان كلا منهما علم لبلدة مخصوصة ففيها العلية والجنب والثاني
 العنوي فلا يقال في امتناع صرفه لان الخفة لو عارضت احدها
 بقي ثلثان بل معارض فيمنع قطعا فان قيل يعارض في العلية
 والاخران مشروطان وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء الشرط
 فينصرف قلنا وجود العلم شرط لثبوت اثرهما لا اثره والخفة تعارض
 الاثر وكل علم لا يصر فاه اي كل غير منصرف احد سببي او اسباب
 العلية ينصرف عند التكرار عند اداة فرد قام في الافراد السمة
 بهذه الاسم بالاوضاع المتعددة وذلك لان ما هو مشروط بها
 من الاسباب يكون زوال العلية زوالها فيصرف لبقاء سببها
 وما هو غير مشروط بها كالعدل ووزن الفعل وان لم يكن زوالها زوالها
 لكن يبقى بعد التكرار سبب واحد فيصرف وهما متضادان استقرار

فلا يكون مع الفعل الا احدها واصرت علم بربية من تحت بكسر
 العين وان لم يشتر فلا فح به كنية فلكل الكنية واما الجمع والتأنيث
 بالالف فلا اثر للعالية فيهما لا استعلا لهما في المنع واما الوصف
 والالف والنون في فلا يجامعا التفاضل واما قال في الغالب
 لان مثرا حريص غير منصرف بعد التكثير ايضا على راي سيبويه
 لانه كان في الاصل وصفا وقد زال بالعالية فيعذر والاعالية
 يعود الحكم الاصل في الالف والاعراض واما يعود نفس الوصف فلا فاقول
 فان معنى التكرير في التسمية في الحرة وبعد هذات شخصه وبعد
 والتكثير شخص ما من الاشخاص السماة بهذه الاسم فالحائذ
 حكم الوصف لا نفس على راي الاخفش ينصرف لان الوصفية زالت
 بالعالية وهي زالت بالتكثير والساقت لا يعود المحي ان الحائذ
 لنفس الساقت بل حكمه هو من فائدة لا بد من التسمية بها وهي
 ان خلافا ما يجري في كل ما احد قبيح التسمية وصفه ولا يخرج
 سوى افعال التفصيل فانه لا يجري في خلافا لان التسمية لو كانت
 عن بقى غير منصرف بعد التكثير اتفاق لان من مذكرة للوصفية
 المرائلة فكانها غير رائدة واذا لم يكن بمقارنته من ينصرف بعد التكثير
 بالاتفاق لوصف معنى الوصفية ولانه لا يجري على الفعل المنصرف
 بحال **وقد ارفوعات** على ضربين **ش** اقول لما كان وجوه اعراب
 الاسم رفعا ونصب او جرا كان اقسم العرب بالضرورة مرفوعا
 ومنصوبا

احمر بيان

ومنصوبا وبحورا وانما كان وجوه الاعراب ثلثة لان مقتضاها
 الاعراب ثلثة الفاعلية والمفعولية والاضافة ولورادة الوجوه زالت
 عليها الزم التوافق ولو نقصت غير ما يلزم الاشتراك واما خلاف
 الاصل فالوجه ثلثة فالعرب كذلك وقدم المرفوع على الاخرين لانه
 عدة **لا يمت كلام** **ب** وانه بخلاف الجور فانه فضلك والمنصوب
 وان كان البعض منه عدة الا ان اكثر فضلة وقال المرفوعات على
 ضربين اصلي في حكم الرفع اصلا في استحقاق الرفع اصل وطريق
 اي بالاصل في الرفع يعني ان احد القسمين رفعه بالاصالة لا على سبيل
 التبع والالحاق بالغير والاخر بخلافه والاول هو الفاعل وانما كان اصله
 لقوة عاملة اذ عاملة لا يكون الا الفعل وشبهه وقوة العامل يناسبها
 اقوى الاعمال وهو الرفع ولان الفاعل ثاني اثنين وغير من المرفوعات
 ثالث ثلثة واكثره اصلي بالنسبة الى الثالث ولان رفع الفاعل لا ينحصر
 ناسخ بخلاف رفع المبتداء والخبر فانه ينحصر داخل المبتداء والخبر فاعمال
 اصل وما سواه مكتوبه لا كما ذهب اليه البعض من ان المرفوعات اصول
 في الرفع ولا كما ذهب اليه الاخر من ان المبتداء والخبر اصل والفاعل ملحوق
قوله وهو على ضربين مظهر **ش** اقول هذا التقسيم غير جيد لبيان ان الفاعل
 في مثل زيد ضربين شوقي لا محذوف ولا متقدم والدليل عليه انتفاع الزيدان
 ضرب والزيدون ضرب يعني لو كان الفاعل في محذوف او متقدما لوجب
 ان يقال الزيدان ضرب والزيدون ضرب باقيا وضرب لانه لو قيل الزيدان

ولو نقصت
 عليها

خبر مع اعتبار تقدم فاعلا ثم بعد الفاعل ومع اعتبار مجزؤ فالزم
 التناقض ولو علم عدم كون المتقدم فاعلا بقاعدة امتناع تقدم الفاعل
 لدار لان قاعدة الامتناع نشأت من عدم جواز ان يكون المتقدم في
 زيد ضرب فاعلا فلو اخذ عدم جواز ان يكون المتقدم فاعلا منها لدار
 والا لزم باطل لان يجب ان يكون خبرا وزيدا وخبريا فالزم من مثله
 فاعلا من خبر **او المحل** خبر **بشيء** والحق بالفاعل في الرفع
 لا يزيد ولا ينقص الدليل على المحر هو الاستغناء فقط واما التتابع فمما
 تحت حكم التتابع ينصب على العامل على القيلتين يعني التتابع والتابع
 انصبابه واحدة الا ان عمل العامل يصل الى التتابع بلا واسطة والى التابع
 بواسطه كي يحل الاناء فانه حامل للاناء والى جميعها وفيها من اذهاب
 لا يصح بيانها هذا المحضر **قول** البتة والخبر اعلم ان في الفاعل جسيبتين
 حيث تكون مستند اليه حيث تكون آخر خبر من الكلام فالبتة المحل
 في الرفع لا شتر اكراه في الجسيبت الاولى والخبر المحل في الرفع لا شتر اكراه في
 الجسيبت الثانية وقدم ذكر البتة والخبر مباداة الى ردتي ذهب الى اصلتها
قول روي البتة ان يكن نسف **شراي** ما يتا ويليق ببتة هو الخبر في
 العلوية عند الحكم يمكن ان يخبر عنه وعند المخاطب يفيد الاخبار
 الا يرى ان لو قلت شيئا ما موجودا افدته بكلاما اما كفت المفردة
 امره اذا المخاطب يعلم بالضرورة ثبوت الوجود لشيئا ما بخلافه اذا قلت
 قائم فانه يحط الفائدة باستيفاد المخاطب ثبوت القيام لزيد وتحقق

هذا

بالحق او غير ذلك من اشارة اليه بالمثل ان في التكرار في المثال

هذا ان كلما اردت ان خصوص الحكم على الحكم بعد ان هو المتابع
 فلا اخبار به افادة له فانظر الى قوله زيد حافظ التوريت والى شيئا ما موجود
 حتى يتحلى لان الاول يحط الفائدة والشافى ليس شيئا منها **او قد يحل** تكرار
 ان يفيد العبيدة بحرية الحكم لقلة التكرار لان الاصل فيه هو الخبر ولكن
 اطلق الحكم ليعلم ان ورد ذكره مشروط بان يخص من وجه من الوجوه
 بالوصف المستفاد من التكرار شتر عظيم اهذه ان اذ انتكر التعميم وانما يكون
 فاعلا في المثال لان الاصل اهذه ان اذ انتكر فاعلا هو حكمه عليه بالاهراب
 من خصم تقدم اهذه ان اذ انتكر فاعلا هو حكمه عليه بالاهراب
 فلما قصد الاختصاص سقط حرف النفي والافدته الحكم عليه الحكم به للحصول
 الاختصاص مع بقائه المحرر مع بقائه فكل ان من خصم كونه اذ ذلك المحل
 بعينه بعد العدد وكذا قيل وفي حيث وهو ان التخصيص يقع على الحكم ليكون
 لفتح الحكم على التكرار وهو لا وجود له في مثل شتر اهذه ان اذ انتكر فاعلا هو حكمه عليه بالاهراب
 مع ان قولهم هو في قوة ما اهذه ان اذ انتكر فاعلا هو حكمه عليه بالاهراب
 اما التخصيص المعنى ان المهر الشتر لا خبر وهو باطل قطعا لان
 الخبر لا يميز والتخصيص لا اعتقاد الخطأ ولا اعتقاد فلا رد وفي حيث
 لان الشتر البتة القاهر قال قدم شتر يكون المعنى ان الذي اهذه ان اذ انتكر فاعلا هو حكمه عليه بالاهراب
 لا خبر فالحبر يكون مهران لان المهر هو من الكلي من خبر الشتر او المكره
 في التباين واما تخصيص الافراد المعنى ان المهر شتر لا شتر وهو يفيد قطعا
 من نطاق استعمال هذا التكرار في حق ما اشير اليه او الامني التخصيص بالوصف

بالحق او غير ذلك من اشارة اليه بالمثل ان في التكرار في المثال

في التكرار في المثال

السماع في التكليم لوصف كونه على بالاهراء وسام الحكم على
 التكرار المحقق منه الفاضل ابن الدهان واليسير بعض المتأخرين من المحققين
 وذلك لأن الغرض من الحكم على التكرار ان كان غير افادة السام فلا معنى لسماع
 اظهر ولو كان افادة السام قد ارجعت بثبوت الافادة في ثبوت ذلك
 محقق ومن ضعف ويمكن ان يحمل اطلاق المصطلح على هذا الرأي **وقد** حق الخبر ان يكون
 تكرر **ش** او دشان في خبر ومقتضاه التكرار ان ينفذ ان يكون خبر محقق
 لا يشير كونه اوبالالة الى معلوم المخاطب لانه محط الفائدة وان كان
 معلوم السام فلا بأس **وقد** في جريان معرفتي **ش** الظاهر في
 الاسلوب فيقول وقد يحكي معرفة لان المحقق في الخبر ولان شأن التكرار
 هو التبريق فلا وجه لآلة التكرار في تبريقه لكن لما اراد ان يبين ان تبريق
 الخبر شرط بتبريق التكرار في التركيب في غير الاسلوب وقال وقد يحكي
 معرفتي ان قيل اذا كان معرفتي في الفائدة في الاخبار ان يبيّن الكلام
 بصدور الاخبار والاعلام قال امر في جواز تعريف اظهر ان الغرض من افادة
 المخاطب لا فائدة في التكرار ومحمد بن غرض التعريف بكلمة التكرار
 لا افادة السام حتى يرد ان لا فائدة فيه وان كان بصدور الاعلام قالوا
 ان يقال ان الخبر نزل العالم بالخبر لعدم جريه على وجهه فان موجب العلم
 هو العلم بمنزلة الجاهل فالغرض من الخبر وقال الله آتينا محمد بن غرض الفأوه
 الى الجاهل او يقال غرض من افادة الخبر لانه معلوم المخاطب غير علام
 المخاطب ان عالم بالخبر كالمخاطب في مثل زيد النطق وجا آخره وان
 المخاطب

لا فائدة في الاخبار وما علم المخاطب خارج من الكلام

ان المخاطب كما يعرف في زيد يعرف ان شخفا قد انطلق لكن لا يعرف ان
 زيد هو ذلك المطلق فافادة الخبر ان زيد هو ذلك المطلق بعينه لانهما
 اذا كانا معرفتي فيجب تقديم المبتدأ على الخبر لا يجوز الا برين يؤدي الى
 الابهت التام الخبر ترك الاصل بل ضرورة فالمقدم مبتدأ والمؤخر خبر
 فاذا قيل آتينا الله فانه مبتدأ والله خبره الا ان لا يستقيم المعنى الا
 بان يكون المؤخر هو المبتدأ كقولهم ابو خيفة ابو يوفى فان ضمة الله
 واستقامت التثنية في ان يكون ابو يوفى هو المبتدأ وابو حرح
 خبر الله على معنى ابو يوفى كاي يوسف لم يجد التثنية محذورة لم يستقر في كونه
 لان التثنية لا يقرى بالاضعاف والامر في على العكس في اطلاق وجوب التثنية في جعل
 مثل قولهم ابو حرح ابو يوفى من قبيل التثنية القلوب هو التثنية الا يقرى بالاضعاف
 مخالفة في شأن الاضعاف كقولهم وبدا الصباح كان غرت وجه الخليف
 حين يمدح هذا ما قالوا وفي بحث لان المثل المذكور وامثاله ليس بقرين
 البتة والخبر معانظر الى التحقير فامتل **وقد** والخبر على نوعين مفرد **ش**
 اراد بالمفرد هنا مقابلة الجملة وكل ما لا يحل في مفرد هذا المعنى ولهذا التثنية
 مثل من الضان وقال نحو زيد غلاما ولم يقل نحو زيد غلاما كما هو الظاهر
 والا صرح بالخبر المفرد لجاء حال من غير التثنية اطلاق النسخة الكوفية فانهم
 الى استنساخ التثنية واولق الجاهل بالاشتق وقالوا غلاما في زيد غلاما
 في قوة مملوك وهذا لا يتكلف سجع **وقد** وهي على اربعة اقسام **ش** **وقد**
 ان كان السند المتقدم لفظا ورتبة او رتبة فقط نحو زيد فقام وقا فيم

كما ذكر في الفقه وادخل في باب الخبر

وتسمى في ذلك يقولون وهو التثنية السواء والاولى فان
 الحار والمؤخر رتبة التثنية والاضعاف هو المعنى في السجدة
 ولو لم يند في قوة التثنية لا تعلق به الجار والمجرور

فالحكمة اسمية وان كان السند مقدما وكان ظرفا او جاريا بحرف
 فالحكمة ظرفية نحو في الدار زيد وزيد في الدار ابوه وامامك بكر وبكر امام
 زيد وان كان فعلا قد دخل حرف الشطر فالحكمة شرطية نحو ان ضربت
 ضربت والا فعلمت وان كان السند المقدم فعلا نحو ضرب زيد او
 اسم فعلا نحو هيما ت زيد اوصفت واقف بعد حرف الفتح والعلة فيها
 اقيام الزيدان وما قام الزيدان **قوله** نحو زيدان تكس بكر تكس بكر فالحجر
 في الحقيقة عند القوم هو الحجر والشطر قيد لزيد بكر بكر وقت كرك
 اياه ونحو الشطر والحجر عند ارباب العقول والمعنى زيد الكرام اياه
 ملزم لا كراما وكذا قوله زيدان يكس بكر بكر الكرم عز يعصم قول ان
 العقول الحرة الحرة على الفهم العايد الى البتة والمال على ان القوم زيد الكرم
 عز اوقت الكرام بكر او على ارباب العقول زيد الكرم بكر املا وفي الاكرام
 عز لا استره في سباحة المعنى الاول وفي حوز الله ومانته **قوله** وظرفية
 نحو خلايا امك وبشرى الكرام **قوله** الاول في الخبر في الظرف حقيقة والثاني
 مما لا يميز من منزلة الظرف على ان في الشدة حذف النطق وانتقال الفعل
 الى محل الشدة كان في الاول كذا والتقدير خلاص امك او حاصر امك
 وبشرى حصر من الكرام او حاصر من الكرام فحذف وانتقل فاعل الى الظرف حقيقة
 ونحو الجور وكوبه حلة بناء على تقدير النطق كما هو مذهب النحاة
 البصرية فانكم تقولون فعلا لانه الاصل في العمل ولا يقدر الفعل عند
 وقوعه صلا بالاتفاق فعند التردد وجب الصبر الى المتفق عليه موضع

واما اذا

واما اذا قد راسم فاعل كما هو مذهب الكوفية فلا يكون حلة لان
 الاصل غير حلة فالحلف كذلك ووجههم ان المقدّر خبر وحق الخبر هو
 الافراد والقياس على الصلة فاسد لان الصلة من مطلق الخبر بخلاف
 الخبر والانصاف ان المتبادر من زيد في الدار عند الاطلاق هو حصول
 زيد في الدار والمقدّر حاصل ولو كان المقدّر حاصل لزم ان يفهم عن المحصل
 فيها في زمان سابق على زمان الاطلاق واللازم باطل والمروم مثله
قوله ولا بد في الحلة من خبره **قوله** لا بد في الحلة الخبرية الواقعة خبرا غير
 الشأن من خبر يرجع الى البتة الموقن قائم مقام كلام الاستفراق في نعم
 التحليل زيد على تقدير ان يكون المخصوص متدا وبل الخبر المقدم مقول
 من خبر ما بناء على الاعم الا غلبت الارتياب في اغلب المواضع بالصير واما
 بناء على ارادة عموم المجازي لا بد في الحلة من ذكر فان الذكر يتناول الضمير
 وغيره واعتاقيد بالحلة بالخبرية لان الانشائية لا يقع خبرا واعتاقيد
 من غير الشأن لان الحلة الواقعة خبر الكون باعتبارها عن نفي الحاجة
 الى ضمير بطنية ما بدخلت هاعن الغير واجب **قوله** الا اذا كان معلوما **قوله**
 مشي مفرغ اي لا فرق في المجاز من ضمير جمع السند لفظا كل وقت **قوله**
 الا وقت كونه معلوما بدلالة السوق فانه لا حاجة الى ذكر الضمير
 يكفي مجرد تقديره واددت فعلا لانه من عنيت ليضغ الاشياء
 قائل **قوله** البكر الكبر سنين درها **قوله** او الكرم بستين درهما **قوله**
 الاول صفة الكرم على الثاني حال من فاعل الطرف اعني بستين الدرهم

على المحذوف سوق الكلام وتقديم البر على الكفر قالوا في مثل هذا الكلام
يجوز حذف الفم قيا سألني الفم شاة بدرهم أي شاة منها بدوهم
وقد يقدم آه أي جواز أو وجوباً أما التقديم على سبيل الجواز
فأما لا اهتمام به لكونه محط الفائدة ومساق الكلام لا فائدة وأما
لأنه ينفذ السامع قبل ذكره إلى كونه هيكلي مثلاً إذا قيل زيد
يذهب في السامع إلى احتمالات شئ إلى أن الخبر قيام أو وقوعاً أو غيرها
إلى ما لا ينشئ فلا يقدم وقيل قيام على أي أول الأمر أن الأخبار في هذا
الكلام عن الخبر عنه بالقيام فيصير حصول نعم غير مشقة وتماثلان
يقولون لا انقطع الاحتمالات بتقديم الخبر في جانب الخبر نشاء الاحتمالات
في جانب الخبر عنه قبل ذكره وأما القبر ههنا من استقامت الظن وغيره
أما التقديم على سبيل الوجوب فلا موضع ويعد على سبيل الأصل قطعا
وذلك كضمي الفرع ما صدر الكلام كالمين في ابن زيد فإنه خبر مفرد متضمن
الاستفهام الأول صدر الكلام لكونه مغيرا جاعلا المقطوع مشكوكا في
ذلك النص على البتة وجوبا بحفظ التلك المصدرة ولا يقال زيد ابن و
بضاق التقديم إلى هذه الملة ولا يضاف إلى الاهتمام والإدفع الاحتمالات
ولا إلى غير هاو أن أمكنت وكون خبر ظرفا عند كون البتة المذكورة فانه يجب
تقديمه على البتة أما التلايل من الأخبار التكررة المحضة وأما الدفع الالتباس
بالصفة إذ لو قيل رجل في الدار لم يعلم أن الظرف خبر أو صفة فيغيرها على
ما علم في الطولات **وقد** يجوز حذف أحدهما عند الدلالة **في** قول ويجوز حذفها

معاً ايضاً

معاً ايضاً كقولهم نعم في جواب اريد قيام فان التقديم ثم نعم زيد قيام ولم يبق
هذا الا ندراسة تحت قوله ويجوز حذف أحدهما لأن حذف الأمرين يستلزم
حذف أحدهما وإنما قال عند الدلالة لا منساع حذفها بدون الدلالة
لكونها مركبة من الكلام ثم حذف كل منهما مرة على سبيل الجواز مرة على سبيل
الوجوب أما الحذف على سبيل الجواز فلقوله تعالى فصبر جميل فانه إما مبتدأ
مخذوف والخبر أي فصبر جميل أي من الخبر وبث الشكوى وأما خبر محذوف
البتة والتقديم فمري أي عادي في ويسر عند من الكثرة صبر جميل أي
النفوس الخرج وبث الشكوى لا الخرج وبث الشكوى قبل حل الآية على
حذف البتة أول بوجود كون البتة معرفة وكثير حذف البتة وتثبت
عرض التقديم على ساق الآية فان ساقها التمدح القائل بالصبر وتوافق
قولي النص والرفع في إسناد الصبر إلى القائل ودلالة الحال على حذف البتة
وهي أن سوق الآية لتقديم القائل بالصبر وحذف البتة يثبت وفي هذا الأصل
نظر لأنه كما أن ساق الآية دلالة على حذف البتة كذلك المقام يدل على
حذف الخبر لأن من يسر الجبن أن يقولوا إذا أصابته مصيبة صبر جميل
فإذا قيل صبر جميل بدون ذكر الجبل منهم معنى الإجمالية بقرينة المقام ولو لم يكن
دلالة على حذف الخبر لما كان محل الآية على حذف الخبر وجا أصلا وأما المحذوف
على سبيل الوجوب فهو أنا سماعي أو قيسبي والسماعي كقولهم رمية من غير
رأى أي هذه رمية وقيسبي كقولهم الحمد لله أهل الجداى هو أهل الحمد وعليه
جميل ما قطع بالرفع على المعنوية لفض الدح أو الذم أو الترجيم وعليه الجوز

في الاول اتباع الاستعمال للوارد على تركه وفي الثاني اتباع الاستعمال للوارد في
نظائره واما حذف الخبر وجوبا ففي موضع كثيرة لا يسع ذكرها المقام
واسم في باب كان **ش** مخرج كان واصناف الباب ليس له الصلة لكثرة اقسامه
واستعماله ان قيل ما السر ان المصنف لم يذكر اسم كان في الفصل في
ملحقات الفاعل وذكره فيها في هذه الرسالة قلنا انه لما عرف القائل
هنا للربحيته دخل فيه اسم كان وهو ما كان السند اليه من فعل
او شبه مقدمه عليه واسم هذا الباب كذلك فلم يذكر في الملحقات
وفي هذه الرسالة لما يعرف الفاعل بنى الكلام على ما عليه الخبر هو من ان الاسم
في هذا الباب ملحق بالفاعل شبهه به في كونه مسند اليه هذا ولكن لما
ان يقول لان صدق تعريف الفاعل على اسم كان لان كان لكونها ناقصة
لا تسند الى اسمها بل الى اسناد الى الاسم من قبل الخبر فقط اللهم
الا ان يتقبل ما قاله البعض من ان معنى كان زيد قاعا زيد منصف الفاعل
المنصف بالكون اي الحصول في الماضي فيتحقق الاسناد من قبل
كان الى الاسم ايضا فيصدق عليه التعريف **قوله** والخبر في باب **ش**
الحق في الرفع لانه شبهه باب في كونه آخر جزء من الكلام **قوله** وحكمه
حكم خبر المبتدأ **ش** حكم خبر هذا الباب حكم خبر المبتدأ في الاضافه
والاحوال والشبه اطرافه ان يجوز ان يكون مفردا وجملة وفي يوم الضمير
عند كونه جملة وفي جوار حذف الضمير لانه المساق وفي جوار تعريفه فكيف
وفي غيرهما الاتي التقديم اي لا يجوز تقديم خبر هذا الباب على اسم المصنف

في العمل

في العمل ولادة التقديم الى اللفظ كوقت و زمان الا وقت كونه ظرفا
او جاريا بالخبر فامتح يجوز تقديمه لان الظرف لا يساعد ومقارنته
بكل ما كنى له تعلق المحرمة بالاشياء والتشبيه منها مشرقة انفسها يجوز
فيه ما لا يجوز في غيرهم انه لمدح ظهور الرفع فيه لا يؤدي التقديم الى
اللبس بل من من علوم التشبيه واستشاد التقديم فقطحة وقوع مثل
ابن خبر الله كما يصح وقوعه خبر المبتدأ لان عرض المصنف ان غيب
مشاركته خبر المبتدأ في جميع الاحكام سواء التقديم بمقدم ما يشئت
خبرية لان بل هو قال كل ما يصح خبر المبتدأ انك قد انقضت بمثل ولم يقل
كذلك فلا وهو عليه بمثل **قوله** وخبر لا ينبغي **ش** قال لا ينبغي الخبر
لان خبر لا ينبغي يعني قسم المنصوبات وقد لا رجل افضل مثل الاول
ان يمثل لا غلام رجل افضل مثل يكون الرفع نصب الخبرية ولا يكون
في احتمال الوصفية اذ الرفع في هذا المثال متعبر بالخبرية ولا احتمال في
لعدم التقابل في الاعراب بخلاف مثال المصنف ان الرفع فيه يحتمل ان يكون
وصفا جاريا على محل رفع المبتدأ **قوله** وقد يحذف **ش** اي خبر لا هذه عند
قيام القرينة كقولهم لا باس اي لا بأس عليهم والقرينة انهم يقولون مرف
لا باس عليهم واخرى لا باس قد ذكرهم عليهم في ذلك على ان المقدار
في لا باس عليهم ويجوز ان يكون جوابا لقول القائل هل على باس القرين **ش**
هي السؤال وبسوء فهم لا يشق منه اصلا عما كان او خاصا واذا قالوا
لا رجلا افضل نصبوا افضل اورفعوا الاعلى الوصفية وقال بعضهم

في الخبر لا ينبغي

لا يشوبه اذا كان عاقلًا كالوجود اذا كان خاصًا كالقيام والافصلي
فهم المحارون سواء في الاشياء لعدم الدال على الحذف وميل النص
الى الاول لانه قال في الفصل في قول خاتم ولا كرم الولد ان مصبوح بحمل
ان يترك طائفة الى المجازية ويجعل مصبوح خبر الاول لا يترك ويجعل
صفة جارية على محل الرفع مع انه خاص فلو كان مذهبهم اشياء مختلفة
والاشياء بالحق ما ذكره نجم الاثم لا متناع حذف ركن الكلام بدون الترتيب
والترتيب لا فرق بينه ما في اشياء الخاضع اما في الهام فنقوم بوجوه
الحذف والمحارون يكشرون **قوله** واسم ما ولا بمعنى **ش** جهة الخاف
بالفاعل كونه مسند اليه مثل قال بمعنى الذي اسم لا التي التي الخ من قسم
النصوبات مثل ما تاليس تنبيهها على انها تعبر في المعارف والتكرار بخلاف
لا فانها لا تعبر الا في التكرار وذلك لانها او غل في الشبه من لا وعلمها ثم
مباشرة ما يلي **قوله** النصوبات **ت** على ضربين **أه** شر احدها اصل في
استحقاق النصب والآخر ملحق به في الاصل في النص هو المفعول لان النص
علم المفعولية والمفعولية صفة المفعول والحال والتمييز والثنى وغيرها
ملحقات بالمفعول لانفقاد الثب بينها وبين والتابع النصوبة
داخل تحت حكم المتبوع المنصوب على العامل على القيليتين انصابية
واحدة هي ان نصب التابع هو كان نصبت **ل** ان العامل يعرفه
باقتضاء المتبوع فقط فلا تعد في الاقتضاء ما كانت لا تعد في النص
فلا يطلان بحكم النصوب على القسيمي **قوله** وهو على جهة **أه** شر

ودليل

الفاعل في قوله لا يشوبه اذا كان عاقلًا كالوجود اذا كان خاصًا كالقيام والافصلي

ودليل المحر هو الاستقراء فقط قدم المفعول المطلق لكونه اول
في الفعل لكونه جزء مدلول الفعل وكونه اصلًا بالنسبة لساير
الفاعيل وذلك لانه فعل الفاعل اختيارا او طبيعيا بخلاف غيره
فان زيدا في ضرب زيد البسي فعل للمتكلم وانما يقال له مفعول يتعلق
الفعل به بالوقوع وانما نحو ضربت تاديبا لالتأديب كان فعل المتكلم
كالقرب الا انه على سبيل التوليد لا على سبيل المباشرة وقيامه كرهت
قيامه وان كان فعل الفاعل لكن لما ذكر فرض ان يتعلق به فعل الفاعل
بالوقوع صار كانه فعل الفاعل وليس **قوله** وهو المصدر **ش** عرف
بالمصدر واذا بالمصدر المرفق اسم الحدث الذي جرى على الفعل تالكيد **ل**
نحو ضربت ضربا او بيا نال من مدلوله نحو ضربت ضربا او لنوع مدلوله نحو ضربت
ضربت سواء اشتق من الفعل كالمثل المذكورة او لم يشتق كقهرى
في رجوع القهرى ولو ارد به اسم الحدث المشتق منه الفعل لبطل
عكس تعريفه مثل قهرى في رجوع القهرى لعدم اشتقاقه على المصدر
وغير المصدر بعد ما عرفه بالمصدر فانه لو لم يرد بالمصدر والمرفق ما
ذكر بل ارد اسم الحدث المشتق منه الفعل كما ارد ذلك من المصدر
الذي هو احد قسيمي المفعول المطلق في قوله وهو على ضربين مصدر
وغير مصدر لبطل عكس تعريفه والزم التناقض في قوله المفعول المطلق
هو المصدر في قوة كل قرين افراد المفعول هو المصدر في قوله المفعول المطلق
مصدر وغير مصدر في قوة بعض المفعول المطلق ليس **قوله** فينا قضي

كلامه هذا وان قوله ضربت ضربت يجوز ان يكون الكسر والتاء في كلاهما
لنوع وهي الهيئة التي عليها الفاعل عند ملائمة الفعل فالضرب ضربت
نوع ضرب ويجوز ان يدل بالكسرة على النوع وبالتاء على وحدته والمضى
ضربت نوع ضرب واحد أي نوعاً واحداً من الضرب **وقد** **شاهد**
هذا المثال إشارة من اللغز إلى موافقة بين وبين عامل لفظي
اللام هو الموافقة بمعنى ورد على سبب ما بلغ وجهه وأكبره حيث
شرط في الموافقة لفظاً ومعنى وذلك لأنه لما قال المفعول المطلق هو
المصدر أي اسم المحدث الجاري على الفعل سواء اشتق منه الفعل أو لم
يشتق منه **علم** **من** **هذا** **الاطلاق** ان كل اسم متصرف بتلك الصفة يصلح
ان يكون مفعولاً مطلقاً سواء وافق في اللفظ أو لم يوافق فإذ ورد
بعد هذا الاطلاق فعمد جئت لكي يكون فاذا ورد بعد هذا الاطلاق
فعمد جئت يكون تمييزاً للرد الاستفاد من الاطلاق وهو هذا
الآراء على وجه التأكيد ومذهب **جويس** في هذا الأسلوب هاب
إلى التقدير وجعل المفعول المطلق لغيره أي فعمد جئت **ولو**
المفعول به **آه** **س** **قد** **س** على البواقي لانه أقرب إلى الفعل بالنسبة
إليها لان الفعل المنفرد في طرفان طرف القيام وهو الفاعل وطرف
الوقوع وهو المفعول به وهو الذي يتعلق به فعل الفاعل بالوقوع عليه
حاشي ضربت زيداً أو معنى ودعنا نحو علمت سواء كاد وجود
قبل تعلق الفعل به كالمثالين المذكورين أو خرج من العدم إلى الوجود

يتعلق

يتعلق الفعل به نحو خلق الله العالم وان اورد على عكس الضرب نحو
ما ضربت زيداً فالحجاب ان الاصل ضربت زيداً والنفي ظاهراً وهو التعلق
بالوقوع حاصل في الاصل وان اورد على طرده بنحو زيد ضربت بان زيداً
فبصدق على الحد دون الحد ولأنه لا يكون مبتدأ فالحجاب ان قبل
الحجب مراد في التعريف أي يتعلق به فعل الفاعل بالوقوع عليه وبذكر
لهذه الحجة وزيد في زيد ضربت فان كان في هذه الحجة لكن ذكره
لحجة أخرى وهو ان يحكم عليه بالضرب لان يقع عليه الفعل
وقوله بعضهم ان كما صدق عليه الحد صدق الحد والآن الفعل لا يشغل
بضربه لم ينصب وهن من شئ الفاعل بكونه لا مبتدأ محكوم عليه
ركن من الكلام والمفعول فضلة فكيف يكون احد المتباينين هو المباين
الأخرين **ولو** **كقول** **مكة** **آه** **س** **الحجارة** **للنعليل** **أي** **كقول** **لا** **أجل** **من** **يبد**
الحج ولا أجل من يريد الرمي وليست النعوبة العمل والآن لم تقدر الخاطبة
والمقدرة غائب كما يسلم به عبارته في المفسر أي يريد ذلك المعازم مكة
ويجب ذلك انتهى القياس والضرب على خصوص الحد في الأول تهيب
اسباب الحج وفي الثاني توجه انتهى السدس إلى جهة القياس **قد**
السادى المضار **آه** **س** **غير** **الأسلوب** **بأبواب** **كاتب** **من** **تنبير** **على** **الزوم** **أفعال**
الفعل في هذا الباب والوجه في الزوم ان الاصل كان ان يقال يا عبيد الله
لانه اذا قيل بالتوجه الخطأ لم يكن سمع في الحاجة إلى التبيان بكلمة **البيان**
التي بالخطأ **من** **هو** **م** **لما** **علم** **الواضع** **ان** **هذا** **الباب** **يسكر** **وقوعه** **في** **اسانهم**

من هذا الباب

وضع الباب على الحذف والنيابة تحقفا ولا يذهب عليه ان الله بكثرة الهمال
وكثرة اجزاء الحذف في الباب يستعمل بالذکر شربا او سوتا وكثرة الوقوع في
اسمهم بالفتحة ثم حذف النون وناب النون بـ لانه هذا ينافي وجوب
الحذف **قوله** والمضارع نحو يا خير من زيد **س** وجد مضارعة لان خبر
يعمل في محل الجار والمجرور انصب على المضاف في النفاق اليه **قوله** وان خبرا من عمل
في زيد عمل المضاف لجزء المضاف اليها من زيد او زيد من نية الاول كما ان المضاف
اليه من نية المضاف اليه **س** اعلم ان المضارعة بتحقيق ايضا بصفتها هي جملة
نحو يا حليما لا تفعل ويا رجلا في الدار وبصفت مفرد عند بعضهم نحو يا رجلا
ظرفا ويكون الثاني معطوفا على الاول شرط كونها معلوما وقيل مطلقا نحو يا ثلث
وثلاثي اسم رجل او مراد به جماعة معدولة لهذا العدد **قوله** وانكره نحو يا ذا
س وهو الذي يطلب اقبالا كان لصارف عن طلب اقبال المعبود كقول المنادي **قوله**
واما المفرد المعرفة **س** كما قد قبلت قلت ومن المنادى المضاف والمضارع
له وانكره في حال المفرد المعرفة فقال واما المفرد المعرفة اي غير المضاف والمضارع
وغير المضارع وغير النكرة لغرض اي بني على القم او على ما يقوم مقامه من الالفاظ
والاواويل حاله **س** هذا هو هذا اما ما يحل في من منصوب منصوب به حامل
مضارع نحو يا كذا المضاف وغيره وانما بني لانه شبهها بكافي ادعوك وفي الخطأ
والنقير والاوراد المعنوية لانه كلاسها معنوية وذللك الكافي شيئا وكان
الذي هو حرف بني الامر وشبهه للشيء فذللك المنادى يكون شيئا كان
ذاك بالاسطة بني على الحركة لانه من حيث ان ينادى على السكون من خواص البناء

هذا المنادى

اللام

اللام على القم للحركة ببناء حركة اعراب التي هي المنصبة يا عبد الله و
الحرف بالزبد ولا يبنى على الفتح للزم التثنية في مثل يا احمر لسقوط التثنية
لعدم العرف ولزوم بني على الكسر في اعلام لا تبس في ابناء التثنية الحذف وياؤه
انكفاء بالكر قال بعضهم ان مثل يا زيد ينكر ثم يعرف بالنداء مثلا يجمع النون في
النداء والنداء في نظر لان هذا لا يقبل التثنية والبعض الآخر على انه متصرف بالنداء
مع بقاء عليت والنداء اجتماع التثنية والتثنية بالتثنية التثنية هو ليس
بمعنى عن الصواب لانه اذا قلت يا زيد ينقل السامع من سماع لفظ
زيد معرفة وصف الى الموضوع **س** اعني نعم هو المنادى في العلم ثم يفهم ان الله
بالخطأ بطلان اقبال هو المنادى والنداء وقيل لما كان زيد معرفة استغنى
عن التثنية والنداء **س** والنداء بطلب اقبال **قوله** وفي وصف المفردة **س** اي
في وصف المنادى المضموم المفردة اي الغير المضاف بالاضافة المعنوية الرفع
والنداء يجوز رفعها حلا على لفظ الجرح بحرف الجر وعوض الحركة ونصبها
حلا على محل النصب تابع النبي تابع بحله واما التوابع الباقية فبالنداء
المعطوف بغير اللام حكمها حكم المنادى الذي ياشتم حرف النداء بينا ان
ان اورد او ينصب ان اضيفا بدون الالتفات الى حال المنادى نحو يا عبد
الله ويا عبد الله ويا عبد الله وزيد ويا زيد وعبد الله وذلك لان
النداء في حكم نكر في العامر وحرف العطف نائبه في النداء مع امكان
تقدير حرف النداء مع ان كلا منهما مقصود بالنداء فمما كذا الذي ياشتم
حرف النداء والمعطوف باللام وعطف البيان والتأكيد المعنوي حكمها حكم

هذا المنادى

الصفة بلا فرق واما التاكيد اللفظي فقد قيل حكمه حكم تنوعه في افرادة واصنافه
وقيل حكمه حكم الصفة فقصر البيان على حكم الصفة مبدل من الاختصار ونظم
التعلم على حكم بعض التواضع ليحتمل مثالا يحتذى به احكام سائر التواضع
حتى يعلمها بالتدرج **و** وفي المضافة انفس لا غير **ش** وذلك لان المضاف في المنادى
واجب النصب وضع حرف النداء المقطع للضم قد عطف على طريق الاول يجب
النصب المضافة التي لم تضع قد عطف عليها حرف النداء واما التواضع الباقية
المضافة فكما لصفة بعضها وتخصيص الصفة بالذكر لا ذكر **ق** واذ اوصف
المنادى بانظر آه **ش** ونظر الى الابن فان وقع الابن بين العليين فتح المنادى
اي بين علي الفتح اختيارا عند الجمهور وجوبا عند البعض مع ان الابن معرب
منصوب في البصر فانه ذهب لبنائه ما عطف على الفتح وقال بسراية البناء
من الموصوف الى الصفة كقولهم لا رجل طريق ومنهم من ذهب الى الاعراب انصباها
قائلا بسراية الاعراب بين الصفة والموصوف وهذا لا مؤيد له في كلامهم وانما
ينحى على الفتح لكثرة استعمالهم لفظ الابن صفة بين العليين واستحق
باخو الحركات في المنادى وقيل يابن بين عمرو بالفتح اختيارا وجوبا عند البعض
بوجهين يجرى للسان على سني واحد وتبدل الصفة فتحة مع ان لفظ
الابن آخ بشدة اتصاله بالموصوف ولا ينفك عنه الا يرى ان بنوة زيد لا ينفك
عن احد الاعلام بخلاف يابن ابني اخي لان هذه البنوة قد تنقل بان لا يكون
اعلم اصلا لغير رجل ابن زيد ويابن ابني رجل وان امتنع الانكسار في ايضا لا
لان بنوة رجل لا ينفك عن احد الاعلام وكذا بنوة زيد لا ينفك عن انتساب
الى رجل

الى رجل لكن مثل هذه النسبة في النبوة نابتة ناقصة يشبه ما يمكن
الانفكاك فاستبدل بغيره فبني على الفتح **ق** وليس في بابها الرجل
الرفع **ش** لما وهم قوله في صفة المفردة الرفع والنصب جوارا لا يراى في
بابها الرجل لان اي مفردة معرفة والرجل صفة مفردة دفعت بقول
وليس في بابها الا الرفع فكان الاول ان يذكر هذا قبل بيان حكم الصفة
المضافة وانما تعين الرفع لانها المقصودة بالنداء لان اي لتوغل
في الانباء لا يغفل النداء لكن انبه لئلا يدخل حرف النداء على ما في
اللام اذ لو قيل بالرجل لزم اجتماع التي التعريف واجتماع المتأني
ايضالا لان حرف النداء يفتق ببناء وخطا في اللام اعرابا وغيبة
كذا يتعين الرفع في تواضع الرجل مفردة او مضافا لان معرب وان كان
مقصودا بالنداء وتواضع المعرب تواضع لفظية وقوله يا هذا الطريق كيا
ابها لرجل ان قصد نداء الطريق وان قصد نداء هذا فكما زيد الطريق
لجواز الوجهين **و** ويحذف حرف النداء في العلم المفهوم **اع** على سبيل
المحو كقولهم يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف واما على سبيل الوجود
كقولهم اللهم فانه منادى محذوف حرف نداء وجوبا معوض عن الميم
المشدة وبعضهم على انه مركب مع جوابه والجواب عوض عن حرف النداء
والقديري بالله استغفر اي قصدنا الخير فحذف همزة ام والضمير المنصوب
وركي المنادى مع جوابه فصار اللهم وضعف هذا الجواز اللهم اغفر لنا
اذ لو كان الامر كذلك لوجب التثنية واغفر لنا املا غاي محذوف في العلم

وقد يعامل بالشيء ما يعامل بالشئ الذي لم يحد من شئ فيقال يا حار بالشمس
 في يا حار شوي حار بالشمس على الاصح الاكثر **قوله** المفعول في **ش** هو ما فعل
 فيه فعمله ذكر في زمان او مكان فالزمان ينصب اليه **ش** ومحدوده لان
 جزء مدلول الفعل كالمصدر فكما ينصب المصدر ما او محدودا كذلك ينصب
 الزمان بهما او محدودا او المبرم منه ما لا يتعين له مقدار مخصوص فمكة كان
 او معرفه كحين والحين والمحدود منه ما يتعين له مقدار مخصوص معرفه كان
 او نكرة كالיום والليل ويوم ويوم اذ كل منهما اثنا عشر ساعة او عشر
 ساعات مثلا الا ان اليوم في المطلق الى الغروب والليل بالعكس فالمبرم يقابل
 المحدود والعرف بل هما قد يتصادقان نحو سرت الحين فان مبرم ومعرفة
 ايضا وقد يصدق المبرم بدون العرف نحو سرت حينا فان مبرم وليس معرفة
 وقد يصدق العرف بدون المبرم نحو صبت يوم الجمعة فان معرفة وليس مبرم
 المبرم والمحدود في متباينان قطعاً متباين التكررة والعرف فامثلة التكررة
 كلها في المحدود وبعضها محدد ومعرفة وبعض الآخر محدد ونكرة والسر
 في تخصيص الاشياء به هو ان ينصب المبرم في الزمان فظاهر الافتقار في
 التفسير وفي فسر المبرم بالنكرة والمحدود بالمعرفة وان بعض الاشياء مبرم وبعض
 الآخر محدد وذلك من عدم تنوع كلام القوم الكلام حتى يطلع على حقيقة
الحال **قوله** والمكان لا ينصب الا المبرم **ش** اي المبرم في المكان يقبل النصب لان الفعل
 دلالة عليه التماسا فان القياس في شئ لا بد وان يكون في مكان متاخرا للمحدود
 فان الفعل اقدم دلالة عليه بوجه من الوجوه لا ينصب بل لا بد من لفظ

في نحو

او معرفة كحين والحين والمحدود منه ما يتعين له مقدار مخصوص معرفه كان او نكرة كاليوم والليل ويوم ويوم اذ كل منهما اثنا عشر ساعة او عشر ساعات مثلا الا ان اليوم في المطلق الى الغروب والليل بالعكس فالمبرم يقابل المحدود والعرف بل هما قد يتصادقان نحو سرت الحين فان مبرم ومعرفة ايضا وقد يصدق المبرم بدون العرف نحو سرت حينا فان مبرم وليس معرفة وقد يصدق العرف بدون المبرم نحو صبت يوم الجمعة فان معرفة وليس مبرم المبرم والمحدود في متباينان قطعاً متباين التكررة والعرف فامثلة التكررة كلها في المحدود وبعضها محدد ومعرفة وبعض الآخر محدد ونكرة والسر في تخصيص الاشياء به هو ان ينصب المبرم في الزمان فظاهر الافتقار في التفسير وفي فسر المبرم بالنكرة والمحدود بالمعرفة وان بعض الاشياء مبرم وبعض الآخر محدد وذلك من عدم تنوع كلام القوم الكلام حتى يطلع على حقيقة الحال قوله والمكان لا ينصب الا المبرم ش اي المبرم في المكان يقبل النصب لان الفعل دلالة عليه التماسا فان القياس في شئ لا بد وان يكون في مكان متاخرا للمحدود فان الفعل اقدم دلالة عليه بوجه من الوجوه لا ينصب بل لا بد من لفظ

في نحو صليت في المسجد ودخلت الدار ونزلتها وسكنتها ونسج لكثرة الاستعمال
 والفعل بالنصب منصرف وكما عمل المبرم من التقيد بشئ والتقييد في الطريق ثم
 انهم اختلفوا في تفسير المبرم في المكان ففسر بعضهم بالفاظ الجريبات فورد عليه
 عند ولدي ودون ومع ولفظ مكان والفرسخ والبريد والميل لان هؤلاء غير
 مبرم بالنفس المذكور مع انها تقبل النصب فكيف يحلها على المبرم في النصب هؤلاء
 في النصب محولة على المبرم وفسر البعض الآخر بالنكرة وهذا ظاهر الفساد
 بطلان على غير ما علمت امامنا فان مبرم بهذا التفسير لان نكرة مع
 انه لا يقبل النصب فلا يقال جلست دارا بل في دار وفسر الآخرون بان
 مكان له اسم باعتبار امر غير داخل في شئ تسمية المكان الذي
 خلق المسجد بالخلق يكون خلف المسجد في جهة وبخلف المسجد
 داخل في ذلك المكان بل في المسجد وهكذا والمحدود بان مكان له اسم
 باعتبار امر داخل في كلف الدار فان تسمية بلفظ الدار بـ
 الاجزاء المادية والمهية الخصوصية المادية وكلها داخل في الاسم
 وهذا هو الصحيح طرزا وعكسا ولا افتقار في الحال صلا فان عند
 ونحو والفرسخ والبريد والميل كلها داخل في المبرم بناء على هذا
 التفسير لان اللام في تسمية التسمية بكل منها هو الامر الخارج عن التسمية
 تاسر حتى تطلع على حقيقة الحال **قوله** المفعول مع **ش** وهو المنصوب بعد
 الواو ويجمع مع لا بد من ما مابا فعمل كصنع في ما صنعت وابعاء او معناه
 كشان في ما شانل وزيد اي ما صنع مع زيد لان السؤال عن الشان

فان مبرم يقبل النصب وليس في مكانه بل هو معرفة والمحدود منه ما يتعين له مقدار مخصوص معرفه كان او نكرة كاليوم والليل ويوم ويوم اذ كل منهما اثنا عشر ساعة او عشر ساعات مثلا الا ان اليوم في المطلق الى الغروب والليل بالعكس فالمبرم يقابل المحدود والعرف بل هما قد يتصادقان نحو سرت الحين فان مبرم ومعرفة ايضا وقد يصدق المبرم بدون العرف نحو سرت حينا فان مبرم وليس معرفة وقد يصدق العرف بدون المبرم نحو صبت يوم الجمعة فان معرفة وليس مبرم المبرم والمحدود في متباينان قطعاً متباين التكررة والعرف فامثلة التكررة كلها في المحدود وبعضها محدد ومعرفة وبعض الآخر محدد ونكرة والسر في تخصيص الاشياء به هو ان ينصب المبرم في الزمان فظاهر الافتقار في التفسير وفي فسر المبرم بالنكرة والمحدود بالمعرفة وان بعض الاشياء مبرم وبعض الآخر محدد وذلك من عدم تنوع كلام القوم الكلام حتى يطلع على حقيقة الحال قوله والمكان لا ينصب الا المبرم ش اي المبرم في المكان يقبل النصب لان الفعل دلالة عليه التماسا فان القياس في شئ لا بد وان يكون في مكان متاخرا للمحدود فان الفعل اقدم دلالة عليه بوجه من الوجوه لا ينصب بل لا بد من لفظ

سؤال عن الصفة وهذا الباب قياس على بعضهم يعلم في كل ما يمكن
 علم لان الواو يفتي مع فكما ان العامل يعلم في بطريق القياس كذلك
 في **ما** **الواو** وعند الاخرين مقصور على السجى الى عمل فيه كما هو
 عليه في الحرب كصنع دستان وما صنعت وما شئت لا يعمل فيه علم
 يسرع عمله في الحرب كضرب الغطاء لا يخال ما ضربت وعمر او ما حالك
 وزيد العدم السجى فيهما والقياس على ما مع فاسد لان مع طرف الواو
 في كذا قبل واخر ان الاشياء بالحق هو الاول او يكون العامل في الآخرة
 الغير قياس بقوى الاول او يكون الواو عطلا عند الشيخ عليه السلام في قوله
 ان في ليلة كثر الحرف عطلا سمي عطلا بغير الواو لو كان عطلا
 على ما عليه الشيخ لكان عطلا سمي عطلا واذ لم يكن عطلا لكان العطل
 الفاعل او مفعله فلما اقل من ان يسبق حكم السمي عليه تاخر **قول** والمفعول
 هو ما كان علة للقيام سوا كان فاعلا للفاعل من حيث تاويل او لم يكن
 فهو مفعول في الحرب جيتا فالاول باعتبار تصور علة للقيام على
 الحرب باعتبار وجوده معلول واما باعتبار وجوده في الحرف
 للقيام على التقود ونفس التقود علة لمراد فانما تقديرا وان جيتا
 وسواء فاعلا لعل كانا ديب الجبين فان الاول فعل اختاري
 واما طبعي اه لم يكن كما سمي في جيش السمر وسواء كان كسرة
 كسرت تاويل او معرفة في حرب من فته الشر وقوله ذكر العطل كان
 علة للفعل إشارة الى ما ذكرنا في التفصيل بشرط نصيب ان يكون فعلا

التفصيل

لعمل

لفاعل الفعل المعلن ومقارنا له في الحصول ومصدر كائ التاديب
 في المثال المذكور فانه فعل المتكلم كالضرب الا ان الضرب فعلا بشارعة
 والتاديب فعلا توكيدا ومقارنا له في الحصول في الخارج ومصدر
 ايضا وبعضهم شرط الفعلية والمقارنة في الحصول ولم يفرق في
 المصدرية لانفيا ولا اثباتا لعل الوجه في ذلك ان فعلية تنلزم
 مصدرية ان كان فعلا كان مصدرا فلا حاجة الى التفرض بعد تعرض
 لفعلية فاذا اختلفت الفعلية والمقارنة كلتا هما او احدهما فاللام
 نحو خرجت اليوم لخاصة زيد المسمى ونحو جيتا اليوم لاكرامك
 الى المسمى ونحو جيتا للستى خوفا وطمعا في قوله اذا تدين بكيم البرق
 خوفا وطمعا حال في خائفين وطامعين ونحو سلم انه مفعول لوالف
 محذوف في اداة خوفكم وطمعا وعلته للقدرة لا لاداة اي فتردت
 خوفا وطمعا وخوفا والطمع وان لم يكونا فعلا لفاعل الارادة وهو الله تعالى
 لكنها فعل لفاعل الروية وهم المخاطبون **قوله** والمخوب به اي والمخوف
 بانصب للمفعول في النصيب بالاستقرار الاول الحال وهي بيان هيئة
 الفاعل او المفعول به ولا تقع لساير المفاعيل للمخوقات ونحو ضربت
 الضرب شديدا في قوة او جدت او الضرب شديدا في الحال بيان لهية
 المفعول به في المعنى ونحو جيتا انا وزيد اراكيس في قوة جيتا اراكيس في الحال
 عن الفاعل في المعنى وقوله بيان في تعريف الحال من المساحات المشهورة
 والمراد بفتح اسم الفاعل اي هيئة هيبة الفاعل والمراد بالهيئة البصفة

التي عليها صاحب الحال عند ملازمة الفعل واقعا او عليه ونحوه
 راكبي لا يبطرون على القربى اصدق عليه لان ما يبتني ههنا مقادير
 هي احدها بالضرورة والما في لقيت مصدرا ومخرجا فاحدهما في الفاعل
 والاخر في المفعول اذ انك في هذه افعول بغير الهبة خرج مبني الذات
 في عشرين درهما وباضافة الهبة الى الفاعل والفعول خرج امران مثل قوله
 اذ هو مبني هي الفاعل والرجوع والنعته نحو رجل قائم عالم فان قائما وان
 كان مبني الهبة الذات الا ان تلك الذات ليست بفاعل ولا مفعول به ونحو
 جازي القايمة فان القايمة وان كان مبني الهبة الفاعل الا ان الفرض من
 وروده ليس ببيان هبة زيد من حيث انه فاعل من الفرض من وروده ايضا
 ايضا من حيث انه مبهم بتعدد الاوضاع مع قطع النظر عن فاعلية
 بخلاف راكبي جازي زيدا كذا فان الفرض من وروده بيان هبة زيد من حيث
 انه فاعل المحي لا ايضا من حيث انه مبهم بتعدد الاوضاع لان مثل ذلك
 الابهام لا يرتفع بذكر راكبي كما لا يخفى على من ادرك **نحو** ضربت
 زيدا فاعا **نحو** فاعا حالها حاله في الفاعل والمعنى ضربت زيدا حال قيامه واما
 عن المفعول والمعنى ضربت زيدا حال قيامه قال نجم الاثم حال من المفعول و
 لو كان حاله في الفاعل لذكر في حيث **في** ما **في** **نحو** حقها التكبير **نحو**
 مقتضاها وما يلبس بها هو النكارة فقطها وجوبها لانها خبر في المعنى
 عن زيدا ولا نهانفت الفعل والفعل نكرة فيجب نكرانها ولا نهانها لو عرفت البتة
 بالصيغة في نحو ضربت زيدا الفاعل وارسلها المراك ومريت به وحده وقفا

راجع القاموس

تفرك

تفرك المراك وينفرد وحده فها مصدران معرفتان والحال العامل
 المحذوف او هما واقعا في موقع معركة ومنفردا فالحال وان كانت معرفة
 في الظاهر لكنها نكرة في الحقيقة كما هو شأن المراك والذهبي او هما
 ظرفان على التوسع اي ارسلها زمان المراك ومريت به زمان وحده
نحو وحق في الحال القربى **نحو** لانه محكوم عليه ولانه لو كان نكرة **نحو** لا يبتني
 بالوصف في ضربت رجلا راكبا فان تقدمت الحال على صاحبها جازي تكبير
 لعدم الالتباس بالوصف في حال لان الصفة لا يتقدم على الموصوف مثل
 بنحو جازي راكبا رجلا لان التأخير فيه يؤدي الى الالتباس بالانتماء في مثل
 جازي راكبا رجلا لانه لا التباس فيه بالتأخير فاشا بالمثل الى ان التقديم
 لازم مطلقا سواء كان هناك ليس بالصفة بالتأخير او لم يكن شتم
 اعلم ان الصل اطلق وجوب التقديم عند التكبير في الحال الا ان في تفضيل
 وهو ان يجب التقديم اذ لم يكن تلك النكرة موصوفة ومصدرة بالاستفهام
 وواقعة في سباق الفعل ولا مفعولا بينها وبين الحال بالا ولا مشاركة للمعرفة
 في الحال فالوجه ان يقال ترك الاستثناء على الشهرة ورمي الى المقصود بالمثل
نحو وهو رفع الابهام عن الجملة **نحو** والمراد بالابهام في الجملة احتمال الجاز
 في الجملة اي في الاستثناء نحو طاب زيد نف فان في هذا الاستثناء
 احتمال الجاز لانهم يتخوون ويسندون الطبيب للزيد بطيخ **نحو**
 راجعت او غيرهما فاذا قيل نف انبئي المراد وظهر ان الاستثناء حقيقة
 وان اسند الطبيب للزيد من جهة نفه لاني جهة اخرى وبالابهام

لا يبتني

راكبي لا يبطرون على القربى

في الفردان لا يكون في الاستناد احتمال الجواز وعلى تقدير ان يكون في فقال
 الجواز ان لا يزيد التميز نحو عندى راقه خلا اذ لا يجوز ان في هذا الاستناد
 ولا يستندون المحصول عند التكلم الا قد راع ان الاصل عنده لا يكون راقه
 بل راقه آخر يخلو به وكذلك عندى منوان سنا وعشرون درهما وملتوه
 على ما في احد طرفيه ابراهيم يقتضى التميز لادراكه وذلك لانه ابراهيم اعم من
 القدر باعتبار الوزن نحو عندى منوان سنا او باعتبار الكيل نحو
 عندى قنبران بر او باعتبار المقدود نحو عندى عشرون درهما او باعتبار
 ما فيه نحو عندى راقه خلا او باعتبار المقيس نحو ملتوه على فانك
 لو قلت ملتوه لا يعلم المخاطب ان عندك شيئا نقيب على هذا الائناء
 لكن لا يعلمه على او غيره فان قلت على اثنين المقيس اذ على او
 باعتبار المجموع نحو ما في السماء موضع كنف سماء با او في غير المقدار باعتبار
 الآلة نحو له خاتم حديد والذى يتم بالتسوية وبنون النشبة منها يجوز
 اضافة الى التميز نحو راقه خلا خاتم حديد والمفضل اكثر في الثاني وما يتم
 بالاضافة ويشبه بنون الجمع لا يجوز تركه الى الاضافة ولا يقال ملتوه على
 لانه ان قدر اضافة المثل يلزم طرفية العمل وان قدر اضافة الائناء يلزم
 ان يكون العمل بيان للائناء وضافة المجموع اضافة الاجزاء في الحقيقة
 لان المجموع هو الاجزاء مع الهيئة الواحدة فامتناع اضافة الاجزاء
 يستلزم امتناع اضافة المجموع وكذا لا يقال عشرون درهما لان الاول
 يستلزم سقوط ما هو من نفس الكلمة بالاضافة والتالي يستلزم ثبوت ما هو

احتمال

في الاستناد

في الاستناد

شبه

شبه بنون الجمع في الاضافة فاضافة باب عشرين لادائها الى
 اجتماع التنافيين تمتنع مطلقا لاضافة التميز ولا الى غيره
 والتشبي بالاه **ش** اي وثقت المحققات هو التشبي بالبعد كلام
 موجب غير مصدر محرف لانه اوصى او حرف استفهام قال بالان التشبي
 بغير وسوى وسواء واجب مجازا لاختار الجواز النصب على
 المفعولية وبعد او خلا لاختار النصب على المفعولية وجازي لغيره ما عدا
 وخلا واجب النصب على المفعولية وبلا يكون واجب النصب على الخبر
 وقال بعد كلام موجب ان التشبي بالبعد كلام غير موجب لاجب
 بل لاختار في المبدل ويجوز النصب على التثنية واللاحاق اذ ذكر التشبي
 من بخلاف ما استثنى بالبعد كلام موجب فانه واجب النصب على التثنية
 واللاحاق ولا امتناع للمبدل لانه لو شاع البدل في لسان القوم
 والتفريع بادائه الى الفاسد فاسد اما اذا واه الى الفاسد فلا
 لو قيل جامتي الازيد واريد جامتي زيد لزيد زيادة الا وهي باطله قطعا
 وان اريد ما جامتي زيد لزم ان يكون الانافيت للمفعل مذكور بعده
 وهو باطل ايضا وقيل لانه لو قيل جامتي الازيد لزم من محي من سوى
 زدد وهو غير مفعول وهذا وجه مفعول ايضا لانه عند عدم القرينة
 الى الخاص وجه المصير لا تقدير العام فالصحة جامتي كذا الازيد لكن يرد ان
 اسقاط المبدل منه مشروط بان لا يلزم منه فسادا لولم يرد منه فساد
 لم يجر الا اسقاط كقولهم وجعلوا لله شركاء الجن فان الجن يبدل

من شركاء ولو اسقطت البدل لبقى جعلوا الله لحن وهو ظاهر الجواز فليبدل
 مساع بدو النفر في الجواز وفي بعض المواضع **وقد** ان كان الفصح هو البدل
 حال فائدة فكيف جواز النصب في غير الوجه على الاحاق او يجوز النصب
 غير الوجه على الاحاق اذ ذكر الشئ منه ان لم يكن الفصح هو البدل وان كان
 الفصح فيه هو البدل او الرفع على البدل في المثال المذكور يعني ان فصاحة
 البدل تكون مختار لا تنافي جواز النصب على الاحاق وانما قلنا اذ ذكر الشئ منه
 لانه اذا لم يذكر بغير الشئ على حده لم ان اقتضى رفعه بغير نحو ما جاني
 الازيد وان افق في نصيب نحو ما رايته الازيد او هكذا نحو ما رايته الازيد
 وما مررت الازيد ولم يذكره اعتمادا على المثال وعلى موضح اعتبار في
 جواز البدل وروايت الاختصار لا يستلزم في هذه الرسالة **وقد** والقديم
 في وثائق اللغات هو الشئ لا النصل المؤخر عن الشئ من المذكور
 ما شئ محو منه في كلام موجب غير موجب والشئ منه بالانفصال القديم
 على الشئ منه والشئ بالانفصال عن الشئ منه بان لا يكون من افراد
 قديم او اخر نحو ما جاني احد الاحاد فان حاد الشئ من افراد احده لانه الذي
 العلم وكذا اذا قيل جاز بنو تميم الازيد امي المجازي يبي يكون منطلقا لان
 من هو من هذه القبيلة لا يكون من تلك القبيلة اذ ان شئ هذا القول ان المنقطع
 بالانفصال القديم بان كلاهما واجب النصب على الاحاق لانه لو رفع لرفع على البدلية
 او على الوصفية وكلاهما لا امتناع تقدم التابع على المتبوع منقطع وكذا المنقطع
 لو رفع لرفع على البدلية او على الوصفية وكل منهما امتناع اما امتناع البدل
 فلا امتناع

فلا امتناع كون احد الابدال الاربع اما امتناع الاقام الثلثة فقط
 لان لجان ايكلي القوم ولا بعضه وليست باسرها امتناع بدل الفلظ
 فلا بد من الفلظ ولا غلط هذا واما امتناع الوصفية فلا بد من كون احد
 غير حاد معلوم بالضرورة فيقع التقيد بالوصف ضايعا ويؤتم بحذف البدل
 في المنقطع وغير الوجه اذ ذكر الشئ منه بحكم التعيين لكون ما جاني في الاحاق
 اي الازيد الواحد فالحال صار احدا بالتعيين فيكون بدل البعض من الكل علم ان
 الحال والتيمر والشئ بالفعل هو ان هؤلاء فضلا كالمفعول نحو بعد تمام
 الكلام وان لم يثنى شيئا خاصا بالمفعول به من حيث ان العامل يعمل فيها
 بواسطة **وقد** وحكم غير **يس** يعني ان الشئ بعد غير لكونه مضافا اليه واجب
 المنفصل واما انفس غير حكم في الاعراب حكم الاسم الواقع بعد الاعلى الفصل
 المذكور بحسب في الوجه وعند التقديم وهذا الانقطاع ويجوز نصب
 البدل في غير الوجه اذ ذكر الشئ منه لكن النصب في الشئ بالا على الشئ
 بالمفعول من حيث ان كلامهما فضلا وفي غير على الشئ بالاعراب في الابرار
 وذلك لان اما مكر في فت اما مكر فيهم يتناول جميع ما يحاذي امام المخاطب
 من الامكنة الى انقطاع الارض كذلك غير في جملة القوم غير يديهم
 جميع من سوى زيد فكان ان اما مكر منصوب على الظرفية كذلك غير في جملة
 القوم غير يديهم على التثنية **وقد** والخبر بباب كان **ش** اي في الافعال
 الناقصة مرر كان وضاف اليها لانه لا صلة ووجه نصب
 خبر هذا الباب ان هذا باب بمنزلة المستعدي فاقتضاها الطرفين

فلا امتناع كون احد الابدال الاربع اما امتناع الاقام الثلثة فقط
 لان لجان ايكلي القوم ولا بعضه وليست باسرها امتناع بدل الفلظ
 فلا بد من الفلظ ولا غلط هذا واما امتناع الوصفية فلا بد من كون احد
 غير حاد معلوم بالضرورة فيقع التقيد بالوصف ضايعا ويؤتم بحذف البدل
 في المنقطع وغير الوجه اذ ذكر الشئ منه بحكم التعيين لكون ما جاني في الاحاق
 اي الازيد الواحد فالحال صار احدا بالتعيين فيكون بدل البعض من الكل علم ان
 الحال والتيمر والشئ بالفعل هو ان هؤلاء فضلا كالمفعول نحو بعد تمام
 الكلام وان لم يثنى شيئا خاصا بالمفعول به من حيث ان العامل يعمل فيها
 بواسطة **وقد** وحكم غير **يس** يعني ان الشئ بعد غير لكونه مضافا اليه واجب
 المنفصل واما انفس غير حكم في الاعراب حكم الاسم الواقع بعد الاعلى الفصل
 المذكور بحسب في الوجه وعند التقديم وهذا الانقطاع ويجوز نصب
 البدل في غير الوجه اذ ذكر الشئ منه لكن النصب في الشئ بالا على الشئ
 بالمفعول من حيث ان كلامهما فضلا وفي غير على الشئ بالاعراب في الابرار
 وذلك لان اما مكر في فت اما مكر فيهم يتناول جميع ما يحاذي امام المخاطب
 من الامكنة الى انقطاع الارض كذلك غير في جملة القوم غير يديهم
 جميع من سوى زيد فكان ان اما مكر منصوب على الظرفية كذلك غير في جملة
 القوم غير يديهم على التثنية **وقد** والخبر بباب كان **ش** اي في الافعال
 الناقصة مرر كان وضاف اليها لانه لا صلة ووجه نصب
 خبر هذا الباب ان هذا باب بمنزلة المستعدي فاقتضاها الطرفين

١٢

فصب المبتدأ مورفع الخبر نصب المتعذر عنه مفعوله ورفع فاعله فالترزم تقديم
 المصوب هنا لان المسقود اعلان اصلي وهو تقديم الفاعل الى
 المرفوع على المصوب سو فرعى وهو تقديم المصوب على المرفوع وما
 فالتناسب الفرع عمل الفرع ولان تقديم المرفوع في هذا الباب يؤدي
 الى اليسر بالفعل تأمل **قوله** واسم لالتى الجبس **س** قال تنفى الجبس لان
 اسم لا يبنى ليس من المرفوعات وقال اذا كان مضافا او مضافا
 له لانه اذا انتفى الامر ان جميعا يبنى على الفتح او على ما يقوم مقامه
 من ابناء في الاعلامين كذا والكس في الامساك في الاراضا
 علامة ابناء فتضمنه معنى من الاستغراقية لان الاستغراق التثنية
 وكلمة من لتأكيد استغراق التثنية فكان ما بعد هذه حذفت لوقوع
 من الاستغراقية فحيث لم يرد لها مفعولة حكما بتقديرها
 مع ان اظهرها رهم اياها في الامن لعلام كذا شاهد صدق على كذا
 وبنائها على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح او على ما يقوم مقامه
 للتحفة **قوله** واما المفرد فتفتوح **س** كانه قبل ما حال اسم لاهذا اذا
 لم يكن مضافا ولا مضافا له فقال واما المفرد فتفتوح اي منتهى على
 المفتوح او على ما يقوم مقامه من قبيل عموم المجاز ويجوز ان يكون
 قد بنى الامر على الاعم الاغلب اذا اغلب فهو ابناء على الفتح وعلامة
 البناء على الفتح قد ذكرناها فلا يفيدها وقولهم لا ابا كذا ليس
 برة نقصا على قاعدة البناء لانا ابا مضاف الى الكاف واللام فمحم

لان علام في قوله لا من علام

لتأكيد

لتأكيد الاضافة ولينحقق تكرار الاسم صورة والخبر محذوف والتقدير
 لا ابا كذا موجود وقيل هو مفرد والقياس لا ابا كذا لانه ليس بضاف
 ولا مضافا له لكن شبه بالضاف بمشاركته في النسبة الالامية فاخذ
 حكم المضاف فصب بالالف فالاسم نكرة كما هي مقتضاها والخبر مذكور
 كما هو الاصل ان قيل كما ان علامة البناء هي الضمن فانه في المفرد قائم
 في المضاف والمضاف له فلم يبنيا قلنا كما ان الحكم ينشئ بانفساء
 العلامة كذلك ينشئ بوجود المانع عنه والاضافة وكذا المضافا عنه
 تمنع البناء **قوله** وخبر ما ولا يبنى ليس **س** اي بخلاف خبر لا تنفى الجبس
 فانه من المرفوعات كما تقدم ووجه الخلاف انها في قضاء الطرفين
 كالمفتوح فالحذف مرفوعه بالفاعله ومنصوبه بالمفعول والترزم هنا
 تقديم المرفوع ليجزى الفرع سواء تقديم المرفوع اصل لا مفعول للعدول
 عنه لان لفظه ما ولا ابعد من هيئة الفعل بخلاف باب اذا تقدم
 المرفوع فربو في الخ اليسر **قوله** وهي اللفظة المجازية **س** اي لفظة
 اعمالها ولا عمل اليسر هو لفظة المجازية فان قلت لا تقدم للفظ اللفظ
 فكيف يرجع الضمير اليها قلت هي متقدمة ذهنا وبمثلة المتقدم لفظا
 بناء على قول القرينة وهي عند الخبر من المنصوبات والصفة المجازية
 وكون الخبر لفظ اللفظة كقولهم كذا ولا يؤيد لكل واحد منهما السرد
 كقولهم كذا لانهما **قوله** تنزاع الشوى الضمنية الاول البيت
 بقرينة المبررات وفي الثاني لجهنم بقرينة ذكر لفظي وبقريته النزاع في الشوى

و على سبيل الاصل في تقديم المرفوع

اعلم ان سندهم في الاعمال عقلية ونقلية اما العقلية فنون شبه الشيء
 بالشيء يقتضيه اخذ حكمه كبايدان فانه لا شبهة بالمعنى في اقتضاء
 الطرفين لفد حكم الذي هو الرفع والنصب فيشبهها بنين بليس يقتضيه
 اخذ حكمها الذي هو الرفع والنصب اما النقلية قوله ما هذا لا بشر
 فان ما فيه معنى ليس وقد علمت ونوهم لا يعملوهما على ليدرو
 جنتهم في ذلك انما تدخلان على الفعل والاسم جميعا والاعمال
 يجب ان يختص بغير معلوم ويقرون ما هذا بشر بالرفع على طبعهم التي
 اقتضت منهم ان لا يخطئ فانهم يوافقون في ذلك فلهذا لا لازم مشترك لان
 لا التي في الجحيم بالانفاق مع انهما تدخر على القبيلتين ايضا فان قالوا
 على العقول نافية الجحيم فلهذا الدخول على الفعل ليس بغير معنى ان
 قرأهم قوله ما هذا بشر بالرفع على طبعهم غير معقول لان فائدة
 القرآن على اختلاف اللغات غير جائزة واذ وقع اجماع القراء على فساد
 فلا وجه لعدول بني قديم عن الاجماع ان قيل لم يتبين اختلاف الفريقين في
 بحث الجحيم ولم يبين في بحث الاسم مع انه منقطع على هذا البحر قلنا
 لا اثر لاعمالنا يظهر في الخبر اذا شتمه ما سرفوع سواء اعلا او لم يعمل **قوله** واذ تقدم
 الخبر **قوله** اي اذا تقدم خبرهما على اسمهما لان تقديم الخبر عليهما متنع احتمالا او
 لم يعمل او انتقض فيهما بالابطال علمنا فرفع اسمهما وخبرهما على البدائية
 والخبرية لازم اما سبب التقديم فلا نهما ضعيفا في العمل ووضعها على
 تقدم الخبر بطلان وخبرها من اسمها الاصل في بطل العمل بطلان الوضع وتغير

السمت

الرفع فاد تقدم

بالفعل الخبر بالوجه وهذا الباب لم يشيخ

السمت اعلم ان النص وغيره اطلق اطلاقا في العمل بتقديم الخبر مطلقا سواء كان
 او غير ظرف وليست شعرك لم يستحق غوايقه العرب تقدم الخبر الظرف كما في باب
 الفاعل لهم الا ان يقال فرق ما بين البابين في قوة الشب وضعف لان الباب
 ان شبهها بالفعل الغير للفرق في معنى واقتضاء لفظا في اقتضاء العمل مع تقدم الخبر
 الظرف في ذلك الباب ولم يجوز في هذا واما بالاشتراك فلان علمها ثمة الشبهة
 من جهة اللفظ فاذا انتقض اللفظ بطل شجرة الشبهة فيبطل عمر العمل مثل التقديم
 والانتقاض من موقوف لانها اذا ابطال عمل ما التي هي قوى في الشب لانها
 التي في الحال كايضا فيبطل عملها لا يكون بطريق الا اذا اوجبت ما تكون
 فاعلم انهما اذا عطف على خبرهما محرف عطف ناقض للمعنى كبر ولكن يبطل
 علمها في المصطفون لبطان سبيلهم نحو ما زيد فاعلم باقاعه ولكن وان علمها
 يبطل بزيادة ان نحو ما اين زيد قائم وزيادتها بعد لا في كلامهم لم يشبه **قوله**
المجوزات على ضربين آة شراي المجوزات باعتبار عامل الخبر على ضربين
 مجزول بالاضافة اي بالضاف اي ايضا فبما ابدت داخل على العمل الاعلى العامل
 لان الجرح عمل الاضافة والعامل يعمل الجرح يكون علما عليها وقيل عامل الجرح هو
 الحرف المقدر لان حرف الجرح عامل بالانفاق وعمل المضاف اليه يثبت بعد وعند التردد
 وجب المصير الى هو قطع العمل وقيل ان العامل هو المضاف والحرف المقدر كلاهما اما
 الحرف فلا انه الاصل في عمل الجرح واما المضاف فلان لفظ حرف الجرح فقط والمضاف
 ثابت والخبر هو الاول لان المضاف لتباعد عن حرف الجرح واقتضاء المضاف اليه
 يعمل الجرح واضرار الجرح ضعف مع ان قولهم غلام زيد في قوة غلام زيد يجوز ضمها

اختلف النحويون في العامل في المضاف اليه فكل واحد على ما يريد من ان يكون
 العامل الحرف المقدر ومن ان يكون العامل هو المضاف اليه ومن ان يكون
 من ان يكون العامل هو المضاف اليه ومن ان يكون العامل هو المضاف اليه
 كونه مضاف اليه

ظرفا

ومن المضاف المنضم مع اللام على الخبر لا تحققت ثم كيف والمضاف اليه غير
 المتوابع والفصل بينه وبين المتوابع شيء لفظا او تقدير ايدى به الى المطلق
 ولو سلم فالواجب بثبوت التوابع وعدم التبعين كما اذا ظهر صورة اللام
 مع ان نواردها ليس على مفعول واحد مع انه غير معقوله انما المفعول الاجماع على
 رفضه **قوله** والاضافة على ضربين **أهـ** **شئ** والاضافة بتقدير حرف الجر على ضربين
 معنوية اى مقيدة للمضاف بمعنى لا وجود كذلك **لغة** قبل الاضافة وهو
 قريب اذا كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه اذا كان نكرة **قوله** وهي التي تعني
 اللام **أهـ** **شئ** تفسير لها بالنظر الى سلاسل ثابتة فيها اذهت هذه الاضافة
 لا بد فيها من تحقق سلاسل بين المضاف والمضاف اليه ثابتة او في الجملة حتى يثبت
 الاضافة **لغة** يخرجها ويصادف للقبول مركزها لا يقال للشيء كوكب زيد لعدم
 الملازمة بخلاف كوكب كذا فانه سهل لان فيها اذ في ملازمة طرقت عليها حين
 طلع فنكر للملازمة ان كانت اختصاص المضاف بالمضاف اليه **لغة** كوكب كذا
 زيد ومول غانم **لغة** هو بمنزلة القليل نحو ابوه وابيه واخوه وجاره وعمل جلالته
 كانت الاضافة بمعنى اللام التي هي للاختصاص **لغة** ان كانت تبين المضاف
 بالمضاف اليه صح تصادفها نحو خاتم فضة اضيف الى فضة **لغة** ابيض
 بالاضافة ويبقى الذي اى جوهريه انك اذا اذنت بالاضافة وحده المضاف
 اليه المضاف وقلت هذا الخاتم فضة كان اسد كلام لتفاديهم ما سمي بها
 واتحادها اذ انما هو شأن المحل الابحاثي كانت الاضافة بمعنى من وان كانت
 نظرية المضاف اليه المضاف نحو مكر القيد او مكر في القيد او مكر في القيد **قوله**

سنة اثنين وتسعين اى في تاريخ سنة في راس اثنين وتسعين
 كانت الاضافة بمعنى في الا انه لم يذكر هذا القسم لعل مواده يمكن اخرج
 في ان معنى اللام لان المظروف نوع اختصاص بالظرف اختصاص
 المحل للمفسر ثم هنا بحيث يناسب المقام وهو ان هذه الاضافة طرقت
 كاللام في انها قد يشار بها الى حصة معينة كقولك جاء غلام زيد
 مشير الى شخص معروف وكفانم وقد يشار بها الى حقيقة معلومة
 في ضمن حصة ما كقولك جاء غلام زيد مشير الى فرد ما من افراد
 الحقيقة المعلومة مضاف الى زيد بملابست التملك اى جاء فرد ما
 منسوب الى زيد بالتملك من افراد الحقيقة المعلومة سالما **لغة** اخر
 وقد يشار بها الى نفس الحقيقة كقولهم ماء الهند خير من ماء الورد
 والى هذه الحقيقة خير من تلك الحقيقة وقد يشار بها الى الحقيقة المعلومة
 في ضمن جميع افراد نحو قولهم بذلك على خراج الارض النخلة من
 راجحتها اى بطلعك على كل فرد من افراد هذا الجنس الهبة او الفوج
 من راجحة كذا قيل والحق ان القصد في الجنس اى بذلك على هذا
 الجنس ومثال الاصل لم يخرج منه ربا قايما ونحو عبيدى احرار اى لا يبيع
 ضرب منى على زيد لا حال قياسه وكل فرد من افراد الحقيقة المعلومة
 منسوب الى بالتملك خراج جميع عبيدى احرار قصد بالاضافة
 الى العموم والاسم **لغة** **قوله** والاضافة اسم الفاعل الى مفعول **قوله**
 اى اضافة اسم الفاعل المتعدي الى مفعوله لو احدث على ذلك **لغة**

غيا ذكر المفعول به بتعليل الاضافة لنصب وذلك بان كان قد قارن شرط
 عمله الذي هو الاعتقاد على احد الاشياء الست واقران احد
 الزمانين بان لا يكون مصغرا ولا مقصودا او الى انظر للمنع
 نحو يا سارق الليل اهل الدار ويا سارق الحمام ويا جال الشرام
 المسجد **قوله** والصفة المشبهة الى فاعلها نحو الحسن الوجه **س**
 اي وضافة صفة المشبهة الى فاعلها الاصل حسن وجهه
 لما اضيف الى الوجه سقط الكناية وعوض عنها اللام ومحصل
 التخفيف من غير وجه سقوط الكناية وسقوط التنوين و
 تبدل الضمة بالكسرة وكذا اضافة اسم الفاعل اللازم الى فاعله
 نحو زيد قائم الاب اي قائم ابوع واسم المفعول اللازم الى القائم مقام
 فاعله نحو زيد معمور الاراي معمور ان لم يذكر هاء وما للاختصار مع
 امكان معرفتها بالمقايست الى اضافة الصفة المشبهة لان كلا
 من المضافين صفة لازمة كل لصفة المشبهة والمضاف الى قبل
 الاضافة مرفوع كما استبرأ **قوله** ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف
س لما بين المعنوية واللفظية اراد ان يبين احكامها وشيئا
 فقال لا بد في المعنوية من تجريد المضاف عن التعريف اي عن التعريف
 باحدى طرفي من العلية وغيرها لانه لو تفرق ثم اضيف صاعته
 الاضافة ولو عكس صاعته اللام يفتا اذا دخل اللام مثله وقيل الغلام ثم
 اضيف وقيل الغلام زيد صاعته الاضافة ولو اضيف اوله وقيل

غلام ثم

غلام ثم ادخل اللام وقيل الغلام زيد صاعته اللام لا غلام ثم وقيل
 منها عن تعريف الاخر قول الكوفيون الثلاثة الاثواب والاربعة الكتب
 لمخالفة القياس وسعمال الفصحى امر زود وصيغتهم في ذلك المقصود
 بالذات من جهة التعريف والمحكم هو المعداد فاذا دخل اللام عليه لذكره ادخل
 على العدد ايضا الكونه عدة وركنا في الكلام **قوله** الفاعل لا فاعلة التعريف و
 اضيف الى المعداد لبيان المجتبي اضافة بيانية لا اتحادها اذا وقيل
 الثلث الاثواب وهي باطل على مجربها في جميع خبريات الاضافة
 البيانية مع ان كلامي العدد والمعداد مقصود بالذات بالحيثين
 قال الشارح فسموا واركر خمسة الاشار وقال اخر ثلث الاثواب في جميع
 والدار البلا فاع واللام لا يضاف الا بعد تجرده عن اللام عددا او غير عدد
 وكذا العلم لا يضاف الا بعد التكليس او بعد ازالة فردا من الافراد المسماة
 بهذا الاسم بقدر الاوضاع كضخم الخمر او زيد بط وقيل نعم لا يمت بفا
 العلم عندئذ مع بقاء اعليته لا وثوق به لان اضافة اضافة شاعر
 الماروق ثابت في ايضا واما التبرهم وضيمير الكلام فلا تقبل ان التكليس
 فلا يضاف ان ايضا لعدم المعنى للاضافة **قوله** ونقول في اللفظية
 الضار باريد **س** يعني ان شرط الاضافة المعنوية تجرد المضاف
 عن التعريف بخلاف اللفظية فان التجرد فيها ليس شرط لان العرض منها
 حصول الحقيقة فيما وجدت فيهن مخرها سواء كان المضاف منكرا
 نحو ضار باريد او مخرها نحو الضار باريد فان الاصل الضار بان

زيد لما اضيف سقط النون وقوله الضارب بالبطل وان لم يكن فيه
 خفة بوجه من الوجوه محمول على الحسنى الوجه لان المضاف في كل منهما
 صفة معرفة باللام المذكور بعدها واللام ان قيل بالخفة في
 الحسنى قلنا سقوط ما للكناية وتبدل الصفة بالكسرة اذا اصل
 الحسنى وجهه **قوله** ولا يجوز الضارب زيدا **قوله** ويجوز الضارب
 الرجل وان لم يكن في الخفة حملا على الوجهين بخلاف الضارب زيد
 ونحو من الضارب باي زيد والضارب زيد والضارب زيد فان هؤلاء
 يجوز لعدم الخفة بوجه ما ولعدم شبهة ما بالحسنى الوجه لان المضاف
 اليه فيها ليس باللام كما في الحسنى خلافا للفرقة فانه يجوز
 مستد بان الاضافة سابقة على اللام او بانه محمول على الضارب
 وكلها موضع اما الاصل فلان اللام تكون لتحقيق ذات الاسم
 سابقة على الاضافة التي هي لتحقيق العارض في الخفة واما
 الثاني فلوجوب النسبة العامة في الحكم كما بين في الوجهين والاضافة
 الرجل والاشبه ثامة بين الضاربين وبين الضارب زيد حتى يحمل
 احدهما على الآخر والضاربين ونحو محمول على ضاربين لانهم لما رخصوا
 ان يجوز ابي التنوين والمضارع في ضاربين وان يقولوا ضارب او
 في ضاربين الاضافة مع حصول التخفيف بسقوط التنوين وقالوا
 ضاربين محمول على الضاربين والضاربين والضاربين والضاربين
 والضاربين والضاربين بناء على كون المضاف صفة في كل المضاف

ضمير

ضمير متصل منهم من قال بالخفة في هوان باستبدال المنفصل متصلا
 بناء على ان الاصل هو الضارب اياك لما اضيف انقلب المنفصل متصلا
 فصار الضاربين والامام عبد القاهر قدس سره العزير على ان الفصل
 في نحو الضاربين ضمير منصوب في الحاجة الى تكامل الخبر او الاستبدال
 لا يخرج لي باب الاضافة **قوله** والصنوية تفرق كل مضاف الى
 بخلاف اللفظية فانها تفسر الخفة فقط بخلاف الصنوية فان للفصل
 الاصل منها هو تفرق المضاف وان حصل التخفيف ايضا انما قال في معرفة
 لان الاضافة الى تفرق المضاف لان تفرق المضاف بالاضافة
 سرى الى جوارى كنكس الحرج بكيفية الحارة عند مجاورت النار فاذا
 كان المضاف اليه تفرق فكيف مجرد المجاورة بل لا بد مع ذلك انضمام المضاف
 سواء كان المرفوع او المخفض في من فرفقا او في ضمن الجمع الا فراد
 او في الحقيقة من حيث هي الا ترى انك لا تقول ماء الهند خمر
 بل ان ورد الالقي هو عالم بالحقيقة تسمى وتسمى بالاضافة الى
 وكذا لا تقول جاء غلام زيد مريدا غلاما الا ان هو عالم بانه غلام
 فتسمى بالاضافة الى معلومة لتفيد بالخبر الجزئية في الاول والجمعي
 في الثاني حتى لو لم ينضم اليها عهد اصلا وقيل جاء غلام زيد كان تفرق
 كغلام لم يبدل فرفقا وان حصل المجاورة في الاول **قوله** الا نحو غير مثل
 وشبهه **قوله** ولذلك لا توغل هذا الباب في ابهام وعراقه ولا يعرف
 الاضافة الى المعرفة بل تخصيصه فقط الا ترى انك اذا قلت مررت برجل

غير ك على معنى مرت بك و آخر ما مرت بك بل مرت باخر مرت
 برجل يفايرك في الاخلاق والشمائل فكل من عدل الخاطب غيره
 يناول الغير على سبيل البدل الا اذا اشتهر الموصوف بالمغايرة
 للمضاف اليه او بما تلتحق عليه كالحركة غير السكون وتعلم الفقه
 من الشافعي مثل الخليفة والدليل على عدم تعرف هذا الباب بالاضافة
 انصاف النكرة به بعد اضافة الى المعرفة نحو مرت برجل غير ك ولو كان
 معرفة لم يقع صفة للنكرة لا شرط المطابق بينهما تعديا وتكثيرا
 ان قيل فيتعرف بالضمام العهد وليكن انصاف النكرة به كالتعريف
 المعهود الذهني الذي هو معرفة بالاتفاق بالنكرة كقول ولقد امرت
 على اليمين فليت شئ قلت لا يهتني قلنا وضع باب غير
 لتغله في الابهام على عدم العهد ولا يضاف الى الجرد التخصيص
 بخلاف المعلوم الذهني فان قلت بين الفروقة بين هذا وبين المعلوم
 الذهني حتى يتبين ان هذا نكرة وذاك معرفة قلت ان وضع هذا الباب
 لفرد ما وضع المعلوم الذهني لحقيقة معروفة في ضمن فرد ما فيكون
 هذا نكرة وذاك معرفة اما لو ورد على الدليل وقيل لا يلزم من انصاف
 النكرة به تكرار كمال يلزم من انصاف المعلوم الذهني بالنكرة تكرار
 لبهر المستدل اللهم الا ان يقال المعرفة هي الحقيقة والمنصف
 بالنكرة فرد ما ثم ان قيل اذا كان باب غير نكرة فلم لا يجوز التفسير بالذات
 فلما مرعات بجانب للفظ اذ غير ك في الصورة مثل غلامك واما الاستماع

العلام

العلام رجل فلان يلزم تخصيص الاختصاص بالاعم **قوله** وقد حذف المضاف
 من هذا ايضا من احكام الاضافة المعنوية لان الحذف في باب الاضافة
 اللفظية غير معهود في كلامهم الى بعد المفيدة للفظ الحكم لانه عند
 القرينة يمنع الحذف لا يقال رايت هذا والاراد غلامها وغدو
 يجوز الذكر ايضا وقد شذ في عثية فخر الخارثيون بعد ما قضى
 بحية ملكة القوم هو براني هو براني لا قرينة عليه في مساواة
 الشعر لا يدل على القافية في موضع القفال هو ابن هو براني لا هو نفسه
 لم يجوز ان يكون كذا هو هو براني لا ابن ولا يدل عليه العقل ايضا
 كما في اسئلة القرينة لان هو براني قابل للموت في موضع القفال كالباب فان
 قيل فكيف يحكم بحذف المضاف قلت نظر الى الواقع فان المقول في قوله
 القفال انما هو ابن هو براني لا هو براني فلهذا بعد القرينة في مثل هذه
 بالنظر في الكلام والى العقل والافعال لا يهتني في تعدي القرينة على الحذف في
 الحكم والا امتنع علم الحذف تاسر **قوله** ويقام المضاف اليه مقام المضاف
 المضاف اليه باعرابه ان وفعا في فع ونصبا فنصب جرحا فخر نحو اسئل
 القرينة والاصل اهل القرينة فحذف المضاف بقرينة السؤال لان القرينة
 جاز والسؤال عن الجادح واعرب المضاف اليه هو القرينة باعرابه الذي
 هو النصيب القرينة حقيقة لغوية والاعراب جاز ويجوز ان يكون من قبيل فكر
 المكان واردة للممكن والقرينة بجاز لغوي والاعراب حقيقة وقيل لفظ
 القرينة مشتركة بين السواد والاهل كالعين بين المصا والمراد هنا

١٣٨

ها

هنا هو الأصل السواد مع لا حذف ولا بحذف أصلاً في لفظة العربية
ولا في الأعراب وقيل يجوز أن يكون السؤال في مثله مجازاً عن تذكر القابل
نفسه على طريقة قولهم مثل الأرض من شق أمها ذكر وغيره سجد ذكر وجفى
استما ذكر فإن مقصود القابل تذكر نفسه وعقلها وحملها على الاعتبار
على حصة خراب العمارة وانقراض أهلها ونهيبها عن أن يهاك والنوع
في طلبه نبال المحاطبة بالأرض والسائلة بها حقيقة في أن في السؤال
وقد يترك المضاف إلى على أعراب الأصلى بعد حذف المضاف كما يترك الجور
بحرف الجر على جزمه بعد حرف الجر كقولهم لا أبوك في لمة أبوك من مثل
ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء قرعة على رأى سيوية لأنه لما لم يحذف
العطف على معول عاملين مختلفين مطلقاً أي لم يحذف عطف سوداء
على بيضاء والعامل في حيزه لفظة كل وعطف قرعة على شحمة والعامل
في نصب ما يقع به على طرف واحد هو الواو وهذا حل على حذف المضاف
ترك المضاف إلى على أعراب فقال والتقدير ولا كل سوداء أي خير سوداء
ليست كل المذكور لأنه يلزم منه العطف على معول عاملين مختلفين
بإلفظ كل المقدر وأما من جواز العطف على معول عاملين مختلفين
مطلقاً وفي مثله فالشال المذكور ونحوه ليس منه من باب حذف المضاف قطعاً
باللفظ الكمال المذكور مضاف إليها وعامل الخبر فيها جميعاً إلا أن إضافته
إلى الأول وعمل الخبر دون واسطة وإضافته إلى الثاني وعمل الخبر دون واسطة
الأولى كحل لما سبق من أن اللفظة هي التوابع **قوله** هي كل ثان أعرباً

سابق

سابق من جهة واحدة أي ينصب على العامل على السابق والثالث انصب
واحدة أي يعمل فيها معاً باقتضاء السابق فقط كمن يحمل الأنا والملازمها
يحمل الأنا لكن يحمل العامل في السابق بدون واسطة وفي الثاني واسطة
السابق مجازاً في المبتدأ والخبر والمفعولين في باب عطف أعطيت فإن الخبر
وكذا المفعول الثاني وإن كان معرباً بغير ما سبق إلا أنه بحرفين قضائيين
لأن الخبر وعمل العامل اللغوي يرفع المبتدأ باقتضاء المبتدأ
والخبر باقتضاء المبتدأ وكذا باب عطف ينصب المفعول الأول
باقتضائه منسوباً إلى الثاني باقتضائه لأن وضعه لرفع الذات
بصفة والذات منسوب إليها والصفة وكذا باب عطف ينصب
الأول باقتضائه أخذاً والثالث باقتضائه مأخوذاً وفيها
مذهب آخر لا يسع نظمها بتفصيل دلالة ما نطأ وهذا
المختصر بعضهم لا يقول بالانصبان وتقدير العامل من جزمي
في الكل ومنهم من يقدّر العامل في المبتدأ والمفعول الغير المرفوع بالان
ويقول بالانصبان في البواقي ومنهم من ذهب إلى أن العامل
في النصفة معنوي وقال بالانصبان في البواقي **قوله** هو خسة
قوله أي يستقل أن قيل ما بعد أي التفسيرية من التوابع من
الاجماع لأنه معرب بغير ما سبق من جهة واحدة مع أنه خارج عن
الأقسام الخمسة والخمسة والخمسة باطل قلنا هو عند الخبر ويراجع
إلى قسم عطف البيان فإن عطف البيان عندهم قسمان أحدهما

ما لم يذكر بعد اى والاخر ما ذكر بعد ما وعند صاحب المفتاح راجع الى
قسمين بالمراد في الاشارة الى التفسيرية عنده عاطفة فالحكم في اللغة
مسلم والمنع ساقط **قوله** التاكيد **س** اراد به مطلق التاكيد معنويا
كان او لفظيا اما المعنوي فهي الفاظ مخصوصة تنفسها انفسها
انفاسها انفسهم انفسهم وكذلك عينه وعينها الى اخره
وكلاهما في الذكر وكلاهما في المؤنث وكل كلمها كلمهم كلمتهن و
اجمع جمعا اجمعون جمع وكذلك الكسبة وابنع وابنع بلا فرد
وجميع وجميع ما جميعهم جميعتهن وكذلك عامة او قاطبة
في قولهم رايت القوم طرا وقاطبة واللفظي تكرير اللفظ في الالفاظ
كلمها والالتيان بالمراد في الفير المتصل نحو بك انت وزيد اعجبني
وانما قصر المثال على المعنوي لكونه اصلا بالنسبة الى اللفظي لان المعنوي
يؤكد جانب الحكم كما اذا قلت جاء زيد فان جاء زيد فان لفظان ان يظن
سناد الحجى الى زيد نحو زوا ان الجاني غلام او كتاب او غيرها فاذا
قلت نفس لنت احتمال التجوز وبنت ان الجاني نفسى واللفظي يؤكد
جانب اللفظ ويميط شبهة منه لانك اذا قلت جاء زيد فرعا لا يسمي
الجاني اول وملة لفظة او يسمي لكن يظن انك ساء او ناس
فيه وماروك معد وفيه كلسا انك فاذا ذكرت وقلت زيد كسمت
واراد احتمال السهو والنيان وقررت ان مقصودك هو الاخبار
عن زيد تحقيقا او تجوزا وقد بوليت به لدفع الشبهة من جانب

المشكك

المشكك ايضا بانه انك اذا اردت ان تقول جاء زيد وقد قلت
ثم عرفت كلسا في انك قد قلت فذكره لتكون مستغفرا من زيد
بجلا في جاء زيد نفسه فان نواكد جانب المعنى فقط ولا يرفع مثله
احتمال السهو والنيان لان لفظان ان يظن ايضا ان مقصودك
ان تقول جاني عن وفن في كلسا انك وقلت جاني زيد
لو اردت ان تدفع هذا اللفظ فيقول جاء زيد زيد نفسه **قوله** الرجلان
كلاهما **س** اولان بجاني احدهما والاخر سؤال الاخر وكتابه الى غير
ذلك والعرف بينه وبين الرجلان انفسهما بالمقام لان مقام
التاكيد بكلام مقام تدعيم ان الجاني احدهما ورسول الاخر وغيره
ومقام التاكيد بانفسهما مقام توهم التجوز في الحكم مطلقا
في جاء في الرجلان كلاهما ان الجاني كلاهما لان احدهما جاء
لفظ ومعنى جاء الرجلان انفسهما ان الحجى صدر عنهما لان الجاني
رسولها او رسول احدهما **قوله** القوم كلام اجمعون **س**
ان الحجى صدر عن كل القوم في زمان او زمانين او ارضية لان
الجاني بعض القوم ورسول البعض الاخر فكيف نزلت الرسول
منزلة الرسول وقلت جاء القوم تجوزا ولا ان الجاني بعض
تعلت الجاني على غير الجاني او قلت جاء القوم تجوزا ولا انك
نزلت غير الجاني منزلة من لا يكون منهم لكونه ساقط الاعتبار
ولا انك نزلت الحجى الصار عن البعض منزلة الصار عن الكل

بناء على المشاورة كالصار على الكل وقلت جاء القوم تسامحا وفائدة
اجمعون بعد ذكر كل كلمة زيادة تأكيد للتشمل والاحاطة ولا دلالة له
على صدور الجي عن الكل في زمان واحد كما ذهب اليه المازني نظر الى انه
من الاجتماع المقصود وحدة الزمان ثم اعلم ان النفس والعين يقعان
تأكيدا للمفرد والنسبة للجمع من الذكر والمؤنث ويعرف بين كل نوعين
باختلاف الضميرين والصفاتين معا و باختلاف الضميرين فقط الا في
النسبة المذكورة المؤنث فانه لا اختلاف في تأكيديهما بين الضميرين
يقال جاء الرجلان والمرأتان ففاهما وانفسهما اما فاهما
فظاهر اما انفسهما فمفكر اهتتم اجتماع الشيتين مع انفسهم
عن اللبس لكل نفا واحدة وان كلا وكلتا التأكيدات في الذكر والمؤنث
في حكم يشود صدره عن الواحد كالجي بخلاف ما لا يتصور صدره عن
الواحد كالاختصاص فانه لا حاجة فيه الى التأكيد بكلا لابقال اختصاصهم
الرجلان كلاهما لا متاع صدره عن الواحد وليس كلامهم اطلاق الشيء
وارادة الجماعة حتى يدفع به في مثل الاختصاص فذلك الاحتمال واعلم
ايضا ان كلا واجمعون واخواتهما اعني الكتون وابتهون وايضون
تقع تأكيد الذي اخر يفتح نحو نرها حكا القوم او حكا كالعبد
بجاء في النقطه ومثل زيد لا يقال كتبت النقطه كلها ولا جاء زيد كله
لان النقطه لا اخر لها وزيد لا يفتح جرنية لاجتسا ولا حكا ولكن في
نقطه كل يعرف بين النوعين بالضمير يقال في الغزاة الذكر كله وفي المؤنث

كلها

كلها وفي جمع المذكر من ذوي العلم كلمهم وغيره كلمته وفي البواقي بالصفة
يقال اشترى العبد اجمع والجارية جمعا وجاء القوم اجمعون و
الناس اجمع وكذا اخواتها ثم والاشبونية لا يدل على بعض احوال
الذات ويوضحها او يخصها او اما كان فلان تبين هيته صدور
المفرد عن الفاعل او هيته وقوعه على المفعول لا ان تدل على بعض
احوال الذات وتوضحها وان شئت انصاح ما قلنا فانظر في قولنا
زيد قائم ومحمد زيد قائما وزيد القائم عالم قائم في الاول ليقتضيه
ثبوت القيام لزيد لا يدل على بعض احواله ويوضح لان زيدا معلوما
على تقدير عدم معلومية لم يتضح بذكره وفي مثله لا يدل على هيته زيد حال
صدور الضرب عنه لا الا ان يدل على بعض احوال زيد ويوضح لانه معلوم
السامع وعلى تقدير عدم معلومية لم يتضح بذكره بل الواجب ان يقال
زيد العالم قائم وضرب زيد العالم قائما واما ذكره في الثالث فليندل على
بعض احوال زيد ويوضح لانه مبهم بتعدد احواله وضاع وتكونها اسما
دالا على بعض احوال الذات وجب ان يكون مشتقة او في وقوعه و
الاول كهارب ومضرب وكريم واشتد كعدل وذي مال وهاشمي
فان العدل بمعنى العادل لان الصفة النحوية يجتنبها ذاتا بالوصف
وذو مال بمعنى صاحب مال او متول وهاشمي بمعنى مرقا ونسب
الى هاشم وكذا قولهم مرتب برجل الى رجل لانه في قول كامل في الرجل
واما قولهم رجل رجل اذا اريد الوصف بالصفة فليس قيل اشتد



بل من قبيل الاول لان التسمية مشتقة من صفة رجل وكذا قول
مرت بن يونس لان من لم يرد المثار اليه المحسوس وكذا
قولهم هذا الرجل عالم لانه في قوة هذا المذكور ثم اذا اردت ان تترك
والاخر اجمع واخواته جميعا فاذا ذكر اول اجمع ثم اجمع ثم اجمع
ثم اجمع ولا يجوز ان تستعمل جميع التسمية على الترتيب او بدون
او احدها بدون اجمع ولا ان تقدم محورها او بعضها على
اجمعيين **قوله** ولا يؤكد النكرات اهـ **س** لا يؤكد بالتأكيد
النكرات محدودة كيوم وليل او غير محدودة كحين ودهر لا يقال
سرتبوا كلهم ولا سمت دهر كلهم ويصح الى هذه الاطلاق والعموم
قال ولا يؤكد النكرات بلفظ الجمع رد على الكونية حيث جردوا
تأكيد النكرات المحدودة به كما بقوله قد هربت ابكيت يوما
اجمعاء مع المحدودة كالعرف والوجه في عدم تأكيد النكرات
هو ان يؤكد نكرات يقضي العموم والتأكد لتعريف يقضي
الخصوص فيتاقتضيان مع ان التأكيد تقويته الثابت بذكره
ثانيا والنكرة غير ثابتة الوجود وغير منعينة الوجود فلا
يؤكد ولا يورد رجل لان التأكيد ههنا اللفظ وهو ثابت
الوجود بلا خفاء **قوله** والصفة اهـ **س** قال المصنف فيهم الدال على
بعض احوال الذات كعالم في جوار رجل عالم فانه دال على بعض
احواله جوار هو العلم ان قيل للرجل والحال كذلك قلنا لان

المراد ان الصفة هي التي تدل على بعض احوال الذات اي
لم يذكر الا يدل على بعض احوال الذات ويوضحها او يحققها
او يفيد مدحا او ذمها الى غير ذلك مما يطول تعدادها والخبر
والحال ليس كذلك اما الخبر فلا ذكره ليفيد السامع النسبة
الجمولية التي هي النسبة الثبوتية او المذكر من جنس الانسان
عالم واذا قد عرفت ما سبق فاعلم ان الغرض الاصل من اطلاق الصفة
هو ايضاح الموصوف اذا كان معرفة وتخصيفه اذا كان تكميلا
قد يوثق بها الاغراض اخرى لا يسع ذكرها هذا المختصر **قوله** ويصح
النكرة بالجمع **س** اي بالرجل الخبرية كما اشتمل اشار اليه بالمشال
لان الانشائيات لا يقع وصفها الا بالوصف يجب ان يدل على بعض
احوال الموصوف ويوضحه السامع بناء على ان السامع يعرف
بتلك الصفة قبل كلام المصنف او يخصصها على تعينه بالقيود
الخصوصية والانشاء تكون غير ثابتة الوجود لا يصح الايضاح
الموصوف ولا تعينه وقوله جاء وابتدق هل رايست الركبة فقط
على ايمان القول اي بمدق ومقول عنده هذا القول لرفق
لان شمان واغا قال ويوصف النكرة لا متاع اتصاف المعرفة
بها الوجوب النطابق بينه ما يعرفه وتكثير او قوله ولقد امر على
الليم **س** نصبت ثم قلت لا يعي في ربي حال في الليم
لاصفة وقيل هو صفة واللام زائدة في الموصوف والحق انه صفة

واللام للمزيد الذهني اما الاول فلان التعاير بوصف نفس بالانانية و
الوقار فيقول ولقد امر زمانا بعد زمان على ليم من اللسان سبعة
سبا بعد سب لا تنفت الى الاحالة السب لا بعد هالان الانفات
الطيش وسخاف فالنا ليمب العرض هو الوصفية لا الحالة واما الثاني
فلان المهور الذهني لكونه المقصد منه الى فرد تلمس افراد الحقيقة
العلوية يتصف بالخير ايضا في النكرة بها والزيادة خلاف فلا يضاف اليها
بدون ضرورة تدعى اليها فالمراد بالنكرة في هذا المقام هو النكرة
للحقيقة والحكمة ايضا واذا انصفت النكرة للحقيقة او للحكمة بالحدة
وجب الذكر منها الى النكرة لم يبط كما اشار اليه الى وجوب الذكر
بالمثال واما قوله نعم ولكنك رسون ابلغك رسالات فوجبه ان
رسولا لما وقع خبر عن المتكلم صان كماه متكلم ففتح انصاف بقوله ابلغكم
رسالات ربي ضرورة اشتغال هذه الجملة على ضمير التكلم **قوله** والصفة
توافق للوصف في اعراب **س** اي الصفة التي هي فعل الموصوف
وحال يجب موافقتها في اعراب موصوفة ان رفعها رفع وان نصبها
نصب وان جرها جر وفي افراده وتنشئة وجمعة ايضا في فرد الوصف
افردت الصفة وهكذا في تشكيل الموصوف ويتكرر وفي تذكير و
تأنيث اي اذا كان الموصوف معرفة كانت الصفة كذلك وهكذا مجموع
الامور التي يعبر بها موافقة الصفة للموصوف عشرة اعراب **الثالث**
والافراد ومقابلادو التبريق والتكثير والتذكير والتأنيث والموصوف

منها

منها في الموصوف والصفة عند التوافق اربعة واحد هاء في الاعراب **الثاني** ولقد
من الافراد ومقابلية وواحد من التعايرين نحو رجل عالم كل هاء في
مفرد متكرر في السوا قط سبعة التبريق ومقابل الافراد والتبريق
والثاني وهذا ان قيل رجل فالواجب عالم واذا قيل رجل فالواجب عالم
واذا قيل رجل فالعالم واذا قيل الرجلان او الرجلين فالعالمان او
العالمين واذا قيل الرجلان او رجال العالمين او العالمون وهكذا اقل
في كل خبر في اي ذكر خبر في مثال اربعة هاء والسوا قط سبعة واعا
مطابقة الصفة التي هي فعل الموصوف اياه في الامور المذكورة اما في الاعراب
فلان الصفة في التوابع واعراب التابع مثل اعراب **س** واما في غير ذلك
هي الموصوف في الحقيقة فلو خالفته في احد الامور الباقية يخالف نفسه
مثلا لو قيل رجل عالم ان يكون الشيء الواحد واحدا والشيئين
وهو قيل رجل عالم او امرأة عالم لزم ان يكون الشيء الواحد ذكر او مؤنثا
وكذا ان قيل جاد الرجل عالم او رجل العالم لزم ان يكون الجاد في معنى او غير معنى
والكل يدعي بالطلان فان قيل البتة او الخبر مخدع ان ذائع ان حق الاول
هو التبريق وحق الثاني التكثير لزم هاهنا ذكر في الموصوف والصفة بعينه
قلت بينهما فرق فان المقصد من البتة الى الذات ومن الخبر الى المفهوم ولا شك
في تغير الذات والمفهوم فحان تغير هاتين تعبيرا وتكثيرا لجان الموصوف والصفة
فان المقصد من كليهما اما الى الذات نحو زيد العالم فزيد او الى المفهوم فقط نحو زيد
رجل صالح فان قصد منها الى الذات فاتحاد الذات ينافي في التعايرين **التعريين**

[illegible]

الفاعل الذي هو ما بعده ما جعلت فيها بالنظر الى ما بعده كالفاعل مع الفاعل الظ
لأن ما بعده ما فاعل لها فاعل جازع لها ان كان ما بعده ما ذكر ان في موضع جازع وناشئ
ان كان مؤنثا حقيقيا نحو مرتب رجل حسن جازع وناشئ تايئها ان كان مؤنثا
يخفف في مرتب رجل حسن عنه او عني قاعدة غلانة وجازع غلانة
لأنه يشي بقعدون صورة وصف قام رجل قاعدون غلانة لأن قاعدون
مثل يقعدون فلما اتع بقعدون غلانة لا متاع تعدد الفاعل ضعف قاعدون
غلانة لأنه مثل يقعدون وان لم يلزم منه تعدد الفاعل لأن الواو في حرف الضمير فاعل
والبدل **الخ** وهو تابع مقصود بمانك المتبوع وونه سواء كان البدل منه
كالباطل لذكره او لم يكن كيد اللفظ فان البدل منه لا يكون كالباطل لذكره
لكنه عطف واسمي غيره فالبطل كالباطل لذكر البدل ثم العائدة في ذكر البدل بعد
الباطل تفصيل بعد الاجماع وتكرير الحكم لا تكرر انك اذا قلت ضربت زيدا اخاك فقد
قلت الضربانية اخو الخاطي انك قلت ضربت اخاك فخرج بقولنا مقصود
الى المتبوع غير العطف ومن التتابع وبقولنا وونه خرج المقطوف لأن متبوعه مقصود
ايضا بخلاف البدل فانه مقصود بالنسبة الاسادية او الآف عليه والبدل منه
تمهيد لذكره وهو على اربعة اقسام **الخ** هو بدل الكل من الكل وهو ما سماه
البدل من نحو ايت زيدا اخاك فان سمع الاخ وهو زيدا بعينه والعرف
بينه وبين عطف البيان هو ان بدل الكل مقصود بالذات وورود الاول كالباطل
لذكره بخلاف عطف البيان فان المقصود الى متبوعه ووروده لا يصلح ان يوضح امر
المتبوع وان البدل لكونه في حكم تكرير العامل لا يجوز في مثل النصارى الجبل زيد جازع

على الابد من الرجل لا ينجح في قوة الضارب زيد وهو منع ويجوز جرحه على ان ينجح
 بيان الجرح فقد عرفنا ايضا باننا اذا قيل مررت باخي لم زيد فان تعدد احوال الخطا
 فزيد عطف بيان لان المقام مقام الايضاح والتميز وان لم يستعمل فهو بدل
 المقام اي مقام الايضاح والتشديد لبعض الكل وهو بدل مستماه بمقتضى
 اليك من سلك ان عطف من غير ضرورة زيدا او لم يكن نحو رايته فومك
 اكثرهم اقلهم او قلهم فاسمهم افرء او فريد من منهم والثالث بدل الاشتمال
 وهو الذي بينه وبين البديل من ملازمة بغير الكلية والبعضية فيجب الملازمة
 يخرج بدل الغلط ويقيد على الكلية والبعضية بدل الكلمة والبعض نحو سلب
 فان الثوب يكتفي بزيد ولا يعضد لكن بينهما ملازمة اللازمة والمليوية
 ولما كان مراد هذه الكلام من اراد هذا البديل ملازمة بغير الكلية والبعضية فانهما
 نكرا للامثلة في مظهر هذا البديل وضعه لكن بشرط ان يكون البديل من مقتضيات
 ودال عليه بل نكره اجمالاً وتكون هو بحيث اذا لم يذكر بقية الحاطب منتفلا وذلك لاعتبار
 على ساد السلب لزيد بان سلبا فاذ قيل اعني اعني زيد غلامه فالغلام بدل
 غلط لان كان ذكر زيد غلطاً لان البديل منه لا يتبع من ذكره ولا يدل عليه اجمالاً
 قبل انهم ملازمة واعني اسناد الاعجاب لزيد باعجاب غلامه بخلاف واعني
 زيد غلامه واداره او حمله او سواده وبخلاف نظرت الى القمر فكل انهم متعدي
 اسناد الاعجاب لزيد باعجاب غلامه وحمله او سواده وعلى ايقاع النظر
 على التفسيرهم لوفل هو بدل الاشتمال لا بدل الكل من البعض على ما فهمه وكذا قوله
 انما ريت السماء الدنيا من بيت الكواكب على قراءة الشوبن بحري القاد على اسناد

او بدل الاشتمال

نزيهين

نزيهين الكواكب لزيتهما بحيث اذا قيل ريت السماء الدنيا من بيت ينظر
 الحاطب الى ذكر الكواكب هو بدل الاشتمال من قسم البديل المحصور من الصفة ثم انهم
 في وجه شبيه البديل اشتمال وجوها بعضهم قال الاشتمال البديل منه على البديل
 كالشتمال زيد على علمهم قال الاشتمال البديل على البديل منه كالشتمال الثوب على
 زيد ومنهم من قال الاشتمال الكلام على نية للكلمة لانه اذا قيل اعني زيد
 كان هذا الكلام مشتملاً على نية الاعجاب بالحق هو الاول لكن الاشتمال
 اشتمال ظرفي على الظرفي كما اشتمال البديل الرابع بدل الغلط وهو ان يقيد البديل
 من غلط بغير نحو مررت بجرجار اذا ان يقول بجرجار فبعضه اساءة الى ان قال
 ثم تدارك فعد الى المقصود فقال جارج على معنى ما مررت بجرجار من جارج هو بدل
 من الغلط وغير صار عن رتبة وخطا لكونه بدل من الغلط وغير صار عن
 رتبة وخطا لا يقع في فصيح الكلام وتبدل التكرار تعرض لبدال احد
 المتعديين عن الآخر لا شرط ابدال التكرار عن المعرفة بالا تصاق ببعض ما اراد
 ان يثبت على شرط ابدال التكرار من المعرفة تعرض له وتعرض ايضا لبدال المعرفة
 عن التكرار لكونه عكساً واما ابدال المعرفة من المعرفة وابدال التكرار من التكرار فلم يفرق
 لهما لعدم اشتراطهما بشيء مع انه يمكن ان يقال تعرض لبدال التكرار احد المتعديين
 عن الآخر فغايتهم عدم الجواز واما ابدال المعرفة من المعرفة وابدال التكرار من التكرار
 فلا يثبت جوازها لخصوص التطابق بينهما في غير ما وتكثير فلا حاجة الى ذكرها
 دفع التوهم عدم الجواز بناء على عدم التطابق ثم استوفى شرط التصاق
 هو ان البديل اصل البديل منه كالباطل لكونه فاذا كان كونه كان النقص دلالة

على القصر من البدل فيجب نقصان بلا تضاد واذا قلنا هذا فاعلم ان مقام
البدل اربعة والاقسام باعتبار التبعين والتكبير ايضا اربعة فيحصل من كل اربعة
الى اربعة ست عشرة قسما اربعة لبدل الكمال وهكذا وان الاقسام باعتبار
الانظار والاضمار ايضا اربعة المظهر من المظهر والمضمحل من المظهر والعكس
فيحصل ايضا بحسب القسمة ست عشرة قسما اخرى فلان ابدال المظهر من المظهر
الكمال والحاطب اذا كان البدل بدل الكمال غير جائز والجميع اشان وتقتضي قسما
عكس استخرجها **قوله** اعطف البيان وهو ان تتبع المذكور باسمه اسم
السمي حتى ان تقدم احد السمين وتترد في شهر السمين يعني ان اعطف البيان
ارد ان الشهر غير شهر السمي بالتي هي جارية زيد وقي او صعدت هذه عند
صاحبها من قبل المعطف بالعرف او بغير القبح جارية ابو عبد الله زيد والمرايحي السمي
ما يظلقان عليهما ان كانا عليهما نحو ابو عبد الله زيد وغير عليهما نحو جارية اخوك
او احد هما علما وان كانا غير علما نحو اخوك زيد او زيد اخوك ههنا بحث لان جعل
عطف البيان عبارة عن اربعة اشهر غير شهر وهو ليس من التتابع بل احد التتابع
نفس الشهر لفراد لان تسامح بينه ومزاده هو الشهر المتبع للذكر ليكون كالترجمة
له ويوضح امر المذكور به ولو عكس لاختل عرض الترجمة ولا يصحح لان الشهر لا يترجم
بغير الشهر ولا يصح امر به هذا اختار للمفسر والاخر ان على نحو من الامر لان الشهر
لا يصح في ايضاح البتة اما اذا كان اشهر من تسعة فظاهر اما اذا كان المتبوع
اشهر من فلانة اذا كان المسمى بالي عبد الله خمسة والستة بن يد عشرة ومع ذلك
لو قيل جارية بن عبد الله زيد حصل البيان والا يصح لان الستة بن يد في ههنا

اللمنة واحد فقط او اشان مثلا فاذا قال جارية ابو عبد الله علم الحاطب ان
اللمنة احد هو لاء اللمنة لا على القليلين ثم اذا اردت زيد علم الحاطب يعني
لان الستة بن يد فيهم واحد يحصل البيان من الاجتماع وان كان المتبوع اشهر
من عطف البيان لان المتبوع مشترك في اثنين خمسة وعطف البيان بين عشرة واذا
دعيت ما تلونا عليك فاعلم ان القصر من الاصل منه ايضا المتبوع وقدياق
لجود المدح منه قوله جعل الله الكعبة البيت الحرام فان البيت الحرام عطف
بيان لكعب سبق لجود المدح لان الكعبة لا اسمها فيها ولجود المدح ايضا لقولك
جارية زيد فقه اذ اعلم السامع قد ذكر قفة نظرا الى الوضع السابق وهي الشجرة البتة
تفيد لدم للمتبوع قال صاحب الكشاف في قوله لا بعد العاد قوم هو في ائدة عطف
البيان وان كان البيان حاصل بدون ههنا يسمى بهذا الدعوة وسما وتكمل
فيهم امر محققا لا شبهة فيه ومن الوجه **قوله** المعطف بالحروف **قوله** اعلان لمعطف
المعطف يطلق على الاتباع وعلى التبع المحض واردة الاول لانه المقام لانه
يعني التتابع فالمراد به التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
وقد يرخص بتقديم هذا التابع على متبوعه عند الفروقة لقوله الا ياخذ من ذاك في
عليك ورحمة الله اسلام والماد عليك السلام ورحمة الله **قوله** وحروف المعطف
جواب سوال مقدر كانه فيل ما حروف المعطف وكم هي فقال وحروف المعطف تذكر في باب الحروف
ان تعلق شبهة الله بذكرها في لاء ايضا لبيانها ببيانها بالاشخاص وتعدادها بالاشخاص
ذكر البيان بالحروف **قوله** لا يعامل الخ خرج بالعرب لان سكن بن يمان وحركاته
يرفع وناسبه بخلاف سكن بن يمان وحركاته اذ كل منهما بالوضع نحو سكن بن يمان

ان وضعت حيث وكسرة افسى كل ذلك ووضعت في الاعمال والالام وغيرها
 بقوادير العوازل والالام لانه يقال لكم رجلا عندكم كما رجلا ضربت وبكم رجلا
 مرت وهو الاول مبتداء في التام فيكون في الثالث مجرور بحرف الجر كذا في
 ان في العمل لفظا لوجان يرفع في الاول وينصب في الثاني ويجزئ الثالث لفظا و
 الالام باطل لانه ساكن فالله ومثله فكونه وضع وكذا الكلام في فتحه ابن
 وضعت حيث وكسرة افسى وسكونه في وقفا اي بخلاف سكونه في
 وحركته فان سكونه في جرنا وحركته رفا ونهبا وجرنا لوقو والتمه
 والفتح والكسرة اسماء الجرد السكون والحركات بدون ملاحظة شئ آخر
 بخلاف الالام والرفع والنصب في الالام السكون في ملاحظة الالام والرفع اسم
 للصفة ملاحظة الفاعلية والتمه للصفة ملاحظة المفعول والجر اسم لكسرة
 بملاحظة الالام فاذا قيل هذا الالام مخوم فمعناه هذا الالام مخوم بحركة مخومة
 واذا قيل هذا الالام مرفوع فمعناه هذا الالام مرفوع على الفاعلية في شأنه ان ترفع
 برفوع الفاعلية فيكون سكونه مبتداء وقد يسمى للمفعول والقيام مقام فاعله مستكن
 ويجمع الى المبتداء وقو وقفا مفعول ثان ليس في الخبر المبتداء وقو وحركته
 على الرفع الفصل المستكن في لوقو الفصل بين وبين هذا وقو في الفحاة
 منقول معطوف على وقفا ولا يجوز ان يعطفا وقو وحركته على سكونه كما هو المتبادر
 الى الفهم باري النظر لان هذا يعطف على مفعول علمي بخلافه لان العمل في سكونه
 لكونه مبتداء معنوي وفي وقفا لفظي وهو في نيابة الواو وسكونه علمي بخلافه
 مختلفة بالاجماع مثل تلك العبارة الا عند الغرام **ق** ويناسبه غير ذلك اي

بناسب الالام التي لازما وعارضا مناسبة ذلك الالام غير الممكن
 للحرف والاضافي والالام غير الالام مناسبة موجبة للبناء قريبة او بعيدة
 لفظا ومعنى او مجاوزة انما فترنا غير الممكن بالحرف والاضافي والالام
 بغير الالام لان غير الممكن انعم من هذه اثنتان لشمول البناء المبنية
 فهو من قبيل اطلاق العام واداره الخاص لكان تأخذه مطلقا لان
 المناسبة لبعض الممكن تستند بالضرورة الى احد هو لا اثنتان اما المبتداء
 او انتهاء وانما احتاج البناء الى النسبة لانه خلاف الاصل فلا يصح اليه
 بدون صادق على الاعراب هذا ظاهر لكن كان عليه بتعرض البناء الالام لانها
 الكسرة وذلك لان الالام يسمي بمراد وجود الالام وهو التركيب والانتفاء المانع عنه
 وهو الشائبة فلما بني بعد وجود السلك وجوب المانع نحو قام هو لا كذلك
 بني انتفاء السبع انتفاء المانع نحو زيد قيل التركيب كان عليه يقول وب
 بناءه مناسبة غير الممكن او عدم كونه جزاء في التركيب على سبيل منع الخلق و
 الجمع ومنه الضرات اي بعض المبنى الضرات قدم الضرات لكثرة اقسامها
 واجامتها ولواقرها في البناء بخلاف الموصولات والاشارة فان النسبة
 فيها مبرزة وفي حكم العرب انما نسبت لانها تباين من فروعها ومنقولها وجرورها
 بالصيغ نحو انت وياك وبكر لا افتقارها الى الاعراب في الافتقار اليها في الالام
 وهي تباين بالصيغ مع ان بعضها مناسبة بالحرف من حيث الافتقار اليها في الغائب
 فانه في افتقارها الى تقدم الجمع في الحرف وبعضها مناسبة في الصيغة كما في
 ادعوك بناسب كافي ذلك اي الضرات على ضربين متصل ومنفصل لانه ان اتبعني

في التلطف على الانضمام الى شئ فهو متصل والا فهو منفصل اما
 مرفوع او منصوب او مجرور المرفوع اما مستكن او بارز وكل منهما اما
 مكمل او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا ومعنى او حكما والنص ايضا
 اما مستكمل او مخاطب او غائب تقدم ذكره بعضنا وكذا المجرور ثم المنصوب
 يتصل بالفعل نحو ضربني وضربك وضرب وبيابك نحو ائتني وليكن
 ولقد وبسم الفاعل عند الشروع في مثل الضارب والضارب بالرفع الضارب
 والضارب في الضرب فان هذه التصللات عنده ضارئة منصوبة
 والمجرور متصل برفي المجرور في ذلك ولد وبكلم الضارب نحو داري وحرفي
 واركب ان وما المرفوع البارز فلا يتصل الا بالفعل والواو في هاتين
 برها نكح حرف اتصال ليدل على كون الشتر جها نحو ضربا ويضربون و
 اضربوا اما المستكن فيمكن في الفعل نحو زيد ضرب وباريد اضرب
 وفي الصفات ايضا نحو انا ضارب وانت حسي وزيد افضل مني
 وفي اسماء الافعال نحو باريد ص وباريد ر ويد عر او في الظرف ايضا
 نحو زيد في الدار او اما مكررا استقر فيها وكذلك المستكن في
 في امر الاتصال المستكن في زيد ضرب او في ضرب غير الاستلوي بغيره وكذلك
 الحذف في الاستكنا وفي اتصال المستكن بل الحسن بغيره بان ضرب في زيد
 ضرب في اتصال شئ بخلاف ضرب اذا لالف لكونه بارزا اتصالا محسوسا في القول
 بالاستتار و بالاتصال المستكن اصطلاح نحو في ولا مشا في ولا يده
 شيك ان المستكن محذوف في الحقيقة لكن لا يجري عليه المحذوف بل على

قوة القريبة كواو الفرس اضر من فانه محذوف في بلاد لغة الفرنسية القريبة فلما
 انهم يجعلون الفاعل هناك كواو بناء على قوة القريبة ويجعلون باسما حذوف
 الاما بطلنا مع انه محذوف في هاتين الواقعا كذلك يجعلون المحذوف في زيد ضرب
 كالمذكور بناء على قوة القريبة ويغرون عنه بلفظ السوي والمستر والمضرب حيفا
 عن سائر المحذوفات ان قلت لم يجوز ان يكون الفاعل في زيد ضرب محذوفا
 كما ان المحذوفات او يكون سوتيا كالذكر بالفعل او لم لا يجوز ان يعتبر التقدم
 فاعلا لا مبتدئا قلت امتناع هند ضرب والزيدان ضرب يقطع عرف هذين
 الاحتمالين وذلك لا شئ كان في هند ضربت محذوفا والمنقوب ان يقال
 هند ضرب واللام باطل لامتناع هند ضرب وجوب هند ضرب وكذلك ان
 التقدم فاعلا لوجوب الزيدان ضرب ولا امتناع الزيدان ضربا لامتناع تقدم الفاعل
 واللام بطول وجوب الزيدان ضربا وامتناع الزيدان ضرب فهو منقوب لا مقدم
 ولا محذوف في كاسر المحذوفات او منقوب الاحتمالين بناء على قاعدة تقدم
 الفاعل وامتناع حذف الفاعل لترك تقبل الدور لان قاعدة الامتناعين مأخوذة
 من امتناء الاحتمالين ولو اخذ امتناع الاحتمالين من قاعدة الاحتمالين بناء على
 ما ذكره الفاعل في زيد ضرب مستكن جواز او في فعل ونفعل مستكن وجوبا لا يقال
 الفعل زيد ونفعل الزيدون وانا ونحو ونفعل نحن تأكيد الفاعل وكذلك في تفعل
 اذا كان مخاطبا وجوز ان كانت غائبة لا يقال انت تفعل زيد وانت في تفعل
 انت تأكيد الفاعل ونقول هند تفعل ونسوي في تفعل هي واخرى تفعل هند وسند
 الى الظاهر ما تفعل الا هي مستندة الى الظاهر الى المنفصل ايضا فالهني بل ورم استكنا

اذ لا يجوز تركه في الظاهر المنفصل لعدم لزومه ان يجوز تركه اليها **و** منفصل
اعلم ان المنفصل اما مرفوع او منصوب اذ لا مشاع للمنفصل في الجور ولا الفصل
لكونه اخف اصل والعدول عنه الى المنفصل لا سبيل فيقدر معها الا اتصال
مثل التقدم نحو اياك خربت والمنفصل نحو ما ضربت الا اياك او مثل حذف
العامل نحو اياك انك في مثل كون الغير مرفوعا والعامل منصوب نحو هو في
او صفة جارية على غير من هي نحو زيد ضاربة هي او حرف نحو ما هو
في اياه او جود لواحد من اليبس المذكورة في الجور فلا منفصل في اتصال
والرفع المنفصل نحو هو هاهم هي هاهن انت انتما انتم انت انتما انتن
انما نحن لا يشبه عليك ان الضمير انت الا انتن هو ان وحده والواو نحو حرف
بيان احوال الخطاب بين الافراد وغيره والتذكير وغيره كذا قيل مع انه لا
مانع من اعتبار مجموع ضمير القيس في ذلك فاسد لان الاشارة هنا
لا غير الخطاب بخلاف انت فان الضمير عبارة عن الخطاب والمنصوب
المنفصل اياه اياها اياهم اياها اياها هي اياك اياكم اياكم اياكم اياكم
اما كني اياي ايانا فيا قيل الضمير هنا ايضا ايا في الكل والواو نحو حرف
الرجوع اليه وفيه ما يخرج لا يسع ذكرها القام لكن بقي هذا بحث لا بد من
الاشارة اليه لطلع عليه التعلم قبل الخوض في المطولات من كتب الفقه لان نافع
جرا والاطلاع عليه سهل ومن القام الذي وضعه الالفاظ الضمير بانها ستون
والالفاظ ستون اما الاول فاصل من مخرجته هي المرفوع الفصل والمنفصل
والنصب الفصل والمنفصل والجور الفصل في ثمانية عشر حاصلا من مخرجته هي

الكلام

الكلام **الثلاثة** اي المرفوع والمنصوب والمخاطب **الثلاثة** كذلك الالفاظ **الثلاثة**
في اثنين هما المذكور والثالث ومن مخرجته في الاثنين يحصل ثمانية عشر
ومن مخرجته ثمانية عشر شعور معنى الذي مخرجته ثمانية عشر شعور ان يكون
كل الالف ثمانية عشر شعور سبعين واما الثالث فاصل من مخرجته في الاثنين
لان كل الالف ثمانية عشر شعور ثمانين في الالف ثمانية عشر شعور ثمانين
من الكلام في كل واحد من الاثنين في الالف ثمانية عشر شعور ثمانين في الالف ثمانين
والثاني في ثمانية عشر شعور ثمانين في الالف ثمانين في الالف ثمانين
وهي اسما وصفتي محكي شاهدي في الاثنين واما الضمير
والخطاب فوضعهما في الكلام مخاطبون ملاحظة كون محكي شاهدي في الاثنين
شاهد خارجي خارج عن موضع العلم ان الالف المذكور ذات الشيء المذكور
حال الرفع ودين حال النصب **الثلاثة** اي هذا في لسائر الالف في
معنى نعم وعلى الف من يرب الشيء بالحركات تقدير او يلزم الالف في الالف **الثلاثة**
وقال الجوزي لغة من يجد في علامة التثنية بملاقاة الالف هذا ومن حذف الف
هذا قال هذا في الرفع وهذا في النصب حذف العلامة قال هذا في الرفع وهذا
والثاني في النصب في الكل واقا نحو هذا ان وهذا بين واثنا واثنا واثنا واثنا
وهي هذه الالف في الالف ثمانين في الالف ثمانين في الالف ثمانين
بالذات الضمير المذكور والثالث والفارق هو الصفة **و** يلحق بلوايلها حرف
التثنية **اعلم** ان الالف اصلها من الالف في الالف ثمانين في الالف ثمانين
الالف في الالف ثمانين في الالف ثمانين في الالف ثمانين في الالف ثمانين

أو حذف صدر صلتها فانها خارج عن اختيارنا بمصدرها كذا لا افتقار لا افتقارها
ح إلى الفصلة والى المصدر المحذوف في بيان ح على الفصلة مع وجود الاضافة كقول
ثم استخرج من كل شعبة اسمها استند على الوجه عبا بضم عاء مع كونه مفعول
نستخرج عن الذي هو الاستدراك استندهم عبا وقرى بهم بالضم نظر اللفظ في وجود
وان كان لا افتقار كذا **قوله** والوصول ما لا يتعدى **حرف** الوصول بعد بعدان
والكسبية يعرف بعد اقسامه لكنه لكثرة اقسامه كان يحسن ترك السامع **طلب**
معرفة انفسهم ثم عرفه وقال الوصول ما لا يتعدى **حرف** الوصول الى اسمهم لافتراق
الابناء من جهة جريته معلية متالفة السامع نفع صلتها لينضم بها
من ورنه عن بواطنها اسمها نحو في الذي لا ينسب فانه لو قيل جاء في
الذي واقترع عليه لم يعلم عيسى بل في ولا جفا ان انضم اليه ابنه منطلق عنهم
السامع بواطنه معلية متالفة للخصم في وعية مثل يعرف السامع شخص
الذي ابنه منطلق ويعرف ثبوت الانطلاق لا يثبت لكن لا يعرف مجيء فاذا
قلت جئت لذي ابنه منطلق فقد اخبرته عن يحيى متى يعرف السامع مع بعينه
ويعرف مطلقا بغير اسمهم يذكرون الفصلة بتمامها وقد يجدون شرطها بناء
على الفصلة في ما انما بالذي قائل كذا شيئا اي هو قائل وقد يطر حونها راسا
تتبعها على نحوها وعظم شأنها على انها بلغت في الفصاحة مبلغا ناعما
العبارة عن كنهها ويقولون بعد السباق التي اي بعد لفظ التي من فطاعة
شأنها كيف وليت ولا بد لتلك الفصلة من صير شرطها بالوصول ويجوز كثر
اذا كان مفعول لا كقول تو بسط الرزق لمن يشاء اي يشاءه وقيل لا كان مبتدأ

نحو ما

نحو ما انما بالذي قائل كذا شيئا او يجوز ان يكون عسى الايام اي من جنس قوم كذا
كما في اي كان عليه وينفع حذفه اذا كان فاعله لا متاع حذف الفاعل ثم انهم
اختلفوا في تعريفه قال بعضهم في انهم الفصلة لازمة الابهام كما ان زيدا
مع كونه معلوما لا يشترط في تعدد الاوضاع فيتمتع بالصفة تزيل الابهام عنه
وقال الآخرون كسبي في الفصلة اليه سريانه في الصفا في الله الصفا في الله **بشكل**
على الفصلة لم يصف ولم يصفه الا على هذا القرب الى الحق لان المعرفة لا بد وان
يشير الى مطلق السامع حالة انطلاق ولا اشار في ذات الوصول الى معلوم **والا**
لما اعتبر الوصول مع الصلة شيئا واحدا ولا عر بواطنها بواطن واحد بل جعل
الصلة كالصفة الجارية على المعرفة لازمة الابهام وفيجب تحجيز التقادرات
في الابهام والقيود ولان شيئا في جاني شيئا يكون كالوصف بعينه انه لا يعرف
منه عند الاطلاق عين المتأخر ولا يصح مع انه لا يعرف فيده شيئا واحدا
ولا يعرف بغير واحد **ومنه** اسم الافعال **الح** او سادة **م**
ساده هي سادة افعالها في الاضافة نوع ساهلة وافسرنا مذهب الان **صكه**
بمعنى كونها بالنبط على معنى امكت كونها في كان بمعنى اسكت ومراد فانه
لزم ان يكون فعلا لا ستر لم فعلية احد الشرائع في فعلية الآخر فالواو غير المنفرد
من هذا الباب على تحقيق المصدر سادة الفعل مثلا في القائل من علم تحبني
الكنية والافلا وج لتعريفه المنون اسم جعني سكن تاما على معنى افعل سكوتا
وما تافلا وج لتعريفه المنون اسم جعني الامر او جعني الماضي او معنى الضارع
والذي معنى الامر متعديا وغير متعديا والتعدي امامه نحو زيد زيد جعني امر

الامر سيكت والا فلا فالنقص من هذا الباب بقدر اللاصوات في الجملتين لكن ينبغي عليه
ان يكثر في الاصوات ايضا كما في المفصل واذا بنيت اسما لا فاعمل لنفسها
مع الامر ومعنى لام الامر ومعنى الماضي والذي بمعنى المضارع نحو علمها او على
احدهما **ف** ومعنى بعض الظروف **س** فيقيد ببعض لان البعض الاخر منها معرب
كالنوم ومعنى البني اذا و معنى ايان وقيل وبعد اما اذا فربى للزمان الماضي
ويقع بعد الجملتين نحو فت اذ زيد قائم او زيد يقوم ان يقوم زيد اذ قام
زيد فربى فيه للوقت الجرد استعمل في اذ زيد قام لانه ان قصد الى الفعلية
اذ قام زيد وان قصد الى التسمية وانى بالماضي للدلالة على قيام فيما مضى فتلك
الدلالة لكونها مستفادة من لفظ او يتعنى فيها لفظ الماضي واما اذا فربى للاستقبال
اذ انضمت معنى حرف الجملتين **ف** لا تدخل الا على الجملة الفعلية عند المصنف
للمجازاة والمدح في مثل قوله تعالى اذ انشأته فاعلم مقدره
الذكور فيكون معنى الوقت الجرد عن معنى المجازاة متضمنا الى معنى المفاجأة نحو خرجت
فالسبع او غير منقسم نحو اذ يقوم زيد اذ يقوم عمر ومعنى معنى وقت قيام
زيد وقت قصور عمر وما ينضم اليه معنى المفاجأة تدخل على الجملة التسمية وما
لا ينضم اليه في ان تدخل على كلتا الجملتين ووجه بنائها مجاورتهما
لانها متضافان الى الجملتين ابتداء مع ان وضع اذ لوضع ان وان اذا تضمنت
ان الشرطية واما متى فهي تستعمل تارة للاستفهام نحو متى القتال الى اغدا وبعد
غدا الى ما لا يكاد يضبط واخرى للمجازاة ذات نحو متى تا انشي الكس مكر الى تا اني
نهارا اكر مكر وان تا الى مكر الى ما لا يكاد يشتره فيستعمل استفهامية

لنفسها

لنفسها معنى هرة الاستفهام وشرطية لتضمنها معنى حرف الشرط واما ايان
فربى للاستفهام مقام الاستفهام نحو ايان يوم الدين اي في هذه السنة او في
السنة الانية الى ما لا تنهاى المقصود استبعاد ذلك اليوم وان كان وقتا
في الاستقبال فتضمنها معنى هرة الاستفهام واما قبل وبعد فربى اسما
للمجازاة وتلك الاسماء احوال ثلث هي احدى ما بنيت على الضم وهي ان يقتطع
عن رب ما يفسد اليجزي ذكره في السابق ونسوى معنى ذلك المحذوف في السابق
اي يورد معنى المضاف والمضاف اليه بلفظ المضاف كقولهم بعد التمنى بالتسمية
والتمنى بعد التصلية على الرسول في الخطاب بعد فيحذون المضاف اليه هو
التمنى بالتسبيح والتصلية على الرسول بقرينة جري ذكره في السابق
ويندون معنى المضاف ويمبرون عن مجموع المعنيين بلفظ المضاف فيتضمن
معنى المضاف وهي معنى من معاني الظروف الجارة فيبنى على الضم لتضمن معنى المضاف
التي يكون من باب يفتقر المضاف اليه فتعذر الحرف الى متعلقه الى البناء على الحركة
فلمر من البناء واما على فللمحذوف باقوى الحركات وفي الاخرين وهما
ان لضاف نحو فيكر قبل زيد وان يحذف ما يفسد اليه يجعل نسياناً
اي يكون مراد في نفسه ولا يتوهمناه في المضاف وجعله نسياناً على معنى
ان لا يكون مراد في نفسه قطعا لان من اسما للمجازاة امر اضافي لا يتصور
بدون المضاف اليه مثل قبلية نحو الحكم في جئتكم قبله زيد لا يتصور الا بالنسبة
الى المحيى زيد مبرية منصوبة او مجرورة اما الاخر فلعدم تضمن ولا فتعذر
لنفسه ذكر المضاف اليه احدى الصورتين وكونه نسياناً بالضم الى

المضاق في الصورة الاخرى واما الضيق في عدم جواز الرفع فهو كقول الى
 السبع قال فباع في الشرب وكنت قبله اكاد اعطي بالماء العرات
 اي قبل ساع الشرب لكن هذا المحذوف لما كان مراد في تقييد معنى
 لفظ المضاق وغير متضمن معناه المضاق اعرب لفظ المضاق وكذا قيل في
 ان الفصد في مثله الى السابق من الدهر والمعنى وكنت في سابق من الدهر
 اكاد اعطي بالماء العرات القرب السهل الاخول والقبليته بمعنى السابق
 من الدهر وان استلزم السابقة على ساع الشرب لكن المعنى
 الى السابقة على ساع على ساع الشرب واذ لم يكن لمساع الشرب
 مدخل في الفصد فهو مبني على الاطلاق اي بالنظر الى المضاق والى المقيد جميعا
 مع ان ذلك الفرق يقتضي جواز الاعراب والبناء في كل موضع الخلق اذ كان
 شوي معنى المضاق اليه المضاق فيبين وان لا تنويه فيه فغير مراد في نفسه
 فغيره ليكن لان كلاهما متضمن في موضع فليست امل في هذا المقام
 فانه لا يطلع عليه الا واحد بعد واحد من فريان هذا الميدان ^{وقد}
 الركبات ^{التي} وهي كل لفظ مركب من كلمتين ينشأ ما نسب اليه خبره على ^{الركبات}
 النسبة نحو زيد قائم وحيوان ناطق وعلام زبدان اجزاها مرتبة
 لافتقار علم البناء ولو جى مانع عن الركبة الخ لا نسبة بين جزئي
 ان تقى فانية معنى الحرفين شرطه اما التثنية فالتثنية واما الاول فلنفسه
 منسلة صدرت عن خبره في الاصل خبره وعشرة لركبة هذا هو
 لان شوي الواي بناء في التركيب الانضمام والملاحق تضمن معناه التثنية

وتنزل

وتنزل الاولى في الانضمام بالتثنية منزلة صدوة في التثنية بالتثنية
 والاوّل بالتثنية على الفتح اما الحركة فلهو وض البناء واما الفتح فالحق
 ان قلت الواي بينهما فالدليل على ان التثنية هو التثنية دون الاول قلت
 لان تصرف في التثنية دون الاول لانه يدخل الثاني في حكم الاول ولا يفيد
 في الاول شيئا وقوله ايتكل صباحا وهو جارى بيت بيتا وقول
 في حينه يعني كخبره في نفس التثنية الحرف وتنزل الاوّل منزلة الصدرة
 وفي بناء كل من الحرفين على الفتح سواء كان هولا تركيبات استن اجية وذلك
 تمداري وان لمقدر في بيت بيت حرف جروا التقدير ايتكل كل صباح وسأ
 وهو جارى بيت الى بيت ووقفوا في حينه يعني في شديدة تخرج
 باهلها متقدمين من ومتأخرين من خاصي نقديم وباض معنى آخر
 لما كتب هولا خذ الحرف المتوسط وتضمن معناه التثنية وتنزل الاول منزلة
 صدرة في بيتي للربان على الفتح ومباح وما رطرف للفعل التقدم على تقدير
 المضاق كما انشأ البيت بيت حال كونه عجم ملام صقالد لانه بالجملة
 المتقدمة عليه في ذكر التثنية ما ثم اعلم ان بناء الخبرين على الفتح ثابت في الاعداد
 المركبة سواء اريد بها العدد نحو خمسة عشر او واحد من العدد نحو خامسة عشر
 اشئ عشر فان التثنية الاولى من معرب تنزل التثنية منزلة الفنون المنزلة منزلة
 التثنية ولهذا لا يضاق ولا يقال اثنا عشر كيقال جاءنا عشرة بالاولى
 اشئ عشر كذا في الخبر بالباء ان قلت ان المقسم هو المبنى المركبات باسمه لا بالبيت
 لكنه فكيف يقولون اثنا عشر المركبات قلت تساهل في العبارة فذكر المركبات

جواز الاعراب
 في كل موضع الخلق
 اذ كان شوي
 معنى المضاق اليه
 المضاق فيبين
 وان لا تنويه فيه
 فغيره ليكن لان
 كلاهما متضمن
 في موضع فليست
 امل في هذا المقام
 فانه لا يطلع
 عليه الا واحد
 بعد واحد من
 فريان هذا
 الميدان

ولا يخفى ان هذا المعنى الخلق النون عن قوله بمعنى التشبيه وعلى هذه
 هذه على مذهب من يجعل الاعراب عبارة عن الاختلاف ومن جعله نفس الكلمة
 والوحد جعل النون عوضا عن النون فقط والاولى ان يكون النون عارفا
 لكن يرد على هذا الاخر ان لا يجعل اللام وليكن لانه يقال جازا والاول
 اللام لان يقال ان مع كونه عوضا عن النون في الدلالة على معنى
 التشبيه في اعي عند المترين دخول اللام هذه الحجة دون تلك الحجة
قوله سقط اهـ **قوله** لكونها بدلا مما سقط عند هاء الالف ايضا اذا فاهها
 ساكن لا انتفاء الساكنين وقولهم التفت خلقت البطان بالالف شاذ
 ليس هو التفت التفت الساكنين على قطاعة المعاداة ان قيل فلتسقط
 باللام ايضا لكونه مما سقط باللام ايضا لكونه بدلا مما سقط باللام قلنا
 هي بدل من الحركة ايضا والحركة لا تسقط باللام ان ينظر الى هذه الحجة عند
 اللام لا الى تلك الحجة فلينظر الى هذه الحجة ايضا ولا تسقط
 بهما قلنا تسقط المضاف والمضاف اليه لفظ واحد من افعال هذه الحجة
 لانها ان اعربت عوضا عن الحركة ولم ينظر الى كونها عوضا عن النون يلزم
 بشيئها التفت اليه لفظين كلفظ واحد بخلاف ثبوتها مع ان اللام فانها
 بالنظر الى كونها بدلا عن الحركة لا يلزم بشيئها بخلاف اصل **قوله** ما في اخره
 يريد ان الاسم الذي آخره الف مفرد او الفاعل يهمل ههنا ان كان ثلثا مجزئا
 الى اصل من الواو والياء وعند التشبيه اذا عرف في الاصل منها لان الاشياء
 يستلزم انتفاء الساكنين والحد في الاصل وترى الى هذا البعد الاضافة

مثلا

مثلا لو قيل عصان ثم اصيف وقيل عصا زيد يعلم انه مفرد ام شئ
 اذا اضطر الى القلب في الرد الى الاصل او وان جزم بين الواو والياء فان جازت
 الامانة تقلب ياء متيان في تشبيه متى ان سببه وان لم يجز تقلب واذا انجى لدوان
 في تشبيه لاني ان سببه **قوله** وليس فيما جاوز التشبيه اهـ **قوله** ليس المقصود الذي تجاوز
 التشبيه ان يكون دبا عيا او خماسيا او سداسيا الا انه لا يبعد عن التشبيه من
 كان ذلك الالف منقلبة عن الواو كالف اعشى ومصطفى اصلها اعشى ومصطفى او
 عن الياء غير الاخرى كالف مري اصلها مري او الالحاق كالف اوطى فانه منقلبة عن الياء
 اللام في هذا الالحاق كالف او غير منقلبة بل كان للتاء تشبيه كالف جلي او للتوسع كالف
 جاري فان هذه الالف منقلبة عن لام الفعل لانها زائدة وليست ايضا للالحاق
 لعدم فعال كالف قبضتي لانه ليس اصل سداسي حتى تحذف بزيادة الالف
 وليست للتأنيث ايضا لانه منفرد وقابل للتأنيث جاري وجاراة وقبضتي وقبضاه
 فالتوسع فقط وانما فعلوا ذلك لان الاشياء الثمانية الساكنين وحد فخلقوا الالف
 واداموا اليه ليس حاله الاضافة وقبلها واو تضاعف الثقل الواو وتقل المقصود
 المتجاوز من الثلاث في الكل تقلب ياء يقال عسان في تشبيه اعشى هو الذي لا يغير في
 الياء ويغير في النون اصل اعشى قبله او ياء ثم الياء الفاء ومصطفيان في تشبيه
 مصطفى اصل مصطفى قبل الواو ياء ثم الياء الفاء ثم من الافتعال والياء منقلبة
 عن الياء وحيليان في تشبيه جلي وهي الحامل للتأنيث وحيليان في تشبيه جاري
 الفاعل شرط وهو ما نرى في البطل **قوله** وان كان اخره اهـ **قوله** المحدود والتأنيث اي
 رخصا في تشبيه المقصود شرعا ان يكلف في تشبيه المحدود فقال ان كان اخر

الاصح

الحدود والالتفات في التسمية على التسمية كمنه في حرام فاما في الاصل في
 وعلامة للتسمية الاولى زيادة للتسمية فقلت هرة لا تنفاد السكين في جعلها
 اصلا لان كون الالف علامة للتسمية مقطوع في باب جعل في الهرة فان جعلها
 علامة لم في غير باب جعل فاما في انها منقبة على التسمية ام هي للتسمية
 بالاصالة فالحل هو ما هو المتفق عليه لان الالف بالتسمية بالاحتمال قلت حرمان اي
 قلت هرة التسمية عند التسمية واذا قلت حرمان فرق بينهما وبين الهرة
 الاصلية والمنقبة على الاصلية ولم يعكس الفرق بالزيادة او لان اشباهها كالحلها
 يستلزم تنوع العلامة والمخوف اختلافها وكلاهما خلاف الاصل وقيل ما ياء ترك
 التسمية بخلاف قلبها واذا بان الهرة اقوى من حرمان التسمية وتقبل اجتماع البابين
 في التسمية **و** تقول في كساده يعني ان كان آخر الحدود هرة اصلية
 كهرمة فراء بمعنى عابدين كساده ويجوز ان يكون جمع قاري للجمع بالباراد
 للجمعين كقولهم بينا ما في بالكره من اصل او منقبة على الاصلية كمنه في كساده
 كساق فقلت هرة لتعريفها بعد الف زيادة للحاق كهرمة حرمان فانه زيادة للاحق
 بخلاف وهو باطن الخفق والباراد وويستتروا مع التسمية عند التسمية لان
 الاصل لا داعي للعدول عن كساده لا وجوز القيد في الاخرين ايضا
 تشبهها بهرة التسمية في العروضة وعدم الاصلية وقالوا كساوان وحرمان وان
و على ضربين اه وجه الالف عصاره ان بناء الواحد ان كان محفوظا في الجمع والالف
 لكسرة اقام ذكر او مؤنث والتذكير ملحق اخره اي مفرد واحد او معنى ثم ما قبلها
 حال الرفع ياء مكسورة قبلها حال التسمية للادلة على معنى الجمع الذي هو ضم في

فصاعدا

فصاعدا الا في رفع التسمية في اللفظ والتسمية في المعنى فلا يجمع الالف في التسمية
 لانها التسمية في اللفظ ولا التسمية في المعنى باعتبار المعنى لا يقال صار يون والمراد بالالف
 والتسمية في المعنى لا التسمية في اللفظ للمعنى بل يجب ان يراعى جماعة الدال او التسمية في المعنى
 والحق ايضا كون مفتوحة ليكون عوضا عن الحركة واليون في المفرد والمفتوحة
 الاصلية من حقوق ذلك وان جاز ان يكون له في الدلالة على معنى الجمع وليكون
 الاصلية من حقوق ذلك اذ لا يجوز ان يكون له في الدلالة على معنى الجمع ثم ان هذا الجمع يخص
 بغير الالف في السماء وصفات لانها اشرف الجمع باعتبار التذكير سلامة بناء الواحد
 ومن يعلم اشرف من غيره فوجب التسمية ان يقتضيه اشرف بالاشرف فيقول ما يجمع
 الجمع ان كان السحاب في الدلالة على ذات مبهمة باعتبار معنى معين فشرط صحة هذا الجمع
 منه امر ثلثة العلية والعالية والتذكير فلا يقال جملون لانها العلية ولا
 اعوجون في جمع اعوج علم كرايع معين لانها العالية ولا هذون لانها
 التذكير يون وبنون وارضون وسنون وقلون وشون خارجة عن الدال
 لا يبطل بها قاعدة الاشتراط ان كان صفة دالة على ذات مبهمة باعتبار
 معنى معين فشرط صحة هذا الجمع انه امر ان العالية والتذكير العلية فتقار
 الوصفية لتأني مقصودها لان عليت صار بتقيد اختصاصي اطلاق على المسبب
 وكون صفة تقيد صفة اطلاق على كل من قام به في الالف في الالف في الالف
 شرط الحكم الاخر فلا يقال او است كيون لانها العالية ولا صار يون لانها
 التذكير اما قوله تعالى رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر ابترتهم ساجدين
 فلان كوكبا لا يتصاف بها بالجمرة الذي هو من صفات العقلاء ونزلت منسوبة لهم

فأخذت حكمه جعلت هذا الجمع **والثاني** في قوله **أو المصحح** من الوثائق من طبع
آخر من الوثائق بل في الجمع هذا القيد لم يذكر في غير ما ذكر في السابق و
الأول على طرفي من عرقاة بزيادة الألف والثاني من عرقاة استاء على الله
عرفانهم بغير التاء بمعنى قطع أصلهم وعرقهم وأما قوله **استاء على الله** عرفانهم بغير التاء
فمن جمع كمالهم لأن يتكلم فيقال المراد بالتاء في المصنفين تاء لا ينقلب هاء في
الوقفي لا يبطل الطرف بعرقاة مفردة التاء تنقلب هاء في الوقفي ويقال عرفاه بالهاء
وبخلاف عرقاة جماع يقال عند الوقفي عرقاة بالتاء الساكنة وتكون تلك التاء مفتوحة
في الوقفي ومكسورة في النصب الجرائي محل نصب على جر يكون النفع وهو جمع الوثائق
المسلم على وتيرة الأصل الذي هو جمع المذكر السالم فحمل النصب على الجرائي لأن
يقول يكون مكسورة في الجرائي فينصب الجرائي **والثالث** وهو ما يتكسر فيه **س**
بعد ما فرغ من بيان المصحح فقلنا إن بين التكسر والفتح ما تكسر فيه بناء الواحد
جمع بغير صيغة الواحد تحقيقا لجان من ذي العلم وأخرى من غيرهم بغير فصل
بفتح الفاء والهمزة المعين في الأول إلى فعال بكسر الفاء وفتح المعين وفصل بفتحين في الثاني
إلى افعال وتعد بنون اعتبارا كالمجان وفلك في جمع هجان وفلك يقال ناقة هجان أي
بيضاء ونوق هجان أي بيض وفلك مشحون أي مخلوق وفلك مشحونات فكسر هجان
المفرد والفتح غير عارضين لكسر حان الله وهما في هجان الجمع تعتبران عارضين لكسر
رجال الفجمع هجي وكذا هم الفاء وسكون المعين في فلك المفرد غير عارضين لكسر
وسكونه وفي فلك الجمع هجان عارضين لكسر سكونه جمع سكونه كان جمع فلك في فلك
لما فرغ من بيان ماهية أن دان يقين حكمه ففعال بفتح ذي العلم وغيرهم كجاءوا

وذلك لأن اختصاص الجمع بالواو والنون بمن يعلم بشرق السلافة وشرق التكميل
ولا يجوز في شرق الأول قطعا والشرق الثاني قد يكون فيه قد لا يكون فلا وجه
لما يعلم بل ينبغي أن يعرف غيره **والذكر** الوثائق من المصحح **س** على ما نصبرها على جرحها
فإن قيل هذا طال تحت لسان التوسية بغير ما في الجمع بالواو والنون قد علمت في ذلك
وفي الجمع بالواو والثاني قيل هذا البحث قبل لكن يقال قصده فيما سبق إلى البحث
التوسية بين النصب بدون أن يشير إلى أن النصب من أي جانب من جانب النصب من جانب
الجرائي كما هو فرضه أن يشير إلى أن نصبرها على جرحها والى أن الجرائي من جانب النصب دون جرح
والذي يدل عليه لهنا بين لفظي الجرائي والنصب يتقدم ذكر الجرائي وهذا الكسوة في
النصب يتقدم النصب فكذلك يمكن أن يقال قصده هذا إلى ضبط التوسية في النصب لأن
التوسية في جمع الذكر قد علمت في المصدر وفي جمع الوثائق قبل هذا البحث وإن يقال قصده
إلى بيان التوسية لأنها قد علمت السابق بل الخاتمة فقال الذكر الوثائق من المصحح
يسوي فيها ما له يكون هذا تمهيدا مقدمة للتشديد من أمثلة الاستواء إذا لم يشل
المصنفين في جمع الوثائق السالم في السابق أصلا ومثله في جمع المذكر السالم في المصدر
في بحث التعريف والتشديد هنا بدون تقديم هذا القول لا يروج عند من لا يروى في ذلك
وأما آخر التشديد على بيان الكسر لا يتبعه التعليل بل **س** وفي المصحح مذكوره ومثله
للقلة **س** بعد ما قسم الجمع إلى الجمع والكسر لأن بقية تسمية تسمية إلى جمع الفعلة والكسر
فعال والجمع كسر ومثله للقلبة أي يطلق على العشرة وعلى ما رويها إلى الثلثة بل
قربية العدد يقال جاءه فيريدون وجاءت الشيا بات بدون ذكر العدد إذا كان المراد ثلثة
فصاعدا إلى عشرة ولا يروى عند ثلثة مسلمين لأن المسلم ليس ذكر لبيان العدد لأن

وفاعل الصفه جمع ايضا على فاعل بشرط ان يكون بمعنى فاعلة نحو حوايفي وعلو النوى في جمع
 حايض طائق وها معني وطارقة لاختصاصه بالخير والاطاق بالمرأة وما شذوا بشرط تنوع
 قلبي اذا قصدوا حدوث هذين الوصفين في الموصوفين هما يقولون حايضه الآن او غدا
 وطارقة الآن او غدا كما يقولون حاضت هند ونجيم هند ويجوزون بالالف التام
 يقولون حايضات وطارقات اذا قصدوا استمرارا في الموصوفين هما يقولون هند حايض
 باطلاة عن الف التي هي علامة للحدث والتجدد ويجوزون على حوايفي ولا يجوزون بالالف
 والهاء كقولهم عني التاء ويحصل الفرق بين الجمعين بحسب الاعتبارين فالأول الحاة الكيفية
 انما هي حايضه طائق بدون التاء لعدم الاحتياج اليها اذ هي للفرق بين الذكر والتؤنث
 في الوصف المشترك والخيض والطارق بالاختصاص للتؤنث ويظهر قولهم حاضرة وطارقة ضامرا رجل
 عاشق وامرأة عاشق بدون التاء كون الف والفتحة في الموصوفين وصف مشترك كقولهم سيقولهم
 حايضه طائق بدون التاء وبناء على اعتبار الموصوفين شخفا او نساء كما في شخفي حايضه طائق
 حايضه طائق ههنا مشقة بانهم لا يقولون المرأة ضامرا باعتبار الموصوفين شخفا او نساء
 وبانهم لا يقولون حاضرتي حايضه طائق او نساء حاضرتي حايضه طائق لان حايضتي
 وضامرتي التاء في قبيل الفاعل معني ذلك اذ ليس بهم فاعل وليس على الفعل والمعني ذات
 حايضه طائق لا يقال امرأه تسمى ذات غير اما حايضه طائق فاعل وجا على الفعل معني
 ذاتهما الخيض فلما دخل التاء **ق** وفاعلها وصفته **هـ** فيكون فاعلا ايضا على فعل اعما
 وصفه بدون شرط شيء كوا شخفي **هـ** فاعله ما يقع عليه قدم السرج من الفرع من اللحم
 وضامرتي ضامرتي الصفه **ق** وقد شذوا في فارس **هـ** هذا متعلق بقوله اوصفت اذ كان في
 فاعله والمعني مخرج عن القانون المتعلق بجمع كلام نحو فارس في جمع فارس فانه فاعل

يعني ان ذوات التعريف تفيض صفة خاصة بمعنى شخص خاص
 وليس على اعتبار الوصف بل على اعتبار الشخص
 وبناء على اعتبار الوصف في شخفي او نساء حايضه طائق
 التاء في اللبس الى الذكر

الصفه ويشي فاعلة وقدر جمع على فاعل مع اشتداد الشرط وادخل نحو فارس ونوا كس
 جمع نوا كس في ذوات الرجال لا ويريد انهم خضعوا لغيره نوا كس البصار وهو الذكر في
 مثلهم مما ذكر في الهوا والذكر الذي يمكن في توجيهه هو ان يقال ان العاقر وكذا الركب
 والصاحب عدم جرح على الموصوف لا يقال رجل فارس وامرأة فارسه تنزل في الكلام
 في جمعهم وان نوا كس في جمع نوا كس في جمعهم بعد ذلك ان الوزن وان هو ان يكون في
 ويحكم لا يكون لغيره **ق** في جمع الجمع نحو كالمجمع **هـ** كالمجمع كالمجمع كالمجمع
 اسوة بجمع اسواق جمع اسوار وانما جمع انعام جمع نعم وهو ما يرعى من الحيوان
 اعلم ان اقل ما ينطلق عليه جمع الجمع ثلثة لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة معادير **ق**
 والواحد جمع واقل الجمع ثلثة واثلثة ثلثة مرات تسعة فاقول ما ينطلق عليه
 تسعة وان جمع الثقلية كثر لان لكونه للثقلية بمنزلة الواحد وجمع الكثير يجمع
 قلما واحشا ثلثين وخشان جمع حشيش او بالالف والفاء فانه كثير وكذا بعد
 عيسى وولده الى ما ذكرنا من ان الجمع يجمع في المكسر الثقلية لان كلامي كالمجمع **ق**
 وانعام جمع فلة ويجمع الجمع بالالف والفاء في الكثرة لان كلامي رجال وجمال جمع
 كثر **ق** المعرفة ما دل على شيء بعينه **هـ** عند الاطلاق سواء كان له وضع بارز
 شيء معني كالعالم ولو لم يكن كسائر المعارف فان انا وان دل على شيء بعينه
 الاطلاق لكن لا وضع له بارز شيء معني بل هو موضوع لتكلم وحده ايا كافي
 التام ان يتصلب ما قاله البعض من انه بملاء **ق** المفهوم الكل موضوع بارز
 عامية ان غير متناهية بوضع واحد **ق** العلم المفرد **ق** قدم العلم لكونه معرفة
 بالنسبة الى الوضع والاستعمال جميعا بخلاف سائر المعارف فانه وان كانت

معرفة **بما** لا يمكنها كثر في الموضوع لأن انا موضوع لتكلم وحده ايا كان
 اللهم الا ان يقال انه موضوع بملاحظة المفهوم الكلي بمقتضى غير تاهية
 بوضع احد من قدم المصنف نظر الخ ان انا لا اشرك فيه بوجه من الوجوه فهو اعرف
 الاقسام بالنظر الى بعض اقسامه واشتر الخ لا يظهر في الموضوع ثم قدم المصنف
 لانه اعرف من الباقي لان الوصول واهم الاشارة لا يتضمنان الا باقسام
 والصفة والمعرفة باللام تعريفه **بما** هو شيان اسماء الاشارة و
 الوصولات قدم سماء الاشياء لكونها اعرف من الوصولات لان الشار
 اليها المحققين مشاهد ولا قد تنفك عن الصفة بخلاف الوصول فانه لواقعة
 في الابهام لا ينفك عن الصلة والليت والتي في قولهم بعد الليت والتي من
 اسماء التواهي او المحول على حذف الصلة تنبيهها على انها اي بعد المظن التي
 من قطاعه شأنها كيت وكيت يعني بلفظ في الفحمة بلغا تعاضد العبار
 عنه والحدوف القدر كالذكر وقوله العرف باللام سواء كان المراد به تعريفه
 في اساور رجل ففريت الرجل او تعريف الحقيقة من حيث هي كقولهم اهلك
 الناس الدنيا والدرهم في ذلك الجاهل ان الجاهل من بين الاجناس
 او تعريفها في ضمن فرد ما نحو ادخل السوق اي فردا من افراد الحقيقة المضمرة
 او ضمن جمع الافراد كقوله تعالى ان الانسان ليطغى في فرد من افراد الحقيقة
 المنقوت **وقد** والمضاف الى اقراءه ان اراد بالحقيقة المضمرة في قوله لان
 الاضافة الى احد المذكورين لفظا لكونها في قوله لا انفصال لا تفيد تربية
 للمضاف **والنكر** ما شاع في امثله اي اسم انتشر في افرادة عند الاطلاق

على سبيل البديل فان الجاهل في جازم جازم واحد بلا شبهة لكن خطا يرتفع
 جميع الاحاد على سبيل البديل **والذكر** ما ليس قدومه مع دخول العدم في مدلوله
 نظر الخ يخرج عن الزيادة مع ان مجسمهم على اللفاظ ودخول العدم في المدلول قوله ما
 ربي تاء التانيث اى لفظا ولا تقدير فان التاء لا صلته في الباب يكون مطلقا
 ومقدرة **وحما** اعلم ان في مثل حمراء ثلث مذاهب احمر راية ورواية
 هوان علامة التانيث هي الهمة التعلية على الالف والالف تنوع البيان وقيل
 كلا الالف والهمة علامة حقيقة كتانيث المرأة آه اراد بالحقيقة تانيث ما بالانية
 ذكر من الحيوان سوا لفظت علامة او قدت وبغير الحقيقة ما تعلق لمجرى الموضوع
 والاصطلاح سوا لفظت علامة كالظلمة والبشرى اوله يلغظ كاذن وعين
 ما لا خلق عليه ان يغش في الغيب مما علامته غير مقلوطة ايضا كنهدي
والحقيقة قوى **اقول** في ذلك لانه **بما** الحقيقة والحقيقة ولا اجل انه اقوى
 جازم هند بس كانه لعدم المطابقة بل وجوب جازم هند بالنسبة يحصل المطابقة
 لان اصله التانيث وفيه تقتضيهما والاجل ان غير الحقيقة اضعف لانه لا يخرج
 الموضوع والاصطلاح جازم طلع الشحالي السعة بدون المطابقة وان كان المختار
 طلعت الشمس اشعارا بالتانيث **وقد** فان **فصل** **اع** فان وقع الفصل بين الفعل
 والمؤنث الحقيقة او الغير الحقيقة فالشعر **فصل** ضمير صا او هو مخول الى المعنى
 وقع كقول تعالى لو قطع ينكم على قراءة الضم الى موقع التقطع واللام ينكم
 لا لا يقال ضرب جازم جازم اليه هند بدون المطابقة لعمرو في الضعف
 بالفاعل **بما** الفصل لان اصل الفاعل ان يلي فعلا فيصير موقع الفصل كانه ليس



بفاعل فلا يجب المطابقة مع قوة التانيث وأن كان المخارجات اليوم هذلان
قوة التانيث يقتضي المطابقة وأن ضعف الفاعلية بالفعول اللهم الآن يقع
التبني كالمخارج يجب المطابقة مع وجود الفصل كزيادة اجعل علم مرادة اليعال
جاء اليوم زيد بل يجب جازم اليوم زيد لا يطلق علم فذكر واغا حلى اليوم الشمس
بنزك النار الفصل لم ومنها الصغف بالفاعل بامر الفصل مع ضعف للتانيث
وعلى قولنا في جازم وعطف وقولنا ولو كان بهم خصاصة بدون التانيث هذا
اذ الاستدلال الفاعل **س** جازم بنزك النار في الفعل المستدل التانيث أي مؤنث كان
بشر لأن بند الفصل الظاهر للتانيث اذ الاستدلال في التانيث أي مؤنث كان فعلى
الحاق العلامة بالفعول اما في غير الحقيقة فظاهر اما في غير الحقيقة فلهذا التوهم وان ضعف
المراد بنزك لان لو قيل الشمس كان افتقارهم ان ينوههم ان الاستدلال الظاهر لا يترك
الشمس فظهر ان لا لا في غير خلاف اما اذ قيل الشمس طلعت بالنار فان التانيث مائة
هذا التوهم يدل على ان الاستدلال في الظاهر لا في لانه لا يقال الشمس
قرنها او قولنا لا في الفعل ايها متاول بلا مكان والكان مذكر **س** التانيث يقدرون
س على التانيث الموهدة التي هي علامة التانيث يقدرون في بعض اصناف التانيث وذلك
لكثرة نفيها لاما انتهى في هذا البناء في موضع نقل بديل اريضة وتعبت يعني لو
لم يكن معتد في تكبر المظهر في المصغر اعلم ان تانيث ما ليس علامة لفظية
بالصغير كاريضة وتانيث السند في طلعت في معنى جازمة والفعل باستغاث
وتانيث السند كقولها وقول هذه سيرة وتانيث للمفرد كقولها
قوتها وتانيث الاشارة نحو اسكره هذه السيرة واما الدال على تعبد

التانيث بدون واسطة شيء فاذا هو الصغير فقط بخلاف البواقي فانها تدل على
تانيث التانيث والتانيث يستلزم تقدير التانيث لان التانيث لا بد من علامة وليست
بعلية فلهذا مقتضى وان المقدرة دون غيره فلهذا الظاهر بالتصغير لان التانيث وذلك
في التانيث نحو اريضة دون التانيث لا يقال اريضة لظهوره بل يظهر امر التانيث فيه
بدلا من اريضة لدغة العقرية وعقرب لاغة وهذه العقرية قتلها وورقة
في تصغير ولا موقعية في تصغير قدام واران على الشدة في حر وما يستوي في
الذكر والمؤنثه وجراد تباد هذا البحث كما سبق هو ان التانيث يستلزم تقدير
التانيث جري الصفة على الموصوف التانيث وانما قال في فصل يعني مفعول
لانه اذا كان معنى فاعل لم يستوي باخو جرحهم وامرأة رجيم ولم يقال في فعل
بمعنى فاعل مع ان الاستواء افا هو في التانيث عند الموصوفين لا بمعنى فاعل ولا حاجة
الى التقييد مع اذ يوجه جريان الامر بين فاعل جرحهم وامرأة رجيمه فان اورد عليه
بمثال ان الله شكور باذنه شكور لا شكرا للجواب ان الشكر الاستدلال الى الله فهو
بمعنى القول والمعنى ان الله قابل لتوبته من تائب اليه فهو معنى الفاعل في مثل يعبر
حلو في وقوبه بانه محلو في مقبول في حاله وقامت بحالها ما معنى الحب والمقرب
اذ التانيث هذا فعل كان عليه يقول اذكر الموصوف لانه لا استواء عند عدم
ذكر الموصوف فيقال امريت بقتيل فلان وقيل اللهم الآن يقال انك هذا التقيد
لظهوره ولكونه مشترك بينهما وذكر ما هو خاص بالفصل بخصوص **س** تانيث
الجوع غير الحقيقة **س** اذاد بالجوع غير جمع المذكر السالم فانه محض من التوهم لانه
لا اشتغال على شرف التذكير والعالىة والعلية لا يغير مقتضى ولا يقال جاءت الزبدون

75

والاثنين بالثون والا استكنان وكذا نحو رجلين اخلصون وحملت **قوله** هما بين يميني
واحدة الناء **قوله** اوسى الاسماء التي اذا اطلقت واريدها بالجمع لا بالثاني كان
يقال عند نحو ارجو تحلي فلت افراد او اكثر **قوله** اطلقت واريدها بالثاني
يدخلها الله عند تحلة اي فرد من افراد الجنس فلو اكد كثيرا في مصوغات
الله تعالى في معولات البشر نحو سفيان وسفينة وكوكب كاه وجب
وجاءت وقعت عن الواضع على خلاف القانون لان ما بالثاني راد به الجنس
وله العار عن التادير راد به الواحد ومقتضى القانون عكس **قوله** ذكر وينذكر
ويؤنث **قوله** اي بالثاني وما راد به الجنس لا يندرج في اللفظ لانه مفرد واللفظ مؤنث
وباعتبار المعنى وباعتبار جماعته كقوله عن رجل من فائل كانهم اعجاز تحل خاتمة
والعجاز تحل منقطع وما ما يدخل التادير راد به الواحد فتؤنث قطعا نحو عرق
طبية اعلم ان مؤنث هذا الباب لا يفرق عن مذكر بالثاني ولا مذكر عن مؤنث
بعد التادير لئلا يلبس المؤنث بالواحد والمذكر بالجنس ليراد المنصوب على الذكر
والمؤنث يؤنث بالوصف ويقال شاة ذكر وجماعة انثى **قوله** المصغرات لما اختلف
المعرب والبنى اختلف تصغيرهما وهو من المعرب ما ضم او لاه ومن البنى ما ياتي
انما ضم او لا يفرق من المبكر ولم يقصر عليه ليمضي عن في باب ففتح ثانية ايضا
ولم يقصر عليه ما بل حقه ياء ثالثة ساكنة ليمضي عنه في باب صر يصغر الاول
وفتح الثانية وخص الباب بالزيادة لكونها اخف من الواو ولم يرد الالف لئلا
يلبس بالالف الا لا يقع علامة له كثيرا ولم يعكس للتعاقد لثقل الجمع وخفة المصغر
ولم يلحق الاخر بل خفت ثالثة لئلا يلبس بالاضافة ثم الغرض من التصغير

وقيل نظر لان حرفتي الواو تقع اختصارا مذكورة المقلد
كمن يدون الله بالواو لان جعل هو بالالف والواو بالواو على قوله
تعالى في القصص ان تامل

ولا التادير ونجاءت لئلا يستوي نفعها التائيت واللفظ **قوله** انما ثبت جميع الجمع غير حقيقة
لان باعتبار لفظ الجماعة وهي ليست مما يثبت ذكره في الحيوان سواء كان الواحد مذكرا
حقيقا كرجل او غير حقيقة كايام ومؤنثا حقيقيا كسائر او غير حقيقة كهيون لان
تأنيث كل منهما باعتبار لفظ الجماعة ولا يفرق للواحد ولا لغيره عن حقيقة
بقوله تعالى وحي لا يام وجاء المسلمات بتذكير الفعل وتكسر الاشكال اشارة
الى استواء الجمع في الحكم بل يفرق بما عليه في قوله وانما ثبت جميع الجمع بلفظ الجمع **قوله** انما ثبت
الرجل فعلمناه **قوله** يعني انما ثبت اذا اسند الفعل الى مخرج واحد ومذكر عاقل
الاثنين بالواو اذا ابرز نحو الرجل فقلوا الا بالواو لذكور العقلاء وان يقال فعلت
اذا استكن لان فعلت للفرد المؤنث ولفظة الجماعة كذلك والمعنى الجماعة المعروفة
فعلت وان الواجب اسند المخرج الى واحدة مذكرا عاقلا سواء مؤنثا عاقلا
كسلمات او غير عاقل كهيون وغرات لم يذكر المعنى قصد الى الاختصار او مذكر اخر
عاقل كايام هو الاثنين بالثون كما يقال المسلمات على الايام خصبين والهيون
جربن اذا ابرزوا بالواو والاختصار مذكور العقلاء والواو في اكلون الراعي
مرفوع وان يقال فعلت اذا استكن نظر الى لفظ الجماعة رؤى عن ابن عفا ان اللان في
ان العرب تقول المذروع جمع كثره الكسرة والاجزاء الكسرة كما تقول حشره ليلته
خلت وخيل اكلون يعني ان العرب اذا اسندت الفعل الى مخرج جمع الكثرة لم يثبت
الى السكن فقلوا تقول المذروع الكسرة وانما اسندت الى المخرج الجمع الفاعل
في الثون اذا لم يكن مذكور العقلاء وتقول الاجزاء الكسرة جمع الكثرة على عدد
الفعل فالاعلامه ما ذكر لا يفرق لادبى بنوع لانهم يعني يجرى في كل منهما كمال الاثر

على كذا المراد بباب فعلا معدود هزقة للتأنيث سواء كان مفتوح
 الفاعل ولم يكن وباب فعلى المقصور الذى الف للتأنيث مفتوح حاقا واه
 او غير مفتوح اذ المدود الذى هزقة لتأنيث والمقصود ليس الف للتأنيث
 لا عدول فيها عن القانون يقال في حرا يوارى على حرسى وارىط ومطوى
 انهم عدلوا في هذه الابواب عن القانون بحفظها على القانين الذى هي
 علامة للفتح بابا فاعمال وعلامة التأنيث في باب فعلا وفعل مثل لا يتغير
 وتبصر الابواب على الاعتبار المشاهدة لها والالف والفون في فعلا فعلى
 وان لم يكن علامة شئ الا انها يشبهان الفى التأنيث في عدم قبول الناء
 فاخذنا حكمها في البقاء وعدم التغير او نقول المجرى اعلى القانون في فعلا
 فعلا معدول اعنى في فعلا ان فعلى فراقبتهما وتقول في ميزان
 يعنى به ان كل ما غير عن الاصل بعارض من القلب والمخدق سواء كان القلب
 فاء كبر ان اصلى موزان يكون الواو من الوزن قلبت لكونها وانكسار
 ما قبلها او عين كالباء وباب اصلها بوب وبفتح الفاء والعين قلبت
 الفاعل كرها وانفتاح ما قبلها او لا مكفصا اصله عصو قلبت الفاء و
 كان المخدق فاء كعدة اصلها واعد بكسر الواو وعين نحو الاصل شئ
 بدليل سببه او لا ما نحو يد اصل يدى يرجع الى الاصل عند التصغير اما
 لزوال المفتحة للتصغير اما لم يكن بناء التصغير فمقال في ميزان بالرد لروان
 علمه الانقلاب وهى كسر الهم وسكون الواو وفي باب من الواوى وتاب
 من الواوى بوب وبفتح بالارد لها المفتحة بضم الاول وفي عصا عصية

بالتاء او اصل عصية قلبت الواو ياء او غنت الياء في الياء واما التاء
 فلكونها مقدرة في المذكر الثلاثى والتاء المقدرة في الثلاثى بظهره التصغير
 وانما رد لروان المفتحة وهو فتح ما قبل الواو بالتاء ياء التصغير كما يقال
 في عدة وعيد وعيدة على اى في سببها وفي يديته بالرد الى الكمال
 امكان الياء بدون الرد لعدم الاعتداد ببناء التأنيث لكونها في حكم كلمة منفصلة
 مع بقاء المفتحة وهو الخذف من الفعل في مثل عدة وكثرة الاستعمال في البوابة
 بخلاف حيث في بيت اصل بيت بالتاء فاستخففت بخذف الياء المحركة
 فلا رد لبقاء المفتحة مع امكان البناء بدون الرد وظهره بالتاء في سببها
 ويؤيد لكونها مقدرة في المذكر واما انما انما المفتحة الممكن البناء بدون الرد
 فلا يرجع الى الاصل كما اشترنا الياء كقولنا في قائل الاصل قادر قلبت الواو
 هزقة اسباعا الفعل في التصغير لا يزول المفتحة وهو اعتداله فعلى فلا يرد الى
 الاصل بل يقال قولنا بالهزقة وكثرت وارىط وراث وأودى سم رجل والاصل
 دراث وودى بدون الرد لبقاء المفتحة وهو ان يقع الضمة على الواو بدل الضمة
 حاقا فعدوانت كالاى فلا وجه للرد وتاما التأنيث المقدرة في الثلاثى
 الى اقوال الثلاثة لا يجتمع فرعية التصغير مع فرعية التعدير ولان في التصغير
 بمعنى الوصف كما يجنبه الحقيقة بحسبها بالتاء العربية في تصغير العرب
 والعربية في تصغير العرب والعربى خارجا عن القانون المستطاع على تنوع كلامهم
 والتعريف العربية وعربية الوجهان العربى امرأة الرجل مادته في الاعراب
 والعربى بالضم وليت العربى فالاعراب الذى هو مصدر ملحوظ فيها وان

وان العرب مصدر في الاصل بمعنى الخلق من المصدر لما لا تقدر بناء في الفعل
والعرب والعرب بالكر والضم كانهما لا تقدر بناء فيها فلا يظهر وقيل عرب
وعرب بدون البناء قال في التلخيص لا تقدر في الابعى لا تثبت كما ينبغي
واراد به ما حروفه ثلثة فقط بغريته انه قابل به الابعى و مراد بالابعى
ما حروفه اربعة سواء كان كلها اصولا كعرب او بعضها كعناق و
لا تثبت في الابعى اه اي فاجاوز حروفه ثلثة رباعيا كان خالفا
او سداسيا ويجوز ان يراد به ما حروفه اربعة فقط لان حال ما في
يعلم بطريق الاولي لان البناء اذا لم يثبت في الابعى لظهوره فلان لا يثبت
في التلخيص والسدس بطريق الاولي الا ما شذ من نحو قديمة ووريشة شاذ في
وقيل في الابعى ان المعنى لا يثبت في كل فرد من افراد الابعى الا في هذين الفردين
وكذا انشأ السابق استناد من قطعي التفسير المعنى ثبت في فرد من
افراد تفسير التلخيص الا في هذين الفردين تعامل قبل ان يقدم كما يطلق
على الجملة المحصل اسم بديل ايضا فيقول قديمة في الذي بمعنى الجرم وقديم
في اسم بديل فربما يسهل ما والعكس غير معقول كذا المورد يطلق على ولد الزنا
كما يطلق على الجملة المحصل فيقول في الذي بمعنى الجرم وريشة بالتاء فاقول
ان جمع الفاظ البريات مذكرة غير هذين اللفظين فلا خالفا اخواتها بما
ان في خالفا الرباعيات المؤنثة بثبوت البناء وجه الفعلة يحتمل على
بناء وذلك للتشابه بين التفسير والفلة لا سلم لم الفلة الحفارة ويجوز
ان يرد الى الواحد ايضا نحو كليات في اكلب وجه الكثرة يرداه اقوال

لعدم التام بين الكثرة والتفسير يرجع الكثرة الى واحدة وجوب ان لم
يحدد جمع فلة وان وجد فلكل الخيار ان ثبت ردت الى الواحد وان
ردت الى جمع الفلة واذا ردت الى الواحد يجب عليك ان يجمع بعد التفسير على
ما يتوجه اليقين بالي واليون ان كان من ذكر الفعلة نحو شوبرون في
شرا جمع شاعر بالالف والتاء ان لم يكن منهم نحو مسجدان في مساجد جمع
مسجد وذلك لئلا يخل بالجمع بعد التفسير على ما سبق ان قبل الفلام اتم
كيفية يجوز غلبون بدون الفلة قلنا يحد في التفسير جعله وصفا
بالمعنى فكما يجوز رجال حفر ونحو غلبون ولا يشك في قاعدة التي يجمع كثره
لا واحد ولا جمع فلة له كصا ويد بمعنى الجماعة المعرفة لان الواحد اتم من
الحقيقة والتقدير ومثل عبار يدوان لم يكن له واحد تحفيما له واحد تقديرا
لان ما يجمع على هذه الوزن اما فعلا او فمفعلا وفعلولا في واحدة احد
وايا كان فهو يفسر على فيميل ويجمع بالالف والتاء كعبيدات واما التفسير
بمثل سكارى وحر قيرار لانها جمع كثره ولا جمع فلة لها واحد ها لا يجمع اليون
واليون ولا بالان والفاء فاعلم في موضع فلا يفسر ان على لفظها يجب
استشهادها في قاعدة الرد ولا استناد التام الا ان يقال انها المحصلان عن
القاعدة وترك الاستناد للشرا وتجميع التجميع اي التحقير بعد التجميع
وبعد حذف الريد في الاضافة نوع ماضية ويجوز ان يكون التجميع بمعنى
المرحمة او تحقير الاسم الذي حذف رائدة فالاضافة المضافة المصدر الى قوله
ان اعربت تحذف في ان تحذف مفعلة معلوم واضافة المصدر الى الغاي

مقام القاعل ان اعتبر بناء مجرى والمراد بالترخيم هنا حذف الواو لاجل
التحقيق كما اشرنا اليه في باب النداء وتقول في ذواتنا وتوبا
لما وقع عن مباحث تصغير العرب شرع في تصغير المبنى اللازم لان المبنى العادي حكمه
في التصغير حكم المرب يقال خبثت عنز وتقبلت في لارجله وباريد لا رجل
وباريد فرفه بالشال ومقال وتقول في ذواتنا وتوبا وفي الذي والى الذي
والتي او زيد قبل الاخر بانه وبهذه القاء في ثلث سواكن الاول يا والتصغير
والثاني ذواتنا والذى والى والثالث الف التصغير فقلب الف ذواتنا
فيدغم التصغير فيها وكذا يدغم باد التصغير في الذي والى فيصير ذواتنا والذى
والتي تبدل الكسر فتح في الاخرين وفي التثنية نجفت الف التصغير لتفاد
الكسرة فيقال ذيان وتيان والذيان والذيان والذيان
يخذف الذ وتبدل الفتحة ضم لتسبب الواو اذا الاصل للذيان والذيان
يخذف الف والتصغير فان قبل حذف الف التصغير لم يخذف واو الجمع ولا الف التثنية
قلنا لان التصغير علامة اخرى بخلاف التثنية والجمع فان بعض المتأخرين لا دمج
للذيان بالف التصغير التثنية والجمع ثم الخذف لا لتفاد الكسرة لانها
علامتان متقدتان بلا فائدة مع انه في كان الف في ان يوق مخدفة لا لتفاد الكسرة
لوجوب ان يبقى الفتحة دلالة على حذف الالف وليكن ذلك لان يقال الذيان بالضم
ثم اعلم انه لا حذف في الواو والاء بالتعريف المدللة بزيادة الف بانه وبهذه
فيقلب الف او لا يا ويدغم الباء في الياء فيقال اوليا واوليا واوليا فزيادة الالف
بعد زيادة الباء تعوض عن فتح الساكنة الاولى لانه على تقدير الاكساف بالياء

اعلم ان ذواتنا والذى والى التي تصغر ذواتنا وتوبا
والذيان والذيان ثم يجمع فاسل

الفرض لا يلزم المبنى اوان تصغير المبنى اللازم سماه في رفض التثنية تصغير
الضار بانه لان التصغير هو الالف بالتصغير والمراد بالتصغير وكذا تصغير بعض
الموصولات كمن وماور رفضوا ايضا تصغير اسماء الافعال لتضمنها معنى الفعل
والافعال لا تصغر وكذا رفضوا غير من المرب لتضمنه معنى الالف وتصغير مع وزو
ومن بعد ما كان ففعل وتصغير المبنى العام على الفعل حين عمل لا يقال
زيد صوبير عمر ويقال زيد صوبير المصوب هو المصوب المسمى اه اي المسمى الذي
الحق باخره بانه مشددة للتبني الياء لتبدل المشددة على نية ما اخره بامتداد
الى الجدة عن اى على الياء فالتصغير بعد اى والتسوية بعد اى بدون الياء وحمل
ووجه بعد اى هو الموصوف لا النسب الاسطلاح في الفرض الياء جمع الى اسم المذكر
بلا حطة تجرده عن الياء او بعدم ملاحظة حقوق الياء فلا يلزم اتحاد النسب والتسوية
تأمل احقابت النسب الى الزيادة لانها معنى حادث كالتثنية والجمع تعين التثنية
من حروف الكسرة ولينذر الياء وتعلمها ولينذر الف حذف عن الكسرة والذيان
علامة لكثرة شدة وتللا يلبس بلاء الاضافة قوله الحلقه باخره خرج به الا
ما لم يخرج باخره شئ قوله ياء خرج به ملحق اخره غير الياء قوله مشددة خرج به مخي
غلاي بلاء الاضافة وقوله للتبني يخرج به مخي كرسى اسم الفاعل الثامن وانطبق
التعريف على اسم اخره بانه مشددة متغير به اى حال الى حاله عن معنى الى معنى آخر
الابري ان الاعراب فيملح في الياء كان جاريا يعلم ان بعد اى وبعد الياء
يخرج على الياء وقيل الياء كان اسما وبهذه صار وصفا يعمل في المرب اى
الظهر مخي زيد بعد اى وزيد بعد اى غلام وامرأة بعد اى والمخى قبل

البياء هي الولاية المحضه وبعد هاهنا الشك في النسب لكون الولاية وقد سئل
على احد البيانيين النحوي هذا رجل عيان ورأيت عانيا في النسب الي عني والعبد
يعني وقالوا ان العاق في زندق بدل من البعد والاصل زندق منسوب الى زندق
زرادشت الحكيم الصالح افضل المحدث في الدنيا والاخر **ومن** ان يحذف
منه نادا في نشأه لان ثبوت الفاء يستلزم كسوة العلامة وتأتي
الذكر واجتماع التاني في صفة الموث وثبوت نوني التثنية والجمع او ثبوت
علامتها **البي** يستلزم اجتماع الاعرابين بالحركة والحرف مع ان الغرض من التثنية
وهو اثبات الملاية بيني النسوب والنسوب قائم بالتثنية لا انفعال المور
فيقع لفظ التثنية والجمع ضابطا الا ان يكون عليهما قد اعربا بالحركة فيثبت لانه
الاصل والمقتضى للعدول عنه وانما اعربا بالحرف نظر الى الاصل فلا مساع
للاثبات لاداءه الى اجتماع الاعرابين فلذلك جاء خليلي وخليلا في التثنية
الى خليل لان اسم رجل وقسري وقسري في التثنية للقسمين اسم بلدة جمع قسري
في الاصل وهو الشيخ الفاعل يستعمل بلدة لكثرة التثنية الفاعل فيها لكن اذا اعربا بالحركة
يلزم الا نوني التثنية نحو جاء خليلان والبياء في الجمع نحو هذا قسريين كانت
سنتين بدون العلبة لحذف الا نوني في التثنية والبياء في الجمع اذا انحصر هذا فاعلم
ان الظاهر كان ان تقول وعلامة التثنية والجمع لان المحذوف ليس في النون بلا
علامة كل منهما لكن عدل عنه وقال نون التثنية والجمع شبها على تنزل النون مع
الا نوني او الواو منزهة في عدم التجزئ على ان سقوطها يستلزم سقوط
اخترها وخفض النون بالذكر مع ان التثنية يحصل بذكر اخترها ايضا لكونها مشتركة

بين النون عيني لم يحصل التثنية مع الاختصار مع انه لو قال علامة الجمع لغير المكره
سئل كم منزهة بقوله اذا ثبت في الفعل بفتح الفاء وكسر العين والي فعل بضم الفاء
وكسر العين يجزئ في فتح العين مثلا يجمع الكسرتان مع ان البيانيين مع قلته حروف
الكلمة نحو في عيني ان كثرة الحروف هي ثبوت امر الاجتماع ونحو في عيني
على الاصح وبغيره بفتح بناء على ان تكون التثنية كالتثنية واقا فعل
بكسر تين كابل فيضطر بيان الفاء الكسرة ليجري اللسان على سني واحد وفتح
العين مثلا يجمع الكسرتان مع البيانيين مع قلته حروف الكلمة ولم يتغير في المص
لكن ان الفاء الكسرة في غير ما يفتقر في نحو خيفة خفي **م** اراد نحو خيفة
ما هو على وزن فاعلة مما ليس في العين واللام والمضاعف لان محتمل العين والمضاعف
لا يحذف ياؤه بل يقال في طول ياء وشديدة طو ياء وشديدي لانها اذا حذفت
البياء لم يقبل لم يدغم يلزم خلاف القانون مع الثقل اذا قلبت ادغم يلزم التثنية
مع زيادة التثنية المعتل للام بحكي حكم عقيب هذا والقصور ان نحو خيفة يحذف
فاؤه كما هو الياء ثم ياءه ليفرق من الفاعل ولم يعكس في الموث ثم بفتح العين مثلا
يجمع الكسرتان مع البيانيين وسليقي ثاذا وجزئي اشذ لان في الاول بفتح الشئ
على اصله وان كان على خلاف القانون وفي الثاني عدول به عنه بلا ضرورة **في** وفي نحو غنية
وضريبة واميتة **م** في حق النسب ان يقال في فاعلة وفاعلة بفتح الفاء وضربها من
فعل اللام كغنية وضريبة واميتة غنوي وضروي واصوي ويقال اسوي بالفتح
على خلاف القياس ايضا باسما شعار الماء والبياء وينسب الى الكسرة فتحته لما ذكرت وتقلب
البياء التي هي لام الفعل او مثلا يجمع الياء وبعضهم يقول اميتي ياربم ياء لان فتح

هو من امر الاجتماع وفيما اخبر الف فلان شح عطفا على قول في نحو خذوا ما اخرجتم
ثالثه منقلب عن الواو كعصا او عن الياء كحي او اصلية كحي او اربعة منقلبة
عن الواو كاعشى اصله عشو قلبت الواو ياء ثم الياء الغاء او عن الياء كحي اصله
مرح قلبت الياء الفاء ينقلب الف على النون واو او يقال عصوى ورحوى
ومعوى وعشوى ومرموى لان الانيات المتقاء الساكنين والحذف خلافه
الاصل والانتقال ياء اجتماع الياء واغاييد الاربعة بالنقل لان الاربعة الغير
المنقلبة نحو فيها الوجهان القلب والحذف كما سبقت في الزيادة الاربعة القلب
والحذف **في** او نحو السويبة الالف الزائدة القلب واو انسيها بالالف الاصلية
كجلى ونحو النعام الالف بعد القلب انسيها بالدور واما ما سبقت في الجمع الواو
والياء في مثل دنيا وى مع حمل الباقي على نحو جلد وى والحذف تشبها بالثاني
لزيادة ما كانا سوا زبدت لغرض التانيث كالحق جلى او لغرض الحذف كالحق جلى
في ساكن او ط كجلى واما متحرك كالحق جلى فكا كجلى بلا فرق كما يجب جارى
بالحذف فيجوز جلى وذلك لتسوية الحركة منترك الحرف والمص وضع الرسالة على الاختصار
ومن الياء بالنال **في** وفي الخامسة الحذف لا غير **في** او في الالف مطلقا منقلب او
غير منقلب كالحق اصلية او زائدة لغرض التانيث او الالف تهيى الحذف ولا يجوز
القلب لنقل الحذف ولم ينعرض بحذف السادسة لانه يعلم بطريق الاولى لا بد من نقل
كسرة السين في الالف **في** وفيما اخبر ياء ثالثه **في** كما ينقلب في اخبر الف
شرح ان ينقلب في اخبر ياء فقال وفيما اخبر ياء ثالثه كعمر عوى او يفتح المكسور
ويقلب الياء او او جوب اما الف فتح فلان لا يجمع الكسران مع **في**

قله حرة

قله حرة في الكلمة واما القلب فلان لا يجمع الياء وقد بينا في الثالثة لان الاربعة
يحوي فيها الامران **في** والاربعة كقاضي قاضي قاضى **في** ويجوز الحذف لنقل الالف
والقلب صيانة للحرف الاصلية من وجع عدم بلوغ النقل غاية لكن الحذف اقصى
القلب لرجحان اللغة على غاية الاصلية عند تحقفا النقل قال فكيف لنا بالشرب
ان لم يكن لتادواهم عند الحانوى ولا نقدر **في** وفي الخامسة الحذف لا غير **في** اقول بذلك
بلوغ النقل نهاية فان النقل اذا بلغ النهاية يتعين اللغة ولا يكون غرضها
حتى يثبت الحرف لمصلحة ولم ينعرض بحذف السادسة لانه يعلم بطريق الاولى كسنة
في السقي **في** وفي النصف من المدور او الذي هزمت لثانيته بل هي لام الغمر بدون
ان تنقلب على شئ كقراء على وزن فعال بمعنى القاء يجمع قارى او مع الانتقال ككساء
على وزن فعال اصله كسا بالواو ولم ينعرض لاول لان حاله يعلم من التناظر بين الاولى
زائدة للحاق بدل من الياء كسأه على وزن فعلا بالهمزة فان هزمت للحاق بقدرها
او هي زائدة لان يميز بها المثال لا تقص على المثال الزيد ليعامل به ما يعامل بالزيد
فلما اكتم والاقوال والافائدة لزيادة ما غير هذا يثبت عند الالف على حاله ولا
ينقلب هزمت واو لان الثبوت هو الاصل ولا داعي للمدور عنه وبعضهم يحذف القلب
تشبها بالهمزة الثانية وتقول قارى وكسارى وضرباى لكن القلب في ما هزمت
للحاق كسرة الذى هزمت اصلية فذكر للمدور وهو الانحراف وادراك الازم وهو
عدم كون الهمزة للتانيث ونصب الهمزة على هذه الازمنة قريبة لان الهمزة في الالف
لثانيته **في** وفي غير المنصرف من المدور او الذي هزمت لثانيته كفى بالان
على المدور فان كون الهمزة للتانيث يلزم عدم الصرف فذكر الازم وهو عدم الصرف

وادراك المردوم فلا يرد عليه كسائي بالهز في كساء على المرأة غير منفرقة للعلية
 والثاني ثلث لأن المردوم المردوم في كون الهز ثلثا نيت فلا يرد ما ورد به في
 الحاجب في هذه النسخة تامل جرد في ذكر يادق ابن ابي النعمان نيت على معنى
 الثاني الحقيقة واللفظ في حكم الانقلا ب اذ يثبت جرد حقيقة ويثبت تكرار
 اللفظ في اعماء واجب التثنية الاثبات في سطر العلامه والحذف اخلاصها قبل
 باد التثنية اجتماع اليا ت فقبل واخذ عن اردم المحذور في اذ انست الجمع
 رد الى واحد اذ انست الجمع المردوم في التثنية السالم لان حال جمع الذكر السالم
 قد علم فيما سبق قالوا اعماء ووجه التثنية لان العرض من التثنية اثبات لكل بيت في النسق
 والنسق وهذا تقوم بالنسبة الى لفظ المردوم فيقع لفظ الجمع هنا نقا في التثنية
 حذرا عن وجه التثنية الا يطر عليها التثنية في لاريد بل وجان يقال ساجد
 ومسلماني في التثنية ساجد ومسلماني وعجري الانصارى والاعراب في العلم
 لثلاثين في خصوصين يقال انصارى واعرابي قوله كعربي وصحفي يرد في بعض النسخ
 الى التثنية وصحيفة ثم يحذف التثنية والباء ثم يفتح الكسور فيفتح وهو المظهر في التثنية
 وصحفي وهو المظهر في الكسور فيفتح العرابي في العلم في خصوصين يقال
 في بعض النسخ ايضا اسما العدد ولما انفتح بينهما ان العدد من اى التثنية عبارة وائى
 شئ هو اعرض عن غيرهم وبارد الى بيان كيفية استعمال في الذكر في التثنية قبل اسما
 العدد ما وضع ليقع جوا بالكم فالواحد وما فوقه عدد لان يقال واحد واثنان
 في جوا بالكم في العدد المردوم في نصف مجموع الحاشيتين الاثنتين وما فوقهما فان
 احد الحاشيتين الاثنتين واحد والحاشية الاخرى ثلثة والثلثة مع الواحد اربعة ونصف

الاربعة اثنان فلا ثلثان عدد يكون نصف مجموع الحاشيتين والواحد
 غير عدد لان ليس حاشيتان بل حاشية واحدة **قوله** تقول ثلثة الى عشرة في
 الذكر **قوله** اي تلحق التاء بعد الذكر في الثلثة الى عشرة وتقول عندى ثلثة رجال
 الى عشرة رجال ذلك لان كل واحد منهم مؤنث باعتبار الجماعة والاشكال في قول
 من جاء بالثبوت فله عشر لها عبارة عن الحاشيات وهي جمع مؤنث او مكتبة
 للتثنية من المضاف اليه فاقولهم ثلثة بنات آرى فلان الواحد يبنى آرى لان
 الذكر الغير العاقل قد يجمع بالثنية وانما سخر ساردا في جمع سرور ولو كان الواحد
 آرى لم يشك امر التاء ايضا قال بعض القادس بشر كذا الذكر والمؤنث في لفظ التثنية
 في غير العقلاء ويؤيده قوله بنت محاض اثنى فلو لا الاشتراك فيهما لما قارن بها
 ثلث الصفة ولا تلحق التاء بعد المؤنث ولا تقول ثلثة نسوة وعشرة
 نسوة فرقا بينهما ولم يعكس التحان المذكور على المؤنث في عهد اقتضاء كل منهما
 علامة التثنية يراعى يقتضيه الذكر لرجاءه وبلغ مقتضى المؤنث والواحد
 لغيره يقتضيه لعدمها على القانون المشهور لعدم كونهم في جملة جاريان
 على القانون يقال في الذكر واحد واثنان وفي المؤنث واحدة واثنان واثنان
 فلذلك قال تقول في ثلثة وابداء من ثلثة **قوله** وهو غير المائة والالف **قوله** الخ
 الجور المعز من المائة والالف نحو مائة رجل الف دينار وكذا غير تشبيهها مخي
 ما تار رجل الف رجل ومير جمع الالف ايضا مخي لاف رجل اما جمع المائة فلا وجوب
 في كلامهم ومئين في قوله شاعر ثلث مئين للملك وفي بهار داي وجلت عن وجوب
 الالهام شاذ غير صادر عن الواضع حله عليه انكسر الوزن مع استفاء شرط الجمع

وما قد نزل في الجمع لا يضاف إلى التثنية ولا إلى المجرى وإذا تعدت
إضافة إلى غير تثنية مع ما ليس لها جمل أو إضافة على ما كان قد تعدت
إضافة إلى التثنية الذي يمكن استغناء الإضافة عنه بعد بيان تعدد
الإضافة والتأنيج مع أن جملها يكون فيكون
إيجاز

عن توالي اربع حركات فيما هو مركب بما آخر بجر والسكر في قسم هـ راعون توالي اربع
فتحات فيما هو مركب بما آخر مفتوح والوجه هو الاول لان توالي اربع حركات
محدور فتحات كانت او لم يكن فهم في ذروطة مع هـ راعون توالي اربع حركات
بالا فاعال اتصال بالافعال نفسها المعنى النسبي للحدث او كون معنى نفس
فان الحدث جزء مدلول الفعل وجزء مدلول المشتقات ونفس المصدر
المصدر الاول من الاسماء المنفصلة المصدر قد مر على سائر الاسماء اما لانه اصل
وما قد للبولاق واما لانه اقوى امر للاتصال لان الاتصال بالافعال باعتبار
الحدث وهو الحدث نفس مدلول المصدر هو الاسم الذي يشق من الفعل
اي تؤخذ منه الفعل المراد بالخذ ان ينقل مادة المصدر عن الهيئة المصدرية
الى هيئة اخرى في هيئات المشتقات والفعل مأخوذ من المصدر بمعنى ان مادة
المصدر منتقلة عن الهيئة المصدرية الى الهيئة الفعلية هذا هو اشتقاق
العلمي وقوله اشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسباً في الحروف والمعنى فمر
احدهما الى الآخر اشتقاق العلم لان الواحد انهما بمعنى العلم والاشتقاق العقلي
العلمي بين الضرب وضرب مثلاً ان نقل التناسل في الحروف والمعنى فمر
الى الضرب فالرود مشتق والرود اليه شق منه قال العلماء الكوفي المصدر
مأخوذ من الفعل والاصل هو الفعل يعني ان مادة الفعل منتقلة عن الهيئة
الفعلية الى الهيئة المصدرية كما نقول قطعنا الفضة عن الهيئة الاصلية الى الهيئة
الحاقية ودلائل الغير في مذكورة في المطولات **ق** ويعمل عمل فعلاه **س** يعني
الفعل لكون فاعله دكن الكلام وكون اقتضاه له اشتقاق اقتضاء المصدر لفاعله

ونفسه المعنى السببي الذي لا بد منه من محو يقوم هو به وما يقع هو عليه ان كان
 متعديا اصله في الفعل بخلاف المصدر فانه لكونه فاعلا فضلي يتم الكلام بدون
 رفع في الفعل للمفعول وعلى ان يرفع على الفعل المتأخر منه ان كان الفعل المتأخر
 منه لازما فهو لازم وان كان متعديا الى واحد او اثنين او الى ثلثة فهو
 اي المصدر كذلك ولزوم الفاعل لبعض المشتقات ليكون ركنا في الكلام
 بل لا يجب فلا يلزم كونها اصلا في الفعل كالأفعال فلهذا ذكر شبهة على المصدر
 بعول الفعل فعلا وبعد فعل اي على كعمل فعل ان لا وما فلا لزوم وان متعديا
 فتعديا وسواء كان بمعنى الماضي والحال والاستقبال لانه ما اول بان مع
 الفعل ما صيا كان او غير لان ان مع الفعل اخذ من المصدر احكامه كالفا
 عليه وغيرهما فالصديق اخذ من حكم العمل بطلو نحو عجب من ضرب زيد عجب
 من ان ضرب زيد عجب او من ضرب عجب ازيد بتقديم الفعل اي من ان ضرب زيد عجب
 زيد وعجب عجب من ضرب زيد عجب اي ان ضرب زيد عجب الآن او غدا او لكونه متعديا
 بان مع الفعل فلا علة مرفقا باللام كقولك كبرت فلما تكلمت عن ضرب مسمعا فان
 قيل فليكن علة قليل عند الاضافة لان ان مع الفعل لا يضاف قلت بينهما
 وفي ذلك لا مغير الصورة والمعنى بغيري حلت والاضافة بغير المعنى فقط لان
 قيل لم يفسد من المصدر للارام ايضا قلنا لا مفسد من المصدر المتعدي مثال
 في الجملة لان على المتعدي وجيبا الرفع والنصب يخفى على اللزوم وهو الرفع
 يضاف الى الفاعل اهـ اي يتشاق المصدر لكونه اسما الى فاعل ويسبق المفعول ينصب
 ان ذكر نحو عجب من ضرب زيد عجب مرفوع المحل وان كان مجرورا اجب اللفظ فلهذا

كانت قبل ان كانت العلة اصله المتعدي والمصدر كذا في اللفظ
 من الكلام من ان يكون بعض المشتقات اصلا في الكلام كالأفعال
 للزوم ذلك فانها لا تكون بغير الرفع وسواء كان متعديا الى
 الفعل للزوم ذلك فانها لا تكون بغير الرفع وسواء كان متعديا الى
 الفعل للزوم ذلك فانها لا تكون بغير الرفع وسواء كان متعديا الى

يجوز الرفع في توابع نحو عجبني ضرب الجمل اذا حاد بالرفع والى مفعوله ايضا فيبقى
 الفاعل مرفوعا ان ذكر نحو عجب من ضرب زيد فمرفوع مجرور واللفظ ينصب
 بحال لكونه مفعولا فيجوز نصب توابع اجراء على المحل نحو عجبني ضرب زيد
 اسار زيد وانما قلنا ان ذكر الفاعل والمفعول لان ذكرها المصدر غير لازم
 اجاءا فردد ما ذكرنا وبيضا في ايضا الى القيام مقام الفاعل نحو عجب من ضرب
 زيد اي من ان ضرب زيد ويمكن ارجاعه في قوله وبيضا الى الفاعل لان القيام مقام
 الفاعل فاعل عند الضرورة قوله تكلم غلبت الروم وهم من بعد غلبتهم سيفلون
 على محل على كل من الاضافات اثنت على اضافة المصدر الى الفاعل اي غلبت
 الفارس الروم على قراءة بناء المعلوم في غلبت وهم والفارس من غلبتهم بعد
 ان غلبوا الروم على حذف المفعول سيفلون بالبناء المفعول في سيفلون
 اي للروم وعلى اضافة المصدر الى المفعول والمعنى وهم والفارس من غلبتهم
 اي من بعد ان غلب الروم وهم والفارس على حذف الفاعل سيفلون اي
 للروم وعلى اضافة المصدر الى القيام مقام الفاعل والمعنى وهم اي الروم من
 بعد غلبتهم اي من بعد ان غلبوا الفارس سيفلون الفارس على حذف المفعول
 وعلى قراءة بناء المعلوم في سيفلون وقراءة بناء المحل غلبت الفارس
 عليه محمول اما عدم تقدم الفاعل فظاهر اما عدم تقدم مفعول ان عدم تقدم
 مفعول فلا مآول بان مع الفعل كما اشترنا اليه وهو ان مع الفعل مصدر
 لا يتقدم عليه محمول فالمصدر لا يتقدم عليه محمول وبعض المتأخرين جواز تقدم الظرف
 عليه متدبا بانه مع مفعول ضعيف يكفيه راحة من الفصل وبانه مع الاشياء كالجور

فلم يكن حكم لا يكون بغيره فيكون ان يتقدم عليه مع اشتاع تقدم غيره كان يقال
 اعجبني اليوم فمركب الجهر يورجولون مثل ذلك لو قرع في كلامهم على افعال
 وكون المذكور مفسرا في اعجبني فمركب اليوم فمركب قوله على افعال هو ما شق من يفعل
 في قام به الفعل مع الجرم عليه الحركات واسكنات وعدد الحروف ويظهر
 بافعال التفصيل لان المراد بالفعل مأخذ الاشتقاق كالنظر في ضارب
 وافضل شق من يفصل في قام به الافضلية لاني قام به الفضل الذي
 هو مأخذ الاشتقاق تامر ولا مكان استغادة هذا المعنى من لفظ اسم الفاعل
 لم يعرف المصنف بالاشارة اللفظ على تفرع لئلا يطول الكتاب والله اعلم
 بالصواب **قوله** يعمل عمل يفعل من فعل اذا كان بمعنى الحال اهـ **قوله** يعمل يفعل
 عمل البني هو للفاعل من المضارع لا اشتقاق منه قوله من فعل لا يعمل عمل
 البني للفاعل اما كان بل يعمل عمل الذي هو اسم الفاعل مشتق من فاعلية
 بعمل عمل يفرق في رفع الفاعل ونصب المفعول وذا صيغ يعمل عمل به في رفع الفاعل
 ففعل في اذا كان بمعنى الحال او مستقبل بمعنى ان عمله عمل يفعل مشتق من ان يكون
 عملين علم بمعنى الحال او مستقبل باذاعة التكلم في بالقرينة اول ما بات بها
 وذلك للذات المضارع لفظا فلو كان بمعنى الحال او مستقبل لدار معنى فيبقى
 الوازع فيقول على العمل فيعمل بخلاف ما اذا كان بمعنى الماضي نحو زيد ضارب عن آل
 او زيد به زمان مستمر نحو مرت بن زيد مالكة العبد فانه لا يوازاه بينه وبين
 المضارع معنى فلا يعمل نصف الوازع لانه لا يوازى المضارع في الآمن جرته
 اللفظ ولا يوازى الماضي الآمن جرته بل يجب الاضافة مع معنى خلاف الكسائي

فانه

فانه يجوز علم مطلقا سواء كان بمعنى الحال او مستقبل اوله يكتسب بقوله
 تعام وكلمهم باسط ذراعيه بالوصف فان باسطا على ذراعيه مع وقوع البسط
 في الزمان الماضي قيل نزول الآية ويقولهم جاني الضارب زيد المسمى بغيرهم
 زيد معطوف على ذراعيه المسمى بالجراب عن الاول ان باسطا يريد به حكاية حال ماضية
 فهو بمعنى الحال في الجملة وعلى سبيل الحكاية وعلى التماس اسم الفاعل اذا دخل اللام
 صار فعلا في صورة الاسم لان اللام فيه يوصل الوصل لا بد من صلي
 والصل لا يكون لاجل وهو اسم فاعل وهو يوجب الاسم اي اسم الفاعل
 وفيه القوة الفعل فيكون فعل في الحقيقة سواء كان بمعنى الحال او مستقبل اوله يكتسب
 لكن بغيره في الصورة الاسم اصلا لفظ لئلا يدخل عليه صورة اللام وان لم يكن للمترين
 ان درهما مشوب بفعل مقدرا واعطى درهما لاسم الفاعل **قوله** الا اذا اريد
 حكاية قال ماضية مشتق مفرغ **قوله** لا يجوز عمل ماضية بمعنى الماضي كل وقت زمان
 الا اذا اريد او الا وقت ارادة حكاية حال ماضية منه فانه يعمل لكونه بمعنى الحال
 في الجملة وعلى سبيل الحكاية كقوله تعام وكلمهم باسط ذراعيه باسطا فان البسط
 وان كان واقعا قبل نزول الآية الا انه لو ورد في مورد الحكاية فنزل في
 الحال وعمل في المفعول كالأدب بمعنى الحال تحققتا علم ان الفرق بينه اذا كان بمعنى
 الماضي لم يرد به حكاية حال ماضية هو ان غرض التكلم في الآية ان يجر السامع
 عن الواقع في الماضي فقط وفي الثانية ان يجر عن الواقع فيمع ارادة ان يكون السامع
 يراه بوسط الصيغة يعني ان المقصود اعادة البسط الواقع كلب الصياح الكلف
 بكون ان يلاحظ ماضية وانقصاؤه فيكون السامع كانه يراه بوسط الصيغة

لأن صيغة اسم الفاعل حقيقة في الواقع في الحال اتفاقا وفي الماضي مجازا عند
 البعض في الاستقبال مجازا اتفاقا **وعلم** أن علمه شرطها أيضا عند نخبة البصرة
 بأن يعمله على مبتدأ محذوف يضارب غلامه **علم** أو على موصوف محذوف في زيد الضمان
 غلامه **علم** أو على ذي الحال محذوف في زيد ركبا أو على حرف استفهام محذوف في
 الزيدان أو على حرف نفي محذوف في ما قيام الزيدان خلافا للجملة الكوفية والاختصاص
 البصريين فانه لا يشترطون الاعتقاد وبأن لا يكون موصوفاً وتقتصر الأفعال
 هذا يضارب غلامه لا يزيد ولا يضرب **علم** لأن الفصل لا يوصف لا يصف
 وليس على الأفعال **علم** **وقد** لكم المفعول وهو مشتق لذات من يقع عليه الفعل
 ولا مكان استفارة هذا المعنى من لفظكم المفعول لم يعرف به **قد** يعمل عمل يفعل
أه أو يعمل عمل المضارع البني للمفعول لأنه مأخوذ منه في من فعلي أو لا يعمل عمل
 مطلق المضارع البني للمفعول بل يعمل عمل المضارع البني للمفعول الذي هو اسم
 المفعول مشتق منه فضرر يعمل عمل يضرب وهو رفع المفعول لقيامه مقام الفاعل
 فتح زيد مفعول غلامه كغير غلامه ومعلوم يعمل عمل يعمل وهو رفع المفعول الأول
 لقيامه مقام الفاعل ونصب **علم** محذوف فاعلما وزيد معلوم غلامه فاعلما ولو جازات
 يعمل عمل مطلق المضارع البني للمفعول لما جاز أن يعمل مفعول يعمل **يكن** إذا
 دعي ما تلون عليه فاعلما العمل يعمل من فعل مرفوع وبأن يكون بمعنى الحال
 أو الاستقبال وبأن يعتمد على صاحبه أو على حرف افتق أو على حرف استفهام
 وبأن لا يوصف ولا يصغر وإذا دخله اللام يتأخر في الأزمنة الثلاثة في عمله
 تح فاعلما في موصوفاً **علم** وأن لا يكون مفعلي الحال أو استقبال يشترط عمله أيضا

عند الكسائي وأن الكوفيين لا يشترطون الاعتقاد لعمله أيضا والمصنف
 بعض الشروط في اسم الفاعل استغنى عن القرض لذلك بعض اسم المفعول
 لكونه مفعلي حكم المقابلين أو التماثلين **وقد** الصفة التسمية وهي ما استق من
 فعل لازم ليدل على دوام قيام المأخذ بالذات دواما واقعيا أو قصدا بغير
 جاز على يفعل من خطه وصيغ متخالفه بحسب السماع كركم وضع غير هاكلها
 من وفتة يدل على الدوام كصنع المصنوع الدلالة على الرمان الماضي وصيغ الضلوع
 في الدلالة على ثمانين ومثل الواجب الدائم والمستمدة بالاصبع على دوام قيام
 المأخذ بل الدوام نفس المأخذ ومزاجه تامل في الوضع صيغ هذه الصيغة للدوام
أه إذا قصد حدوث المأخذ قليل كالحسن لا قضاء لفعل المدلول بغير الدال
 وانما سميت مشبهة لأن لها شبهة بالعلم الفاعل في الدلالة على قيام المأخذ
 بالذات وفي التبع وغيرهما **علم** علمها كعمل فعلها وهو رفع الفاعل فعمل
 أو لا توجد لأن الدوام ولذا لا تسمى على الدوام لا يشترط عملها بأحد الثمانين
 لأن ما يقرن بالرمان يكون الرمان معياره ولا دوام للرمان لأن وجوده جزئي
 منه مشروط ببقاء آخر فلا بدوم ما يقرن به لعدم دوام معياره وهي آلة
 على الدوام فلا يشترط عملها بأحد الثمانين لكن يشترط بالاعتقاد وبأن
 لا يوصف ولا يصغر **علم** أن هذه الصفة اما معرفة باللام او مجرورة عنها
 وعلى كلا التقديرين مفعولها مضان او معرف باللام او مجرورة عنها فالجوع
 في ستة وكل من الستة اما مرفوع او منصوب او مجرور ففرض الستة الثلاثة
 مرفوعات وست منصوبات وست مجرورات فالجوع ثمانية عشر قسما

هذا هو السؤال المقدر كان قبل ذلك في العلم بالعلم والاداء
 والمشتق منها مشتق من الدوام يدل على الدوام فيصنف على المأخذ
 المأخذ فاعلها فعلها المأخذ **علم** علمها كعمل فعلها وهو رفع الفاعل فعمل
 على الدوام في ظرفي الفاعل المشتبه بالذات الستة من الستة
 على الدوام والمشتق من راد فاعلها هو المأخذ الاستفاد

تسعة للصفة المجرورة عن الأسم وتسمى للفرقة بها اثنان من أقسام المعرفة
باللام من قسم المجرورات التي لا توجب متعان وواحد من أقسام المجرورة
عن اللام من قسم المجرورات أيضا مخلو وهو حسي والآخر جواز فيقسمت
عشر وما فيه من واحد للموصوف في الصفة أو في مفعولها أحسن حصول المقصود
المقصود وهو الربط بدون زيادة عليه وما فيه من حصول الربط
بالحسن الذي لا يدعى المقصود لأن الربط يحصل باجتماعها فلا حاجة إلى التكرار
ومان غير في اصطلاح لعدم الربط حتى رفعت بها فلا ضمير في الامتناع بقدر
الفاعل فان وجد الضمير مفعولها فاحسن ولا فقيع وان نبت او جرت بها
ففيها ضمير للموصوف لا امتناع خلقها عن الفاعل فان وجد مفعولها ايضا فاحسن
ويجوز أن لا يكون أحسن علم ان الرفع على الفاعلية وانصب المعرفة علم
التشبيه بالمفعول وفي التكرار على التميز والزيادة **قوله** وأفعال التفضيل هي
ما تشق من فعل للموصوف بزيادة على غيره لم يعرف به لأنه يمكن ان يتركز في
من لفظ فعل التفضيل **قوله** لا بعرف الظاهر **قوله** وذلك لأنه لا يجرى على
من فعله المسمى لأنه يدل على زيادة للموصوف في الصفة على الغير كما فسر في زيد
افضل من عمرو فانه يدل على زيادة زيد في الفضل على عمرو ومخلو فيفضل فانه لا يدل
على زيادة شخص الفضل على آخر فالأمر على قوله من جهة المعنى لا على الظاهر الذي
هو مفعول قوله لا بعرف فإلّا عامله هو لا إذا كان جارا بالشئ وهو المعنى الثاني
لذلك الشئ مفضل باعتبار الأول على تعبا على غيره متفيا فانه يعالج في الظاهر
نحو رأيت رجلا أحسن من الكحل في زيد لأنه لا يجرى على الشئ يقعده بالجرى

فان قلت ان الاستغناء عن الاسم والضمير ليس فيهما
حسن اصطلاحا والمفعولات التي لا توجب متعان والاحسن
واليس فيها فليجوز ان لا يكون في المفعولات التي لا توجب متعان
والاحسن واليس فيها فليجوز ان لا يكون في المفعولات التي لا توجب متعان
اقسام الصفة المجرورة عن الأسم وتسمى للفرقة بها اثنان من أقسام المعرفة
باللام من قسم المجرورات التي لا توجب متعان وواحد من أقسام المجرورة
عن اللام من قسم المجرورات أيضا مخلو وهو حسي والآخر جواز فيقسمت
عشر وما فيه من واحد للموصوف في الصفة أو في مفعولها أحسن حصول المقصود
المقصود وهو الربط بدون زيادة عليه وما فيه من حصول الربط
بالحسن الذي لا يدعى المقصود لأن الربط يحصل باجتماعها فلا حاجة إلى التكرار
ومان غير في اصطلاح لعدم الربط حتى رفعت بها فلا ضمير في الامتناع بقدر
الفاعل فان وجد الضمير مفعولها فاحسن ولا فقيع وان نبت او جرت بها
ففيها ضمير للموصوف لا امتناع خلقها عن الفاعل فان وجد مفعولها ايضا فاحسن
ويجوز أن لا يكون أحسن علم ان الرفع على الفاعلية وانصب المعرفة علم
التشبيه بالمفعول وفي التكرار على التميز والزيادة **قوله** وأفعال التفضيل هي
ما تشق من فعل للموصوف بزيادة على غيره لم يعرف به لأنه يمكن ان يتركز في
من لفظ فعل التفضيل **قوله** لا بعرف الظاهر **قوله** وذلك لأنه لا يجرى على
من فعله المسمى لأنه يدل على زيادة للموصوف في الصفة على الغير كما فسر في زيد
افضل من عمرو فانه يدل على زيادة زيد في الفضل على عمرو ومخلو فيفضل فانه لا يدل
على زيادة شخص الفضل على آخر فالأمر على قوله من جهة المعنى لا على الظاهر الذي
هو مفعول قوله لا بعرف فإلّا عامله هو لا إذا كان جارا بالشئ وهو المعنى الثاني
لذلك الشئ مفضل باعتبار الأول على تعبا على غيره متفيا فانه يعالج في الظاهر
نحو رأيت رجلا أحسن من الكحل في زيد لأنه لا يجرى على الشئ يقعده بالجرى

على السبب يمكن علم في الظاهر بكونه متفيا يقع في موقع الفعل او حرفي انتهى من
دواخل الفعل فيقوم على العمل فيعمل في الظاهر مع انه لو لم يعمل في السبب لم يقع
على لا ابتدأ ورفع الفعل التفضيل على الجرته وتعمل في المبدأ ما عني السبب في قوله
بين العامل وهو أحسن ثانيا وبين مفعول وهو متعان جاني وهو الكحل لكونه مبتدأ
واحسن في قوله تعلم الخبر بين أحسن الشئ احدا ما في من باب الأفعال لا الفعل
تفضيل ونصبه في قوله الشاعر واضرب رسا بالسوق في القوائس منصوب
يفعل مقدر سدول عليه با ضرب او هو يضرب اي يضرب القوائس بالسوق فلا
يقال مرتب بجره فضل منه ابو اي جرح افضل على ان يكون صفة دجول برفع ابو
على الفاعلية اما اذا وقع ابو على البدائية ورفع افضل على الجرته مقدما
حكما لا يظن المبدأ فلا مجال لجره **قوله** ويلزم التكرار من وذلك لأنه لا بد له من
مفضل عليه لبيان ذلك اذ ما كانت من نحو زيد افضل من عمرو الثانية الاضافة
نحو زيد افضل القوم واثنا عشر لأم العرب كقولك زيد افضل من عمرو باللام
أي العرب والمفضل عليه كقولك اذا حصل البيان ما حذر من الجمع الاضرب فاذا
استعمل مع من لا يستعمل مع الاضافة واللام فيلزم التكرار في تصور تعريفه باللام
او الاضافة وهو لا يستعمل معهما من قوله وليست بالاكثر حتى لبيان
المفضل عليه هي كالتى في قوله انما البطل الشجاع من بينهم والمعنى وليست بالاكثر
من جهة المعنى زيد مثلا من بين القوم الفلاني فليس الاكثرية بالنسبة الى زيد لا
بالنسبة الى القوم فالقوم يعنى على الشئ الداخلة عليه ليست بيان المفضل عليه
تأمل من حق تأمل **قوله** فاذا فارقته فالتميز باللام او الاضافة اي اذا فارقته

ولكن سلنا انما فعل تفضيل فانتصاب احدا
بقدر ان يحصى احدا كقولك

كلية من الفعل التفضيل او المسموع مع من لا يظن ولا يتدبر اما التعريف باللام
او الاضافة لزم نحو زيد افضل وريد افضل الى حال يحصل بيان التفضيل عليه
بالحدوثها بين الطرفين بعد انشاء الطريق الثالث وكلا الطريقين من جهة
التعريف ولا يرد قوله تعالى الله اعلم السراخفي وقوله الله اكبر قول الشاعر ان الذي
سكن السماء بني لنا وعائنه عز وجل واوله لاذ من مقدرة والمعنى ويعلم اخفي من السرا
وهو اكبر من كل شئ ودعاؤه عز وجل واوله من دعاء كل بيت واذا ارغى سمعكم ما لم يكن
فاعلم ان في استلزام مفارقة شئ آية تعريف باللام او الاضافة نظر الا انه يجوز
ان يضاق الى التكرار نحو زيد افضل رجلا فيقع على مكانة والتوجيه في الاضافة
لا يضر في المثال في مفضل فالتعريف باللام او الاضافة باعادة الجار والمفعول
امكن في توجيهه ان يقال اراد بالتعريف معنى يعمل التعريف والتخصيص شأنه
الجواز وبني الامر على الاعمال اعلم كما هو دأب في هذه المسألة او اختصار
وما دام متكلمه او يستوفيه المذكور والاشارة في الاشياء والجمع وقت استعمال
مع من ذكر اللزوم وهو التكرار واللام هو استعمال مع من جاز ارادة اللزوم
على ما هو طريق الكناية ويقال زيد افضل من عمرو وزيد ان افضل من عمرو واللام
افضل من عمرو وهذا اجل من دعوى المهن وان اجل من دعوى المهن وات اجل من
بلغت الافراد في الكل واللام من احدها انه يشبه صيغة التجمع في الوزن والمبالغة
فكل لا يتفرق في صيغة التجمع لا يتفرق هذا والاخر ان كل من كثر منه للمزاج عند
مغاورة اللزوم والاضافة فتخلل العلامة بينهما كتحلل الفاصل بين العاصي
حالها والمغايرة عليها اي على كلمة من افراد علامة الشئ من الشئ فيلزم لفظ المفردة

المذكر

المذكر مع توادد عوارض التشبيه وغيرها على الموصوف **او** اذا عرف باللام ان شئ
وجع نحو زيدون الافضلان والمزيدون الافضلون وهذا التفضيل الهندوان
المفصلان والمهندات المفصليات او التفضيل وذلك لقوة اسمية بدخول اللام وضعف
شابهة فعل التبع ومغايرة كلمة من المانعة عن التفرق في عوارض التشبيه وغيرها
قال الله تعالى بالآخرين اعمالا **او** اذا اضيف ساع في الامر ان اذا اضيف وقصد
زيادة موصوفة على المضاف اليه في الامر ان المطابقة وعدم المطابقة اما
المطابقة فلان في المرفق باللام واما عدم المطابقة فلان في المرفق باللام فيكون
المفضل عليه نحو اذا اضيف ولم يقصد زيادة موصوفة على المضاف اليه بقصد
زيادة مطلق واخفيف لجزء التوضيح لا لبيان التفضيل عليه وجبت المطابقة على الناقص
والاشياء اعدل لا يبي من وان الناقص والاشياء الاشياء في بني مروان اعدل
من القادس سواء كان في بني مروان عادي غيرهما او لم يكن بل انما اضيف
لجزء التوضيح نحو ان لا يشترك بقدر الاوضاع في هذين السمين وكقولنا محمد افضل
قريش او محمد اناسي قريش افضل من مكة والاشياء فاضافة للتوضيح لا لبيان
في اسم المرفق بقدر الاوضاع وانما وجبت المطابقة لقوة اسمية الاضافة
وعدم تشابهه بالمر في معنى ذكر المفضل عليه محققا **باب** في بيان
ان يدخل قوله **او** كلمة جار دخول قد وحر في الاستقبال السين وسوف في الجوانب
عليها واتصل به المرفق او يمكن ان يتصل به المرفق في الجوانب لان المتكلم
يشمل الافعال والصفات والظروف واسماء الافعال كلها فحالة الارباع لا
اللفظ فانه في اللغة لا يطلق الا على البارز لان الحسنة ككذب يتصل بشئ بقرينة

والاضافة لزم نحو زيد افضل وريد افضل الى حال يحصل بيان التفضيل عليه
بالحدوثها بين الطرفين بعد انشاء الطريق الثالث وكلا الطريقين من جهة
التعريف ولا يرد قوله تعالى الله اعلم السراخفي وقوله الله اكبر قول الشاعر ان الذي
سكن السماء بني لنا وعائنه عز وجل واوله لاذ من مقدرة والمعنى ويعلم اخفي من السرا
وهو اكبر من كل شئ ودعاؤه عز وجل واوله من دعاء كل بيت واذا ارغى سمعكم ما لم يكن
فاعلم ان في استلزام مفارقة شئ آية تعريف باللام او الاضافة نظر الا انه يجوز
ان يضاق الى التكرار نحو زيد افضل رجلا فيقع على مكانة والتوجيه في الاضافة
لا يضر في المثال في مفضل فالتعريف باللام او الاضافة باعادة الجار والمفعول
امكن في توجيهه ان يقال اراد بالتعريف معنى يعمل التعريف والتخصيص شأنه
الجواز وبني الامر على الاعمال اعلم كما هو دأب في هذه المسألة او اختصار
وما دام متكلمه او يستوفيه المذكور والاشارة في الاشياء والجمع وقت استعمال
مع من ذكر اللزوم وهو التكرار واللام هو استعمال مع من جاز ارادة اللزوم
على ما هو طريق الكناية ويقال زيد افضل من عمرو وزيد ان افضل من عمرو واللام
افضل من عمرو وهذا اجل من دعوى المهن وان اجل من دعوى المهن وات اجل من
بلغت الافراد في الكل واللام من احدها انه يشبه صيغة التجمع في الوزن والمبالغة
فكل لا يتفرق في صيغة التجمع لا يتفرق هذا والاخر ان كل من كثر منه للمزاج عند
مغاورة اللزوم والاضافة فتخلل العلامة بينهما كتحلل الفاصل بين العاصي
حالها والمغايرة عليها اي على كلمة من افراد علامة الشئ من الشئ فيلزم لفظ المفردة

زيد ضرب بل القول بالانفعال في مثل اصطلاح نحو واما الثانية الساكنة لثقل
 على ثانياً الفاعل وقد بدى الساكنة لان الحركة في خواص الهمزة لم يعللها
 المتعادل الفاعل وخفة الهمزة في مثل ضربت عارضة لا بسبب واما بعد
 المحذوف في مثل وعناد لم يعلل عانته السبب اختصاص هو لاء بالفعل هو ان
 قد تميز الماضي من الحال لا بتقليل الفعل في المستقبل وهذا لا يتعلقان الا في
 الفعل وفي اختصاصه في الاستقبال هو انه لا يخص في بين الحال والاستقبال
 بالاستقبال وهذا ايضا لا ينقل الا في الفعل وفي اتصال الضمير المرفوع البارز هو انه
 لا اتصال بمروره اقوى فلا ينقل الا بالاقوى لان اتصاله بغير الفعل يؤدي
 في مثل عاربان وضاربون الى اجتماع الالفين والواويين لان هذين
 الالف والواو وحرف اعرا ليعبرهما بالعلوم نحو رايت ضاربين و
 ضاربين فلا بد من الالف والواو في مثل هاتين الواوين هما كسر
 للدلالة على كون السكون جماعاً والالف يقال يا قوم مهوا ويا قوم مهوا
 اذا حطت هذه افعلا فاعلم ان كل من الخواص المذكورة غير شاملة بجميع افراد
 ذي الخاصية وفي اتصال المرفوع البارز فانه خاصة شاملة بجميع افراد
 نحو ضاربين ويا قوم واما قد فلا تدخل الامر والسين وسوف لا يدخلان
 غير المضارع واما الثانية الساكنة لا تدخل غير الماضي وبعض الجواز ان لا تدخل
 المضارع لكن النبريق لا شمولاً على خاصة شاملة مطرد ومنعكس يتغير من العوارض
 الفارقة بحيث يستقيم الرفع على ان كل ما وجد في احد العوارض الفارقة فهو
 على الحدود وان الحدود لا يخلو عن احد العوارض **بور** واضافة الماضي المضارع اهـ

قدم الماضي لخرجه عن الزايد وكونه اسبقاً باعتبار الزمان والمضارع لكونه مأخذاً
 الامر قد تقدم التقدير لكونه وجودياً او كثر قوله وجعل بين الفعلين متغايراً
 لكونه مغيراً عن الاصل مع تغير معوله بحيث عن كيفية واحواله واخر الافعال
 الناقصة عن افعال التعليل لنقصها من افعال المقاربة عن الافعال
 الناقصة لكونها انقصت انقرف من الافعال الناقصة لاختصاصها بغيرها بان يكون
 مضارعاً وقد قدم باب المدح على باب التعجب لانه في عارفين اكثر من غلغلة وترك العطف
 لا يرد لها على عطف التقدير **بور** الماضي في النقص الاول من الاضمار الماضي قوله هو
 الذوق على حدث وزمان قبل زمانك الى مادية على حديث وسهية على زمان قبل
 زمانك او قبل نكلك سواء تنطبق الزمان التكلم لم ينطبق دلالة بالوضع يخرج
 ما دل بهاض نحو زيد ضارب ع واما في ما دل بالوضع ونحو تعارض نحو نعم و
 عسى ولم ينقض بقيد الوضع اعتماداً على انقراض المطلق الى الكاسر وهو الدلالة بالوضع
 ونحو تخصيصه بالغيرين بالماضي المتفرق ولم يفرق في الزمان الماضي بدله في زمان قبل زمانك
 لتلازمهم بقرين الشيء بنفسه **بور** وهو يبنى على الفعل ما البناء فلانه الاصل الافعال
 والمركبة مع السكون اصل في البناء لا ازم فلان له ادنى مشابهة بالاسم في الحركة
 نوقر اعلى ذلك الشابهة حقه واما الفعل فللخفة **بور** الا اذا اعتذر له مشي مفرغ
 اي يبنى الفعل كل اوقات وزمان الاوقات ان يعترضه بعض عليه ما يوجب كونه
 اوضه اما السكون فبالاعلا نحو غرا ورشي الاصل غرق ورشي قلبت الواو الياء
 الفاء باتصال المرفوع في الحركة البارز نحو ضربت وانما وجب هذا الاتصال السكون لثقل
 يتوهم للمركبات الاربع فيها هو كلمة واحدة ولثقل في الحركة بين الفعل وبين فاعله

الذو هو كجرحه ولما انقضت قلنا ان الواو والضموم في مثل غفر المحذوف والنقص
في مثل رصوا السلاطين يخرج من الكسرة الى الفتح او انقلاب الواو بباء **ق** المضارع
وهو ما اعتقبت صدره احدى الواو ويد معنى الاعتقبت الواو والاربع ان لا يوجد
في اول المضارع اكثر من واحد وان لا يخرج المضارع عن جبرها وهي الواو والاربع الهمزة
التي هي علامة التكلم وحده وقاد الخطا في الغيبة في التثنية وباء الغيبة ونون التكلم
مع الفيراما احيى فيله احدى الواو ويد بغير عن الماضي ولم يعكس في الماضي باعتبار
الزمان والقرن سابق فاخذته ونقيت هو لا ملل زيادة لان بعضها من حروف التثنية
وهو لا يابو بعضها بديل منها كالهمزة والتاء فان الهمزة بديل عن الالف والتاء بديل عن
الواو وبعضها يشترط في التثنية في سهولة التلطف وهو التثنية وهي الحروف اللين
كثيرا في الكلام اذ كل ما تلتطفه تلتطفه ايقا بانفسها او بابعاضها اعني الحركات
او بانفسها او بابعاضها معافى كثيرة وورعها الشق بالزمان وخفيت الهمزة بالتكلم
وحده لان التكلم وحده لان التكلم اصل الهمزة الف في الاصل فاستقر بالاختلاف
او لان التكلم اقوى الهمزة ايضا اقوى فاستقرش الاقوى بالاقوى وخفي التاء بالخطا
تذكر الواو تانيا لانها بديل عن الواو لئلا يجمع الواو في المضارع ويجز وجل الباقي
عليه بوالواو تاء كثيرة كلامهم كثرات اصله وراثة وتجانس الاصل وجاءه الواو
من شدة الخواج والمخاطبة الى الكلام التكلم فاستطاع اياها وخفي بقاء الغيبة
لكن تمانى وسط الخارج والغائب فكبر دأثر بين التكلم والمخاطبة والمعدول الى التاء في
الغائبة والغائبين لئلا يطلب با الغائبين والغائبين **ك** بالخطا في الهمزة
عنها في جمع التثنية لعدم الالتباس اذ جمع الدال بالواو والواو هنا وزيادة اليد فيتم

الاسماء الله تعالى قد ان الله يقضي بالحق بناء على كل اسم من اسماء مذكور غائب
يعني انما ليس علامة التانيث وبسببها التكلم الخطا لا يعني بالغائب الا ما ليس في
التكلم الخطا لا يعني بالغائب الا ما ليس في التكلم الخطا وان كان ذات الله تعالى
عن الذكورة والتثنية والغيبة لانها من صفات الاف اسم هذا اذا فسر الغائب لا يرى
مخايب جسماني كما ورد الجذر افعلا ففسر الغائب لا يرى مطلقا بحجاب جسماني وبحجاب
الكبرياء فعدم اطلاق الغائب عليه محذور عدم الاذن ان يفكر الغائب لا يرى مطلقا و
لا يطلع على ما جرى بين التكلم والمخاطبة لا يعني لاطلاق الغائب عليه لانه لا يكون
من محو والتثنية ان هو لا يعرف وهو اقرب اليهم من جيل الوريث وخفي التثنية
بالتكلم مع غيره اي بالتكلم الذي قارنه فرد وفروا ان فصاعدا من المخاطبة من
الغائب ومنها جميعا لانه كان عالما في الماضي وجعل في المضارع كذلك لئلا يفتقر
نحن او نقول لم يبق من حروف التثنية شيئا غطيت اياه بدون الاستعانة بالكتابة
وطرير اذ التثنية في التكلم وحده تنبها على جلالة وعظمت وعلى تنزله منسلة جمع
كثرة وعلى انه يصدر من ما يصدر عن الكثير من الآثار والافعال منه قوله تعالى نحن
نفتق عليكم **ق** ويشترك في الماخرا **ك** ويشترك الزمان الحاضر والمستقبل المضارع
عند الاطلاق من غير قرينة بالنسبة الى السامع على معنى ان الحدث الذي هو الجذر
مدلوله كالضرب في يضر زيد يحتمل ان يكون مراد التكلم وقوعه في الحاضر وان يكون
ساق الكلام لان ان يكون وقوعه في المستقبل ويقع سوق الكلام لحضوره
شان سائر المشتركات وما يشترك بمعنى ان التكلم قد ساق الكلام لهما جميعا
في اطلاق قطعها لان المشترك لا يستعمل باعتبار المعين ولا يلزم التكلم تعيين المراد

٧٤

باللفظ فيلزم على المخاطبة ثم مراده على التقطع بل اللزوم عليه فهم محقق اللفظ سواء
كان مراده اوله او لم يكن ولهذا قالوا **وسمع** المشترك قصدا لابهامه ولو اطلقوا باراد
المعنيين جميعا لما كان فيه الابهام قطعا وقيل **سبب** الدهور عن الوضع الاول
وقيل بعد الوضع ثم اعلم ان بعضهم على انه حقيقة في الحال بخلاف مستقبل بعضهم
على انكسار يوجب الاول ببادر الفهم منه عند الإطلاق من غير قرينة الى الحال
ولحق ان مشترك بينهما وضع للحال مرة واخرى في الاستقبال لانه يطلق عليه الملاحظة
كل مشترك على معانيه يعني انه لو كان محال في الاستقبال لوجب القرينة عند الملاحظة
باراد ولا تنوع فهم مستقبل منه بدون قرينة عليه وبكسري وكذا لو كان محال
في الحال لا تنوع فهمه بدون قرينة مع انه الفهم يتبادر منه اليها عند الملاحظة
بدون قرينة فالحق انه حقيقة فيهما والتبادر الى الحال لكثرة اطلاقه بارادها **وقيل** ان الله
ادخل اللام اه اي مشترك في هذين كل وقت وزمان الا وقت دخول اللام او سوف
فانه وقت وقول اللام يعين الحال على ان الكوفيين ووقت دخول سوف الى المعاني
يتعين للاستقبال كما هو شأن المشترك عند نصب القرينة على الحد المعاني على ان
عينا جارية في قيل ان كانت اللام محال فكيف جلبت حرف الاستقبال في مثل
قوله تعالى سوف يعطيك فاليوم اي اللام يفيد الحال اذا دخلت على المشترك واما اذا
دخلت على المستقبل التفرق في مجرد التاكيد من قبيل استعمال اللفظ في جزء مدلول
فان قيل فلنفس اللام معناه ولنقص من سوف معنى آخر غير الاستقبال فلنا محال
سوف بين الفعل اللام يدل على تقدم دخولها على الفعل فلا وجه لابطال حكمها
بما يدخل بعدها مع ان اللام محال والتاكيد جميعا كما اشرنا اليه في ان تقدم الحال

التاكيد واسوف في المستقبل فقط وان لم تقدمه فقد تفرقت عن معناها قطعها
واسوف في المستقبل ايضا مجرد التاكيد كقولنا **سكتب** ما قالوا وكقولنا **سكتب**
سالم بعد الدار عنكم لتفرقوا فان كتابته قديمه وطلبه بعد الدار عن المخاطبين
في الحال ويعرب بالرفع وانصب الخرم يعني بخرم الخرم لا يدخل الخرم الخرم
من العامل لفظا او تقدير احط الى شبهة عن رتبة اللام اذهن متطع في الاثر
عليه بمشابهة اياه تعين هذا مع ان الالفاظ يحصل باي كان لانه لما ينظم
في علمه ينظم اعرابه ايضا بخلاف الرفع وانصب فانها منتظمان في منطما في
اعرابه ثم اجزم العزائم سوى المخاطبة اسقاط الحركة وجرم ما في آخره النون
اسقاط النون سوى جمع المؤنث كما سيأتي بيانه **وقيل** وارتفاعه بمعنى اه
لتأنيث انواع اعراب المضارع خاضع بيان عن ملها فقال ارتفاعه بمعنى
اي بام في هني لا خط للمسان في هو ووقوع بدون تا وجازم موقع اللام اي
موقع جسي بهم مستد الحزب زيد يفر في موقع ضارب الحق الحزب هو الافراد او
مستد اليه نحو يفر زيد في موقع زيد في زيد يفر لان اول الكلام موضع الابتداء
في الجملة فلو مثل من الثاني ايضا كان احسن لمحصل التنبه على هذا المعنى وانما عمل
هذا المعنى لكونه من جيا شبه المضارع باللام الذي مشابه الاعراب وانما عمل الرفع
لانه موجب لكال شبه الذي يشابه اقوى الاعمال وهو الرفع واللكسائي ذهب
الى ان ارتفاعه بما صدر به من الحروف الزوائد بناء على ان سب اعرابه التشابه
وهي محصور في حروف المضارع وهو ضعيف لا يوثقه نظير كلامهم اذ ليس يكون
جزوه عاملا فيه **وقيل** وانصافه باربعة احرف اه بعد الفراغ عن بيان عامل الرفع

حاضر في بيان عامل النصيب قدّم أن لا نهما أصرف في النوازل لانهما شيان المنفعة
وهي شبه الفعل والماضي في قولنا انما تنصب لانهما تنصب بعضهم الى انما
هو ان واحد هو النصيب بعد البواقي باظهار ان ان نصيبا في آخره فون في تعديل
الهمزة في قوله ونصب في النون اسقاطا للون تشبيرا للناسيب بالجارم سوى الجمع
فان معنى فون في غير النوازل لا يعمل في جازم ولا ناصب وان ان قد لا يعمل تشبيرا
لهما كما المصدرية كما شبه ما المصدرية بهما شيان كما تكونوا في قوله عليكم قاله
الشاعر الله ان اسمعوا بام ولا يسكنوا الواد واليكن ان تقرأ بدون النون
ووجوب ان ان لها اعلان لفظي وهو النصيب في قوله هو جعل الجلة في قوله المصدر
لجاء ان يفهم بها في بعض استعمالاتها على عمل المفعول كما ان المذهب في ما
المصدرية هو لا تقصر على العمل المفعول **قوله** وينصب باظهار ان انما انما ان بعد
حتى اللام لانها حرف جازم حرفي لا تدخل الفعل فوجوب تقدير ان بعدها العمل
الفعل في قوله انهم نحو سرت حتى اخل البلد بمعنى كي ادخل البلد او الى ان ادخل
البلد بمعنى الدخول او الى نحو هذا اذا كان مدخولا حتى مستقبل لا ينظر الى ما
قبلها سواء كان مستقبلا في الواقع نحو سرت حتى ادخل البلد او لم يكن نحو سرت
ا حتى ادخل البلد فان الدخول وان كان متفصيا الى ان وقت وجوده كان
مترقباً وغير محقق ان يخرج عن المترقب قطع النظر عن تقييد وان اريد به الحال الحقيقية
نحو من لا انا حتى لا يرجو نداء لا يرجو في الحال شفاؤه من مرضه او كناية عن كونه
سرت حتى ادخل البلد فان الدخول وان كان متفصيا الى ان غير محقق ان يخرج عن حال
الدخول وقبح السماع عنها بصفها الحال مع قطع النظر عن تعقيب ليكن بالسمع

بواسطة النصيب كالمصابين به كانت حرفي ابتداء ولا يكون جازم لا منشاغ تقدير
ان لانها لا تجتمع الحال في رفع ما بعدها على الافتقار ويجب سببية ما قبلها انما بعد
ليتحقق الارتباط المعنوي بعد ما بطل الارتباط اللفظي كالمرض والمرض في الثاني ان
الذكرين ان المرض عديم الاجزاء والسير للدخول **قوله** او بمعنى الى في كلامهم
بمعنى الى ان وهذا الاختلاف في القول لا يستلزم ان تكون راجعة الى الحق هو الاول وسبب
الاضمار بعدها كونها بمعنى الى ويجوز ان يكون المعنى ولا تنكر كالأوقات الاولى
اعطيت حتى الاول تنكر لك تعطي حتى في تقدير ان ايضا لكون كل من ولا يم كن
وداخل الهم قال سويته قول امر القيس فقلت لا تنسك عينك اغامحا وملك
او فوجت فعدت الى رديت كان عربيا جازما على ان تنسك عينك اغامحا وملك
قلت اغامحا وادغامت على ان يكون ابتداء مفعول عا على سره وول في نحو من
عنون **قوله** وادخل في جواب سببية الاشياء وقوله في جواب شبهة الاشياء
فقد بكت ما جيمه فان الاضمار بعدها شرط وبيان بقا في جواب شبهة الاشياء
اي في جبر احدها هذا شرط مشترك بينهما وله بعد كل منهما شرط خاص هو السببية
في اللغة المعينة في الواو واللام في المشترك فلا نهما اذا وقع في جواب احدها كان
ما قبلها انشاء ما بعدها اخبارا فيلزم عطف الاضمار على الانشاء مع كمال الانقطاع
بينهما فوجب ان يؤول كل منهما بمصدره بقا داخل المعنى في الجلة بضم الياء في خارج
كان يقال في سبي فاكركم ليكن تنكر لبيان في وان حصل ان تقضي عن ذلك النصيب الى
انه توجب ورطة اخرى وهي عطف الفعل على الهم فوجب اضمارها بعدها كالحق
عنها بلفظ الهم على الهم ليكن تنكرا لبيان فاكركم مني ولا يمكن تنكرا لكل المحكم

اعلم ان الانصباب باظهار ان بعد الفاعل ولفظ شرطية
احدها ووقع الفاعل في جواب سببية الاشياء وانما سببية
ما قبلها انما بعد ما حتى يكون ان انصباب باظهار ان على شرطها
وانما شرط الاول لان السببية لا يتحقق في جواب شبهة الاشياء

وشرب اللبن او مع شرب اللبن انما لا يندفع عن كل منها على حدة قيل لا ياء كل
 السائل وشرب اللبن بالجرم فيها جميعا بمعنى ولا شرب اللبن واما النفع فيكون على
 النهي واما الشرب الخاص فلان قصدهم ان يجعلوا الشرب اشارة على السبب في العلم وعلى
 الجمعية والاولى فان في كلامهم تغير شئ شئ فليست بغيرها مع انتفاء السبب في
 الجمعية لزم نصب العلامة بدون العلم فاذ انتفاء السبب في عدم قصد ارتفع ما بعدها
 على التيقن او على التيقن كقولهم نقادوا ترهن فيدهنون اي فهم يدهنون اي
 فهم يدهنون على كل حال او لو تدهن فلو يدهنون وكقولهم لو توتروا في دارك
 او انا من يروك او تروك في دارك **قوله** ما تاتينا فحدثنا معنيين احدهما
 تاتينا فحدثنا اي لم يكن سكر اتيان حديث والاخر ما تاتينا تاتينا اي تاتي
 الحديث اي يوجد سكر اتيان بلا حديث وذلك لان هذا الكلام متعلق بالنفي
 الجوع انا بانتفاء كل جزء فهذا المعنى الاول كما واما بانتفاء الجوع الثاني وهو الحديث
 واما المعنى فيفهم معقول لانه وجود السبب مع انتفاء السبب **قوله** يعني عندك فاقول
 والاشترى بنا فخص خبر الاول مثل التني والاشترى مثل العرض تقدير الاول
 ليس لي حصول لا عندك فقولوا اي العوائق وتقدير **قوله** الا ان يكون منك قول
 بنا فاصاب خبرنا ان قيل ما الفرق بينهما وكلاهما اظهر واداة الشئ قلنا
 نعم لكن التني محال او ممكن لا طما عيسى وقوع بخلاف العرض من فانه لا بد وان يكون
 ممكنا يتوقع وقوعه ولان التني على تقدير وقوعه يعود نفعه الى القابل والعرض
 على تقدير وقوعه يعود نفعه الى السامع كاصابة خبري المثال المذكور وان كان
 ان يعود الى القابل منع ما كما يقتضيه اظهر الوداد **قوله** والجرم بالجرم

وساقي ما فيها على التفسير ان شاء الله تعالى بالجرم وبسببها بالجرم وبسببها
 نحو نديم زيد ولاي ولا يندفع الندم وكذلك لم في الشر كقولهم يوم الاعداء ان
 صلت وان لم او وان لم يتصل وقد يفصل بين لم ويجزى في الشر كقولهم كان لم يسوء
 اهله من الوحي مؤصرا ولم توصل **قوله** وبسبب اسماء متعلق بضمته بمعنى اذ
 وهي اسماء المتضمنة بعضها غير ظرف وغير الظرف في بعضها الذي العلم وهو متعلق بعضها
 بغيره العلم وهي ما هو وبعضها مشترك وهو المذكور في البقوت والظرف في غيرها
 للزمان وهو زمان قسم يستعمل الآما الزمنية وهو زمانا وقسم عملها بدونها نحو في
 تاتينا اكرهت تاتينا اكرهت بعضا للكان وهو اقسام ثلث قسم عمل الآما
 وهو حيث نحو حيثما تكن اكن وذلك لتكلف ما على الاضافة المانعة عن الانحراف قسم
 يستعمل عملها اصلا وهو افي وقسم عملها متي واخر بدونها وهو اين فحي اين تكن
 اكن وايضا تكن اكن ثم ان الفرض من تفهين هو انهم يعني ان هو حصول التعليق
 باعتبار العموم على وجه الاختصار بيان ذلك اذا اردت تعليق اكن بكن بالكن لم يكن
 ايا كان ولا بكن احصاء اجزئيات الكرم وان عموم فيها فلا بد من حصول هذا الفرض
 ان تاتي بهم في عموم وان تضمن بمعنى ان تستعمل بدلهما ليحصل الفرض الذي هو
 التعليق على وجه العموم والاقتصار وذلك لانهم كمن في من يكرهني كرمه على معنى
 ان اسكن يكرهني كرمه فاهو للزمان التعليق باعتبار عموم الزمان وما هو للكان
 للتعليق باعتبار الكان وما هو لذي العلم التعليق باعتبار عموم ذي العلم وما هو
 لغير ذي العلم للتعليق عموم غير ذي العلم وما هو مشترك للتعليق باعتبار عموم
 ذي العلم وغيره فان قيل يلزم من قوله تعادلكم حرث لكم اني يشتم من اللواطة

استقامت انما هي في الاعراب تشير اليها بالصدرية وعدم استقامتها في الاربعة
والنواصب في جماعة النساء قد ذكرناها فلا يعيد **والامر** على مذهب الفاعل
او صيغة تومر بواستطرها الفاعل الحاطب كاشته على مثال الفعل في محذوف فاستمر حرف
المضارع نحو في اللب المضارع ومعلول آخرها معاملة بحرف من حذف الحركة ونون
الاعراب البناء مبتدأ مما بعد حرف المضارعة ان كان محذوف كالحرف من تضعف
ضار من تضارب ودرج من تدرج ومزيد في اولها هرة وصل مكسورة ان كان
ساكن التوصل بها الى النطق بالسكن اما تغيرها فلا ينافي في الاربعة **والامر** ابتداء
بالقوى والاولا في الاصل والالف اخذت الكسرة فلا ينافي الاصل في تحريك الساكن
وهذه زيادة ساكنة لما في تعليل الزيادة ثم حركت بالكسرة فصار التعديل ابتداء بالساكن
كما هو مذهب بعضهم او زيدت بالحركة كما هو الاصح لكن لما زيدت لدفع الابتداء بالساكن
كانت غير تحريك الساكن فزيدت مكسورة اللهم الا ان يضم غير المضارع فتضرب بحرف
الساكن على ستن واحد ثم لا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة نحو كتبت ضمة اليهم في ارموا
منقول على اللام والكنم مأخوذ من بالكنم لا من كنم فهو من القسم الاول لا من الثاني والهمزة
للتقطع فلا منافاة بين قولنا على مثال الفعل وبين قولنا وضع وضارب ودرج لان تخصيص
بالذكر لكونه من الجود الثاني مع كونه اعم الامر بالنظر الى سكن ما بعد حرف المضارعة
والزيادة هرة وصل فتولد ما توتر له شامل لا قسم الامر كلها وقولنا الفاعل
خرج به ما توتر به المفعول ايا كان نحو الاضرب انا ونضربت ويطرأ زياد
نضرب عند قولنا الحاطب خرج به ما توتر به الفاعل المتكلم نحو الاضرب انا والغائب
نضرب زياد والغائب نحو نضرب عند قولنا على مثال الفعل خرج به قولنا نضرب فذلك

فلنفرصا

فلنفرصا فانه وان كان فامور به فاعل الحاطب انا على مثال الفعل نشوت
حرف المضارعة قالوا ان كان الامر جماعة بعضهم حاضر بعضهم غائب
فالساكن تعليل الحاضر على الغائب يقال فعلوا على طريقتا فعل الا يثنى باللام
تنصيصا على كون البعض غائبا وان تبقى السادة تنصيصا على كون البعض حاضر
كما هو مذهب بعضهم **والامر** باللام او غير الفاعل الحاطب هو المفعول ايا كان
والفاعل المتكلم وحده او مع غيره والفاعل الغائب يثبت بوتر كل منها باللام
مع بقاء حرف المضارعة ولم يقرض المبدأ لان اتيان باللام يستلزم مع
الاعتماد على الامثلة وذلك لان العدول من اللام الى الضيغة المخصوصة في
المرحاض لكثرة الاستعمال ولا كثرة في غير الفاعل الحاضر فلا وجه للعدول في
حرف المضارعة ويثنى باللام فالصيغة صيغة المضارع معربة لثبوت حرف المضارعة
مع عدم المضارعة في مجزئة لوجود الجازم بخلاف صيغة الامر الحاضر فانه المقدم
حرف المضارعة مبتدأ لان البناء هو الاصل في الافعال والمشابهة زالت
بزوال حرف المضارعة فكونها معربة بحرف مبتدأ كما هو مذهب الكوفيين غير مفعول
لعدم المشابهة مع ان اضمار الجازم ضعيف **والنقدي** وغير النقدي قدّم
لكثرة تفرقه وكونه مفهوما وجوديا **والنقدي** وما كان له مفعول به اراد
بالمفعول به هنا المفعول به المنصوب الذي يتعدى اليه الفعل بدون واسط
حرف جازم قلنا ما نصب المفعول به فهو تعريفنا له **باللفظ** وقيد المفعول بقوله
لان النقدي غير بشأن في نصب المفعول به والفارق بينهما هو المفعول
فقط **والنقدي** المفعول به احيى قول كل لتوقع تقوره على متعلق واحد

كغيره زيد فان القرب لا يقدّم من مفعول كماله لا بد من مفعول يتوقف تعقد
 عليها ولا يتوقف على شيء غيرها **والثاني** قول ذلك ايضا لتوقف تعقد
 على مفعولين نحو كسوة جنة ملا يكون مفعولان مبتدأ وخبر لعدم اتحادها
 ذاتا فان تعلق الكسوة بوقف على تعقد الكسوة هو المفعول الاول وعلى تعلق
 الكسوة بوقف على عليه فاضلا مما مفعولاه مبتدأ وخبر لاتحادها ذاتا
 فان هذا الباب مفعولان لاداة بصفة فلا بد من مفعولين احدهما
 الذات **والثاني** الآخر هو الصفة والنسب **والثالث** لو توقف
 على ثلث شي اعلمت زيد اعلمت خبرها فان الاعلام يقتضي تحضرا عالما بالذات
 مع الصفة اي عالما بالنسب **والسبب** في السبب الثالث النسب الاول
 عالم بها اعلم ان ما يتعدى الى ثلث قسمان قسم من ثلثي المجرور
 يتعدى الى مفعولين الى الافعال وهو لفظان اعلم وادى فان علم وادى
 بمعنى علم متعديان الى مفعولين وباللغة الى الافعال اذ دارا آخر وهو
 العالم بالنسب **والسبب** في فصار متعديين الى ثلث وقسم الى واحد
 في الاصل وهي الفاظ ابناء بناء افرج حدث يقال ابناء كذا عن زيد
 في التثنية قال ابناء في العلم المجرور كذا ان تضمنها معنى الاعلام لان الاخبار
 مستلزمة للاعلام وتعدى بها الى ثلث تعديتها اليها وتقول ابناء كذا
 زيد افاضلا بمعنى اجر كذا بفضل زيد اي اعلمت كذا زيد افاضلا قال بعض
 المحققين ثانی القسم **والثالث** مفعول مطلق للنوع في الحقيقة لانها
 نوع من الاخبار مندرج تحت مطلق الابناء والاخبار والمعنى ابناء كذا نوع

ابناء وهل هذا لا يتعدى من الدقة **والثاني** غير المتعدى بالتحقق بالفاعل
 اي ما لا يتجاوز عمله من رفع الفاعل الى نصب المفعول فالاختصاص اضافي لانه
 والتعدى وان في نصب المفعول **والثالث** للتعدى ثلث ابواب
 لم يفرغ المتعدى متعديا سواء كان عدم تعديته حقيقيا او اضافيا
 ثلث ابواب ثلث الآيات المهمة اي النقل الى باب الافعال بشرط ان تغير
 المهمة معنى المفعول وتضم اليه معنى التفسير نحو اذهب زيد بمعنى صيرته ذاهبا
 وتفسير الحشوى ان الوسط يقال فلان من حشوى بنى فلان اي من وسطهم
 وخبرهم النقل الى باب التفسير بشرط تغير المعنى وتضم التفسير فرص
 زيد اي صيرته قريما بخلاف موت المال وحرق الخمر وذلك ايضا بشرط تغير المعنى
 ويقسم التفسير الى نوعين بجمع صيرته خارجا وماله بتفسير المفعول لا يكون
 المتعدى متعديا بحوزة زيد نعم يقال ان الفعل متعدي بوسطة الياء في
 مثل مرت زيد بمعنى ان الفعل عامل بوسطة الياء ولا يطلق عليه المتعدى بمعنى
 مقابل لازم هذا وان كان ان نقص ان كل لازم يتعدى بكل آية من الآيات التبعة
 بل الامرين موكول الى السماع لا يقال اذهب الذوا ولا انصرف زيد اعلم
 ونقص ان كل لازم يتعدى بكل حرف من الحروف والمجارية بل الامرين موكول
 الى السماع ان قيل حصر الابواب ثلثة مجموع لان سيبويه يتقبل الف
 المفاعلة والتفسير ابوابا ايضا فلما مر حصر ابواب التي لا يشوبها شيء
 سواء تعديته في ثلثة سيبويه يتقبل الف المفاعلة يشوبها الطلب
 والاشارة واما التفسيرين فالله ان المتعدى في التحقيق يعني بلذاكر وان

فأقبل فليكن قوله واستدراك المفعول به جبراً من التعريف فيكون
استدراك الفعل به مضافاً قلنا على تقدير أن يكون جبراً لنفسه إما أن يكون
معلوماً فالمرتب فاعله ضمير هو الظن وإما على فعل قوله فالمرتب
كأن الأول بالظن مضاف من خبر الوصول لكونه عبارة عن مفعول والآخر
مفعول عطف المفعول على الاسم لا يفتيد شيئاً من التعريف لأن التعريف
فمن بيان حكم من أحكام الأبيان المبنى للمفعول نفسه فأكمل به

البحر

او الضرب وروح القاتل واشتد الغاء والعدوى ضرب ضرب وضرب الف
 لان فيها شيئا لا يدل على الفعل وسند الى الطرفين ايضا الى طرفي الزمان والكان
 لان كل منهما بلا نفس ويصلح القيام مقام الفاعل ولا مانع عن شي يسير يوم الجمعة
 ويسير وسخان لا يذهب على كل منهما لا يقومان مقام الفاعل الا بعد تعريفهما عن طريق
 وهذا اذا كان الكلام خلق عن المفعول به المخرج اما عند وجوده فلا متنازع
 لقيام الباقي مقام الفاعل كما ان شرا الباقي اذا لم يوجد فلكل الجوارق الباقي منهم
 اي من رجع المصدر لا يخرج مذكول الفعل واقراب اليه منهم من رجع الجوارق والجرور لانه
 مفعول به وان كان بوجه من رجع المصدر والظرفين على الجوارق والجرور لعدم
 افتقار الفاعل فيها الى الواسطة وسكت عن المفعول معه والمفعول ولا متنازع قيام
 تمام الفاعل لا نقص له لو قام بالواو يلزم العطف بدون المفعول عليه
 ولو قام بدونها لم يكن مفعولا معه لانه المذكور بعد الواو واما المفعول فلانه
 ليس رتبة الفعل لان الكثير من الافعال غير مطلقا في قيام مقام الفاعل كما ان يكون
 ضروريا كالفاصل ولا نه جوايز المفعول والفاعل لا يتخلل بينهما سواء **والافعال**
 العلوية بحيث هذه الافعال افعال القلوب لان بعضها معلوم وبعضها بالظن
 والاعلم والظن مما يتعلق بالظن وان كان المحال مدخل فيها **وقوله** وهي حيث
 دخلت وظلت قدم ماص للظن لكثرة الظنيات بالنسبة اليقينيات ويجري
 مجرى البادئ لليقين لكونه مسبوقا بالظن غالبا **وقوله** وعلمت وزعمت رايت
 ووجدت زعمت يستعمل متره بمعنى ظنت واخرى للاعتقاد والادعوى بدون
 دليل والثالثة الباقية لليقين **وقوله** تدخل على المبتدأ والجر على الجملة الاكيدة

بيان ما هي عبارة عن الظن او يقين فنصبها الى نصب المبتدأ والجر هذا
 تعريفها للفظي وتعرفها المعنوي فادة معناها في الجملة الاسمية لم يذكر الفرق
 المعنوي بين على النفس الباطنية تعريف ذلك في التسمية لوني قوله افعال القلوب
 لانه بمنزلة ان يقال افعال الظن واليقين **وقوله** حيث دخلت لا زمان لذلك المذلول
 على المبتدأ والجر ونصبها على المفعولية اذ ليس لها معنى آخر يتعدى بان به الواو
 فقط بخلاف الباقية فان لها معاني اخرى يتعدى بها الواو احد فقط فان ظنت اذا كان
 من الظن بمعنى الظن لا يتجاوز واحد الا ان القيمة لا يقتضي الا متعلق واحد
 منه قوله تعالى وما هو على الغيبين يظن انهم علمت اذا استعمل بمعنى معرفة **وقوله**
 فقط او لا بمعنى معرفة الشيء بصفة لم يقتض الشاخص علمت زيد او عرفت نفسي
 علمت فكل ان جهلا يتعدى الى الواو احد كذا لم يقتض رايت اذا استعمل لان راك
 بحاسته البصر لا دارا لالذات بصفة لا يتجاوز واحد نحو رايت بمعنى ابصرته
 وكذا رجوت اذا استعمل لصاوفة الشيء واصابت لا بمعرفة الشيء بصفة لا **بشيء**
 الا مفعولا واحدا نحو وجدت الضالة او صاوفتها بقبض فقدت الشيء وكما
 ان فقدت لا يتجاوز واحد كذا لم يقتض وزعت اذا استعمل بمعنى القول بدون
 دليل يقتض على الواحد كقول سعد بن عبد الله كذا ان من يبعثوا اوهوا وتكلموا
 هذا القول بدون دليل واما زعمت بمعنى كملت فليس هذا الباء قطعا لان **الكفالة**
 لا تتعلق بالقبض اصل والمراد بالمعاني الاخر معاني تتعلق بالقبض في الجملة والا **بصار**
 طريق ادراك القبض المفهوم من لا يرتقي القلب **وقوله** ومن شأنا جوارا لا انقام شي شأنا
 افعال القلوب جوارا لا انقام خاقصة ولا يجوز الا انقام في باب اعطيت لتأدية الاقامة

في المحل احد التباينين على الآخر فتقديم المحل هو الالف ما بطل علامة
المفعولية لفظا ولا معنى محلا ولا مرصوطة هذه الاعمال بين مفعولين
نحو زيد طشت بقم او ما جرح مفعولها نحو زيد بقم طشت والآخر العا وها حين
تقدمها على مفعولها لعدم التقيض من غير من الضعف يتقدم احد المفعولين
او كليهما الا عند من يتقدم به فانه ذهب الى نحو من الالف حتى التقدم نظر الى
صلاحية المفعولين لان يكونا مبتدأ ونحو والآخر في قولهم عبد الله ان
طشت من غير المصدر الى المفعول الاول الذي عبد الله اظنى متعلقا
ثم علم ان وجه الالف حتى المتوسط والآخر عروضا للضعف عليها بناؤها
او على احد هاتين الاستقلال المفعولين كل واحد مع افادة معناه في الجملة
وبيان ما هو عبارة عنه من طشت او علم فان قيل زيد طشت بقم او زيد بقم
طشت كان المعنى زيد بقم في طشت لكن حين الوسط يضيف الالف تقدمها
على احد المفعولين وحين التأخر يعقوب الالف لا ذوبا وضعفها بناؤها
جميعا واما الالف فلا تها افعال والافعال فعل مقدمة وثى خرة
بالرفع عطفا على جواز الرفع عطفا على جواز الرفع من شأنها التعليل
لان التعليل في باب عطية يورد في المحل احد التباينين على الآخر لا يجوز جرح
عطفا على الالف لان التعليل واجبا حين هو التعليل ابطال علامة
لفظ لا بلفظي هو ان لا يبطل صدق اسباب التعليل التي هي الالف وكلما
استقام وحر في الالف لا محلا لوقوع معانيها على مدلول الجملة شذ اذا قيل طشت
لزيد متعلق بالجملة منصوب المحل على المفعولية لوقوع العلم على انطلاوق زيد

فان قيل

فان قيل فيمكن زيد بقم طشت كذا لوقوع العلم على اقامته زيد وانتم فليتم الالف
ابطال المفعولية لفظا ولا محلا فلما قلت زيد بقم منصوب المحل على المفعولية
لفظت فقبل لك المانع عن التعليل لفظي لما نقول يعني ان لو كان مفعولا
لا لفظ لفظا لعدم المانع عنه فهو ليس منصوب لفظا ولا محلا بل لفظي طرف
التي كما اشترنا اليك الجملان علمت لزيد متعلق فانه منصوب المحل لوجود المانع
عن التعليل لفظي هو الالف تامل ثم اعلم ان تعليل هذه الافعال قبل احد
الافعال بآية شرط ان يتقدم على المفعول الاول كما شئت المنس واما اذا
تأخر عن الاول كقولنا نسوكم ايكم محلا بمعنى تصدكم لانه لما تفرع عن البلوغ
والاخبار فلا تعليل الا بالنسبة الى التا لان المانع عن العمل في الاول لفظا
قلت زيد عندكم ام عمرو ايهم في الدار اذا وقع هذا في جواب زيد
عندكم ام عمرو ايهم في الدار فالمعنى علمت جواب ذلك السؤال فالماضي
مخووف والمضارع اليه لاد اللفظ واذالم يقع في جواب السؤال فالمعنى علمت
لغيره عندكم ما يقتضيه استنهام بالمرء وام وبلى كما نكل استعملت
في مقتضاه وهو التبعين ولو وارت علمت احدها لا بعينه عندكم بعد
ويكون لفظ علمت تفرعا بما ينلوه المهرق وام وهو علم احد الامرين
عند المخاطب على التبعين **قلت** الافعال الناقصة وهي افعال وضعت لترتيب
الفاعل على صفة غير مصدرها وسميت ناقصة لانها لا يتم بمرئها بل
تفتقر الى منصوب فيذكر لان تمام الكلام باجرائه والكلام اسماءها واخبارها
وهي انفسها فيقول لاخبارها فانه اذا قيل كان زيد قائما وها زيد غائبا

فقد يدرك ان الجملة لا تقع مضاعف اليها نفس اسماء الالف
المعنى المكان والقرن زمان لفظ ايته ولفظت فيكون ان
الجملة المصدرية تكملة الاستفهام من المرد والمضارع لا تقع
مضاعف اليها للتكرار ايضا فليس من ان اللفظ عند تقدير
المضارع

فالمعنى زيد قائم في الزمان الماضي زيد متصرف بالمعنى بعد الفقر ما قال بعضهم
 كان زيد قائما زيد متصرف بالقيام المتصرف بالكون أي الحصول في الزمان الماضي
 يشي لأنه خلاف التبادر لأن يكون بمعنى الحصول مصدر كان التامة لأن
 مع انه يقتضي ان يكون كان جزأ من الكلام وقاما حال لا جزأ من **قائمة** وهي كأنه
 في الافعال الناقصة الشايع اطلاقها التداول منها لما كان اه والجمع ثلثه
 لفظا ومنها جاد وعدا وعاد ارجاع الماضي في مثل قولهم حتى فقدت كأنها مفرقة
 بمعنى صار **قائمة** ترفع الاسم وتنصب الخبر فيدخل على المتداول الجزم وتقلب بهما فترفع
 وتنصب الخبر نحو كان زيد متصفا والاصح زيد هذا هذا تصرفها اللفظي للشرك
 فيسبى نحو عنها ولكل منها فقر فخاص معنى كالنقل الماضي فكان والانتقال
 من شيء إلى شيء وصار وهكذا **قائمة** وكان يكون ناقصة أي لا يتى الشرقي للفظ
 الشرعي بين الكل شرع ان يتى القرفات المحصورة بكاد قهر البيان عليها
 أم الباء فقال وكان تكون ناقصة تدل على شوب جزها لا سيما في الزمان
 داما نحو كان الله عليما او مطلقا نحو كان زيدا قائما وقيل انها في الأول زائدة على
 لتعالى علمه تعالى قد ميم عن مقارنت الزمان وفي نظر لأن المقارنة به لتعلق العلم
 بالعلوم لا النفس العلم يكون قائم بمعنى وقع ووجد لا تنفرد في الجزم بل في المرفوع
 نحو كان الامر منه ولم تقا كيف تكلم من كان في المهد صبيا أي من وجد المهد
 حال كون صبيا وطفلا ويجوز ان يكون زائدة والمعنى كيف تكلم من في المهد صبيا
 أي من حصل في المهد حال كون صبيا ولا يجوز ان يكون ناقصة على معنى كيف تكلم من كان
 في الزمان الماضي المهد صبيا أي كيف تكلم الآن من ثبت له الصبوة والطفولة والوجود

وهو كونه زائدا عنها لو كانت ناقصة وهي جازية أو تامة وصح
 قالوا كانت زائدة لا يتى من التكلم والوصول يستقيم الجمع لا يتعدى
 من تعلق وهو هنا فعل لان تعلق الوصول ضافون وتعلق لا يتعدى
 في المهد صبيا أي كيف تكلم من كان في المهد صبيا أي من وجد المهد
 هو في المهد صبيا أي كيف تكلم من كان في المهد صبيا أي من وجد المهد
 متعلق بعد المهد صبيا أي كيف تكلم من كان في المهد صبيا أي من وجد المهد

في المهد صبيا أي كيف تكلم من كان في المهد صبيا أي من وجد المهد
 متعلق بعد المهد صبيا أي كيف تكلم من كان في المهد صبيا أي من وجد المهد

في المهد في الزمان الماضي اذا يتجرح استكان التكلم واستعادته وما في الآية
 انكلم من تكلم الآن فهو من ثبت له الصبوة والطفولة والوجود في المهد الزمان
 الماضي وتكون زائدة لفظا ومعنى نحو ما كان احسن زيد في قوة ما احسن زيد في الجرح والاكيد
 ولا يبعد ان يكون غير زائدة معنى ويكون المقصود منه التحسين الحسن في الزمان الماضي
 واما في قول العرب يولد ولد فاطمة بنت الحارث الكلمة من بني عيسى بن عبد مناف
 شلهما زائدة لفظا ومعنى لاحتمال عدم زيادتها على المعنى كما في قولهم جادوني وكن
 تسلي على كاه السوية العربية على السوية العربية واللفظ لا معنى نحو زيد كان
 قائما وقام في الزمان الماضي فهي زائدة لفظا لعدم علمها لا معنى لانها في الزمان
 الماضي وانما زادت معنى للفظ فقد قال بها البعض فكأنه كان الله عالما
 فانهم قالوا هي غير زائدة لفظا لكونها عاملة وزائدة معنى لتعالى علمه تعالى فقد
 عن مقارنت الزمان والحق ان غير قد عرفت انفا فلا يبيده ويكون مضافا في المجرى
 في اسمها غير الشان او غير مدلول الشان والفقته واصافته الى الشان واصافته
 للدلالة في المهد صبيا مع علامات علمه فقد تم المرحوم وكونه في المهد
 رجع الخبر بها اليه ويكون مفهومه الشان قالوا انه استلزمه الاجال انفضيل
 لا يستعمل في موضع الفهم فلا يقال كان زيدا حال عدم الفخامة في الحكاية ان قيل
 هذا اقتبل كون قسم الشيء قسما منه لان ما هم خبر الشان قسم ناقصة قلنا يعني
 كلامه يكون ناقصة بان لا يكون اسمها خبر الشان وناقصة بان يكون اسمها خبر **الشان**
 على ان التقسيم العام والخاص على سبيل منع الخلق جائز وان كان مستقيما كان
 قبل كان عليه فيعرض لكونها بمعنى صار كقولهم شهاة فخر واللفظي كأنها قاطعة الجزم

في المهد

انفرادها وهي بالقصة في الحقيقة لم تنبأ ذلك الباب قلنا اختصارها يكون في
 انفرادها وانما هذا الترتيب اقلها ذلك لبحث في عن افعالها القرب وتبين فيه
 ان ما جاز مضارع بدون ان وما جاز مضارع معها ما اذا وان ما يجوز في الامران
 فان الا ان جاز على مع المضارع الاستثناء منقطع والاعنى لكن ان في فعلها
 كقولهم ان اوهم ان كل ما يصح جزا كان يصح جزا لهذا الباب في قولهم ان اوهم ان
 الا ان جاز على ان يعني انما جاز كان لا يلزم ان يكون مضارعا لانه في هذا الباب ان جاز
 لا يكون الا مضارعا وذلك لانه لا موضع لافادة الترتيب في الحال رجاء او حصوله او
 اخذ الترتيب ان يكون جاز صيغة الحال ليكون ادل على مقتضاه وقوله في غير
 ابوناسا وادع على الاصل المعروف في اما مقارنته ان يجوز على فلانها لرجاء الترتيب
 فهو وان تكونها للرجاء ايضا ادل على مقتضاها وملائمة لما هو الغرض منها على
 زيد ان يخرج او قارب زيد الخروج على معنى الخروج على معنى والاولا يستقيم للحال والاولا
 من وادع على الترتيب والابتداء فلا بد من تقدير المضارع ومن جعل المصدر في قوله الفاعل
 وقد يقع ان مع المضارع فاعلا لها وتقيم عليه **القول** يكون ثلثة بحالها **الظاهر**
 الاول في الحقيقة ناقصة بحسب السوابق والتمثيل في صلة ان ويجوز انما في
 صلتها ان تقيم على ان مع الفعل والاولا وجب للاختلاف لان وضعها على افادة جاز
 ثبوت النسب اليها لاجل ما علم انه يجوز ان يغير النوع في هذا الاستعمال اسمها
 ان مع الفعل جازها فعلى الاول يقال عني ان يخرج الزيدان والزيدون وعلى الثاني
 ان يخرجوا خوفا ان يخرجوا خوفا **جز** البنية الفعل المضارع بغير ان اما وجب كونه مضارعا
 فقد كاشف في السابق وانما عدم مقارنته ان فلانها للرجاء والترتيب البواني منقطع

فيهما نوع منافية وقوله كقصة ثابت الى فهم وما كوت انبأ انما اخر
 استعمال الاصل المعروف **ويجوز** نبت عني وبكاري في خبرها عن ان يجوز
 كاد كقولهم عني الذي امسبت فيكون وراه فيجوز في قد ثبت كذا ايضا
 من قال كاد من قول البلي ان عني **او** كرب مشكاري في خبره عن ان يدل
 البقي عنها البقي لجزء من كان لا ينفك عن التامر فقبل التثنية لكثرة استعمال كاد
واو مشكرا في الاستعمال او مشكرا عني في خبره عن ان يقرأ بها
 آخره نحو او مشكرا في ان يخرج واو مشكرا في ان يخرج زيد كفي ان يخرج زيد في الاحتالين
 واو مشكرا في ان يخرج كاد في ان يخرج قال بوشكرا في قرين نبت في معنى عني واو مشكرا
وقد المدح والذم وهما موضع لانشاء مدح او ذم فلا بد من عني في المدح
 وزعمت لان وضعها للاخبار وكونها لانشاء مدح او ذم عني في الخبر
 وكذا لا بد من عني في المدح والذم لان المدح لان المدح يوضع لانشاء مدح او ذم
 ولا يكون ماخذ الاشتقاق لفظ المدح والذم ولا اعتبار به الوضع اختار لفظ
 التثنية واو مشكرا في الاصل في باب صيغة على حدة وعبرتها غير اصل في لفظ الجاز
 بحسب الباب في غير ابني الاصل والفرع **وقد** وهما نعت في الفاعل وسكن بالعين
 والاصل نعت ونبت في نعت الفاعل وكسر العين وقيل النقل الى الانشاء بحسب خبرها
 ما يجوز في ثلثي اللغات الاربع الاولى احدهما اصل وثلثها فرع وبعد النقل
 الى الانشاء يتعين كسر الفاعل وسكون العين لان الانشاء لا يقبل التثنية والاول
 اعني بالانشاء ذم وكل منها يد فلان على اسمين من فروع ان اقتضاء كل منها
 فاعلا ومفسرا اليه يسلك فيهما مسلك التثنية بعد الاحال لان كلا من المدح والذم

موضع مبالغته ومقام إفراطه واول ما يسمى به الفاعل لكونه فاعلا وحده
 رسم الفاعل عليه الثاني في المخصص بالمدح في نعم والذم في شئ **نعم الرجل زيد**
 وبث المرأة وعدنية بالثقل على انها وان كانا بسبب الفاعل الى انشاء جامدين
 لكونهما ليسا بمرققات الثاني عند كون الفاعل مؤنثا بل يجب ثانيا عند لونه
 مؤنثا حتى في اللغة وهذا وبث المرأة وعدو رتبة ايضا على الفاعل الكونية
 حيث ذهبوا الى اسميتها ما عكسوا في تعاقبها نعم المولى وجهه انه يقال بث المرأة
 وعدو بتا والثاني الساكنة وهي لا يلحق الا المفعول بها فاعل والمنادى في قوله تعبه
 بانهم المولى محذوف في تقديره بالذم نعم المولى ثم انهم ذكر والشا ليس وجوبا احدا
 ان يكون المخصص فيها مستداه وبالجملة جزاء مقدما بتقدير معقول ان يكون
 المفعول من المبدأ المحذوف في كانه لما قيل نعم الرجل وبث المرأة قبل المدح
 او الذم موم فليس زيد وعدو هو زيد هي وعدو الثالث ان يكون بدل لشي الفاعل
 ويكون سابق الكلام له والفاعل كالباطل ذكره والرابع ان يكون عطف بيان
 وتتم للفاعل ايضا وكشفه وماسا الكلام لشي الفاعل لانه **وحيث ان**
 التبريد بللام الجحش بللام المستغرق لانه الاستغراق ان يند المقام لانه يدل على
 ان المخصص قائم به سابق للجحش او مثالبه ومقام المدح والذم مقام امره **والمراد**
 ومنع من التماثل فيكون الكلام الجحش الى ان الكلام للمعبد الذهني واللفظ
 نعم فرد وما زيد يستد بان المخصص لا يكون عبارة عن الجحش والافراد وهو محال
 عبارة عن نفس الم وما ان نعم رجلا زيد وجبذا رجلا زيد بمعنى نعم الرجل
 زيد بالاجماع ولا استغراق في المفعول الاشارة والجواب الاول انه من قبيل

كما اشترط

كما اشترط اليه والمفعول قائم بالمخصص الجحش والافراد من السابق او
 المثالب عن الثاني لا يكون المفعول الاشارة للاستغراق لا يجوز ان يقصد
 منها ان يستغراق بعينية المقام **قد يفرق ويضم** بكونه منصوبه اي قد يفرق فاعل هذا
 الباب يفرق ويضم بكونه منصوبه اما ان يفرق فيلخص بعد الاجازة اما النكاح
 فلو جوب فكان التبريد اما النصب فلا مشاع اضافة المفعول في جميع بين الفاعل الظاهر
 والتبريد تأكيد وبالفعل كقولهم **زيدا يكره** فاما ان يكره فاما ان يكره فاما ان يكره فاما ان يكره
 البعير يكره على ان المفعول في الباب لا يفرق عن صورة المفعول المذكور ولا يطابق التبريد يقال
 نعم رجلا ونعم امرأة ونعم رجلا ونعم نساء لانه عبارة عن شئ ذهني غير ملاحظ
 بعينه غير اشارة فلا وجه ثانيا وجهه والكوفيين يحملونه مطابقا للتبريد
 ويقولون نعمت امرأة وعدو هكذا لانه عبارة عن كذا اجماع التبريد من معقد
 على كونه لانه برتبة الاشياء فيكون تكره ما **فيجوز** في المخصص اي عند قيام
 لانه كذا من الكلام فلا يجوز ان يقع التبريد كقولهم **تقاسم الماهدون والمراد** نعم الماهدون
 هي والتبريد في تقاسم الماهدون في تقاسمها لانه معنى تقاسمها في تقاسمها هو الماهدون
 وقد تقاسم في تقاسمها على السلام نعم العبد اي نعم العبد ايوب والتبريد سابق
وجبذا بجر نعم اي في فائدة المدح على سبيل استغراق في غير تعيين حقيقة
 ولم يحدد من الباب بل جعله جارا بجر نعم لانه غير مقرر صورة الاخبار بخلاف نعم
 ولان فاعله لا يكون الا ان اسمع انه يستعمل في الجحش يقال حب الرجل وجب فاعله
 على الاصل ونقطة العين اليه اذا صار محبوا بآخرة او قال وخب بها مقولة حين
 نقول اعلم ان ما ذكره في المخصص نعم من الوجه جان في المخصص حبة اسم زوايد

ان يكون جذبا له والخصوص يخرج في قوة التدوير وهذا لا ينسب الا على مذهب من
يقولون انهم على الفعلية عند التركيب يكون المخصوص فاعلم جذبه وهو مذهب
من يفتك الفعلية عند التركيب من القليلين من يجعل الفاعل المرفق باللام الذي عقب
اسم شيئا ولا المخصوص هو ضعيف لا قد يقال جذبه زيد رجل زيدا ولا صرف باللام
قوله وسائر جزمه بوجه من الابدان لانه في صورة الجزم يسهل الاخبار كثيرا
غوا في زيد بمعنى امتي فمن احكام هذا الباب تجانس الفاعل على المخصوص فيكون
يشي القوم المذكور بقا على حذف المخصوص اي يشي القوم المذكورين مثلهم وعلى حدة
المضاد اي يشي القوم مثل الذين كذبوا من قوله تعالى مثل القوم الذين كذبوا
قوله فعله التمجيد هو كيفية التعاليل تنكيف النفس بها عند ادراك امر غريب
غير معتاد كادراكها احسان في علمها سبب او غير سبب او خارجا عن العرف العادة
وهما اما افعل او افعل به ايها صيغتان احديهما افعل كالكرم والاخرى افعل به
على هيئة امر لا فعل **قوله** ولا يبين ان هذه ان لا يبين ولا يوضح فائدة
من لم يفهم من كل فعل ثلاثيا او رباعيا لم يخرج الا من يذوق لونية او عيب او غير
هما بل هو خزان من ثلاثي يجرى بلسان ولا عيب ان ابتداء جميع الحروف في الواقي
والثاني المزدحم في الاصل بالوزن في المزدحم في الاصل واللون في العينية
لا حذف منها فاعلم التفسير فلا يؤخذ منها صيغة التمجيد لان لها شراها في
الوزن والمبالغة وقوله يشي افعل وافعال في قوة يلبس ولا عيب ان هذين
الباينين معشوران على اللون والعين ومستوفان لاحدهما فذكر المرفوع
وارادة اللام ولا يدري ما اجزله وما اخذ لان المراد بالعبارة الظاهرة **قوله**

ويقو صل الى التمجيد في هاتين الامور بالاشد اي اذا قصد بناء التمجيد فماتت بناؤه من
يقو صل الى التمجيد من يفتك اشدا في فعل التمجيد فماتت بناؤه من ويجعل
ما يمتنع بناؤه منه في قوله ويقال ما اشده حرجه وما بلغ سواده وما ابلغ
عونه وكذا يقال اشده وبدر حرجه وبلغ سواده وايقع بعوده فيحصل منه ما يحصل
من لوني بدون واسطة من التمجيد والمبالغة وقدم ما اولاده مع ما اعلم من
الافعال شاد عند الجمهور فيمن عند الاخفش قوله ما اشفت وما اشراه في
نقث وشري بينين للمفعولين على خلاف القاقون المتطابقين تتبع كلامهم
مع ان باب التمجيد فعل التفسير وهو لا يبيّن تفصيل المفعول فيها فها هو على
خلاف القانون **قوله** ما يفي ما افعل من بناء افعل خرج هذا المذهب بسببه اذ قيل
ان حكي زيدا لاني شئ احسن عروا زيدا على الاخص في ما هو صواب والحمد صلته
وهي مع صلته ابتداء محذوفة للجزء المتقدر الذي احسن شي وفي نظر لانه تفيد الحذف
بلا ضرورة تدعو اليه لان التبادر منه الى الفهم عند الاطلاق هو انه تركب لانه انقص
وحل المقتضى على خلاف التبادر خلاف قانونهم ومنهم من ذهب الى انها استفهامية يستد
والحمد خرجها والتقدير يروي شئ خيرا والحق ما فيه المركبات لان النظر في الانشاء
في آخر غير مفهوم وما افعل به فهو كرم يريد فقد قبل اصل الكرم يريد بغير معنى صادر كرم
كأنه تميز لان غير التمجيد لا يميز على تميز المعنى والانتقال هو المعنى الاخبار في المعنى
الانشائي والبارز شرا في كفي بالبناء ولا يذهب الى التفسير ما افعل لان ما افعل به
على البليغ الاخبار قال العدم في هذا امر متين المتعسف عند وان استمررت ما أخذ ان يكون
امر الكرم احيد بان يجعل كرم بان يصنف بالكرم والبارز انده فالهزة للتقديره او بانه

اذا كرم الباء للتعدي فاعلم في التفسيرية وانما هو قبل ايضا تعسف لان المتعلق بالابتداء
 غير متعلق بغيره لان التعسف في ذلك مقتضى في هذا مقتضى لا يذهب عليه ان اختلافيهم
 فيما في القول عنه لان المتعلق بالبيان المعنى المتعلق بالبيان والوزن في واحد ان قيل لم يمتنع
 حال الفعل قد يبين حال ما افعل قلنا عدم اختلافهم فيه فان جبرهم يحتمل على ان الفعل
 اكرم زيد بمعنى صار ذا كرم كما عدا بغير غير الهيئة الامر بالياء في قوله تعالى فاعملوا اخلاقا
 لا خير فيها غير اخلاق ما افعل فانهم فيه قولان ثلثة فتعذر ان يبين تحتاه في
باب الحذف في هذه القسم فلان اللزوم في اللغة هو الظرف وهذا القسم في الابد
 وفيه لا حيز في الكلام هو ما دل على معنى فغيره او كلمة دلت على معنى في غيرها او يقيم
 لا يفسد هالكه وقد ضربنا في ان على التحقيق لما صدر في مدلول ضرب وكالاته في الرجل
 فانه دل على التعريف في مدلول حمل وقبل معناه ما دل على معنى ملحق بآثار
 غيره كمن في سرت من البصر فانه دل على ابتداء مخصوص ملحوظ بين البصر
 على انه لا يملحظها سبب لاجتماعها في قرينة كالباء يكون احدها مبتداء
 والاخر لا مبتداء وهذا حاله في الاول **فرو** حرفه لا متناه وهي الحارة
 كقوله هذا الضيف في الجملة قد مر في التفسير في الازدواج في الازدواج
 وهي الحارة في الحذف الاول من الازدواج في الازدواج في الازدواج
 معاني الافعال اي نسبتها الى الاسماء كمررت بزيد فانه الباء تصيغ معنى
 كمررت بزيد واما نسبتها بالحارة فاما هذا المعنى فانه الباء في مررت بزيد
 معنى المرور بزيد وتصيغ اليه واما لانها تعلق الحز وجرها **فرو** للابتداء
 الالابتداء المحقق للمعنى في الباء مثلا فانه معناه هو الابتداء مطلقا

وفيه نظر لان قال ابن الحاجب افعال افعال
 عند سيبويه ولا يخرج افعال افعال
 او زيد في غير

في قوله لا يملحظها سبب لاجتماعها في قرينة كالباء يكون احدها مبتداء
 والاخر لا مبتداء وهذا حاله في الاول

واقول ان يكون اسم كالفعل الابتداء وعلى هذا البق في فان التعريف في معنى اللزوم
 بالمطلقات من قبل السامحات جارة كانت او غيرها وقد يكون للابتداء بدون
 الغاية نحو عود بانه من الشيطان الرجيم وموضع التعريف في التبيين والزيادة رجعة
 الى المعنى للابتداء كما يظهر عند السامحات ان سيبويه يقدر ان يقرأها على غير الوجه الا ان
 يقدرها مشبهة بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم والحق ايتبع ان يكون رائدة بل هي للتعريف في
 يغفر لكم بعض ذنوبكم ولا ولا يمارضه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لان الخطاب
 بالاول اتم نوح عليه السلام والثاني نزل في اتم محمد عليه السلام وعلى تقدير تسليم
 اتحاد النور والحق ايتبع ان يكون الاستغراق في قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا حقيقيا
 مع لم لا يجوز ان يكون عرفيا ويكون المراد به عموم الصفات على تقدير تسليم ان يكون
 الاستغراق حقيقيا متعلقا بتعارض الابدان نقول بالمعروف الخالف في مثل يغفر لكم بعض
 ذنوبكم ونحوه لان نقول به في مثل لا قد يحايلها بيانها في البيت تقديره يغفر لكم شيئا
 من ذنوبكم وفيه فيه **فرو** الى وحتى لا تستغناء الا ان حتى يدخل ما بعده في حكم ما قبلها فاذا
 قيل اكلت السكر حتى رأسها ونعت البارحة حتى الصباح والرأس مأكول الصباح
 منجوبة البتة وما الى فقد قيل حكمه عدم الدخول في الجواز وقيل حكمه الدخول في الجواز
 وقيل مشترك بين المالكين حقيقة فيها والحق انه ان بنا وبيل الصدر الغاية في حكم الدخول
 كسكة السمكة فان السكر تشاؤل الرأس لها عبارة عن مجموع الاجزاء كقوله تعالى
 وجوهكم وابدانكم للرفق فان اليد تمتد الى الابطال في فرق جرحه بها فالصدر تشاؤل
 وذكر الغاية في قاطعها على اسم حكم وجوب الفل نفس الرفق واجبة شطوطي
 غير مأخوذة من التثنية وان حتى لا تدخل الفل في حال حتمه استغناء عنه باليد دفع

الاستغناء

لان بعض الضمائر يقع موضع بعض حتى لا يلزم الجزم لانها لا يكون عاطفة ومبتدأ ما بعد هاتين
 يجوز في مسئلة المسكن وجوه الاعتراض لغيره على كونها جارة والنصب بناء على كونها عاطفة
 وان لم يند على كونها ابتدائية والتقدير حتى لا يشبهها كقول وقد في هذا كقول ابن ابي عمير شاذ
وقد في الوعاياي معناه الفرافية محققة كانت نحو زيد في يده وركض في الميدان المقدرة
 نحو نظري في الكتاب ومع في جملته فان النظر والمعنى يكسان ويستقر في تحصيل الحاجة و
 استخراج ما في الكتاب على زيد والركض واستقر فيهما في الاداء والميدان وقولهما ولا صلتكم
 في جملته المحقق في انهما على اصلها التكني في المصوب في المذبح على الكائن في الطرف
 في هذا الطرفية لا هو لا يكون لا يكون **والبيان** للاصناف حقيقة نحو برادى النقص
 فامر وادراك نحو مررت به الى النقص في موضع يقرب منه زيد ومنه اقبلت بالله اذا
 المعنى النقص في بلطف الله ويستعمل في معان كثيرة بالعلم وتوفيق الله بحجته
 ما دخل الآلة والخاصة نحو دخل علي بن السراة معها وتخرج النقص بكونه متجاوزا
 بايدى كمال التمكن اذ يد يد باليدى لا النفس والشاعر شوق الحاجر لا يعرف بالسوراي
 لا يعرف السوراي في الرفع على كفى بالله شيب او يحسب زيد كفى الله وحسب زيد
 الا ان زيادته في المصوب في معنى الرفع لكون الجارة موضوع معنى المفعولية وترا
 في خبره على معنى ليس ما على غيرها التي فاعل كفى فاعله في قياس **واللام** للاصاق اما مع
 التعليل نحو لا زيد او يدونه نحو الجمل للمعنى والشيء ثم التعليل كالاختصاص جعل في مثل هذا
 للمعنى ان اوقف من اكدود معكوف كذا في ذلك ومثل الالباب من هذا القبيل على راي
 سويب والبريدون وقال ابن الجاحظ في وصف الفارس المعنى ويقار بالبلد خروجه ويستعمل
 للتسمي موضع التبريد لانه لا يخر الا جمل وكفى للمعنى على الايام ذو حيد

في خبره على معنى ليس ما على غيرها التي فاعل كفى فاعله في قياس
 التعليل نحو لا زيد او يدونه نحو الجمل للمعنى والشيء ثم التعليل كالاختصاص جعل في مثل هذا
 للمعنى ان اوقف من اكدود معكوف كذا في ذلك ومثل الالباب من هذا القبيل على راي

لا يبقى فان عدم تأخر الاجل الى آخره عدم بقاء وعيد ذو حيد منحصر على شئ على
 مرور الايام متعجبا **ورب** للتقليل والتقليل النوع في النوع نحو زيد رجل كريم
 فان الرجل الذي هو نوع من مطلق الرجل والتكلم يستعمل في مطلقه رتبة لها خصا يضي
 لا تدخل الا على تكمية ظاهرة او مغيرة ويحذف توصيف تلك النكرة واذا كانت ظاهرة
 رتبة جوار وبقية جوار فاعضوا اذا كانت مغيرة نحو رتبة رجلا وجهه الوجه ان رتبة للتقليل
 وانقسام الصفات فيفسد فان الرجل الذي اقل من مطلق الرجل وان الفخر العالي بينهم على
 الشيء ولا جف في علم جسي الملاءم بالتقليل ويحذف تأخر عاملها عنها لانها لا تشارك
 وكل ما وضع للاشياء موضوع صدر الكلام فان قيل صدور الاقاصي عن التكلم
 ووقوعها على الرجل الجوار في رتبة رجل جوار لقيت نسبة اخبارية محتملة للمقد
 والكذب فوجه تحقق نسبة الاشياء فيه قلنا النسبة تنوئية في استغناء
 الرجل الجوار والنسبة هي متعلقة بنسبة الاشياء لا بحالته ويحذف عاملها محذوف غالبا
 ليكره يطل الكلام ويجوز ان يكون ما مضيا كان وضعها للتقليل المقطوع ولا يجوز رتبة
 رجل جوار رتبة ولا العقب ويؤيد في قوله تقارب ما بين الذين كفروا بمصرته ودلان الكائن
 الاستقبال فخره تقاربهم في الكفاية لاشباع الكذب بخره تعا وفيها انفسا
 لاسع نظرها نطاق هذا المختصر ويحقق التكررات اي ظاهرة او مقدرة ونسب الى
 الانقسام جمع لفظ التكررة وقال بالتكررات ووجه اختصاصها بالتكررة انها التقليل
 النوع من الجسي وهذا لا يتصور الا بالاشارة **و** واداء التسمي من الباء الانصافية في اقبلت
 بالله لا اوالوا للجمع والجمع والاصاق مستقار بان وجه كونها فاعل الباء لا تدخل للمعنى ولا يذكر
 متعلقها ولا يستعمل للاستغناء بخلاف الباء فانها لا تصح للمعنى ولا يطرأ

67

ويستعمل للاستفطار نحو يحسبوا انهم في النار وفي الجنة خاصة
ووجه ابدانها عن الوان قريب الخرج مع ان ابدال التامع والواشيع في كلامهم نحو تراثي
ووراثي وراثته ولكن ما فرغ الفرع لا تدع من الظواهر التي لفظ الله لا يقال انما الشئ
وتأله ليس في الشئ وليس في قدرتي لا خفي سرية الكعبة **ق** وعلى الاستعداد حقيقة
نحو زيد على السطح ان يستعمل على الحكماء على من فاته لما تعلق بدمت ورنم هيلدا
صا كانه استعداد كما يقال ركب ركب وفوق كمر من علية اجرت وادع على الاستماع
لأن الزور لم يقع عليه بل على مكان يفر منه زيد وهو في جانب الاعلى هي اسم على الفوق
وقد عدت من عليه بعد ما تم ظهورها الى الشملت وطارت من فوقه اذ كان جارا
لما دخل الجان **ق** وعن المجاوزة اي تدل على مجاوزة ما قبلها وبعده عما بعده نحو منى عن
النوى وكساه عن القرى لا بعد المهر عن النوى حذفه عنها وبعدها زيد على القرى و
جاوزه عنها بان كساه البطحاء عن ثيب بمعنى جليست من ارضها عن بدو في المكان
الذي يحيا عليه كانه تجاوز عن مكانه الى مكان آخر وبعدها جليست وادخل عليها ليكون
اسما على الجانب كقول القدر في المذموم روية عن علي بن مرة واما في اي جانب ثبت
اعلم ان كل موضع يصلح لتقدير الابتداء والمجاوز فهو موضع في وعن ذلك ان تقع فيه
التي هي ثابت نحو مقام من العطش او عن العطش لان ابتداء السقي من العطش وهو بعد
بان سقاء من العطش وكل موضع لا يليق الا بالابتداء فهو موضع في نحو زيد افضل من
فان افضلية زيد لكونها من الامور الاضافية انما تظهر بالتمثيل الى افضل عرو والنية
اي شدة اهلها في فضل عرو واداه المجاوزة غير مفعولة لان فضل الشئ لا يتجاوز
على غيره كذا قيل ولا يقال ان يقول ان لا يجزي ان يزد بزيد بعيد عن عرو افضل من

فيقال انما افضل من عرو وان كل موضع لا يليق الا بالمجاوزة فهو موضع في نحو زيد
اي افضل من زيد فاستعمل الذين ويجاوزون بلفظ التثنية في ذمة زيد الى وقت واداه واداه
الى الدارين وخلق عن **ق** والكاف للتثنية هي آية التثنية قبلها بما بعدها نحو الذي زيد
انحى فالذي مشبه وزيد مشبه به والكاف آية التثنية والتثنية مجمل وهو مع كونه
مجمل لا ينبغي ان يكون اختص واصاف التثنية به فلا يجزى ان يراى الذي كين في التثنية
لان التثنية ليست اختص واصاف وهو اسم في نحو قوله يشكك في كالبهائم اى عن مثل
البره لان الجار لا تدخل الجان في نحو زيد كالا سيد نحو زيد بعينه ساءا وحر فاوا ما في نحو
الذكر زيد انحى كذا لا يكون الا حرفا لان الصلة لا يكون الا جملة فانها اى في قوله تعالى كمثل
شئ صلة ولا يلزم ان يكون الصلة لانه يصير المعنى هكذا الشئ في الاشياء مثل مثل لانه
على تقدير بثبوت مماثلة هو مثل مثل لانه مماثلة في الطرفين فنفي مثل مثل لانه
في صلة ولفظ ان الآيات من قبيل الكناية التي هي ذكر اللازم واداة الملزوم وبيان ذلك
ان تحقق المثل لم يستلزم تحقق المثل لانه اذا انشئ اللازم وهو مثل مثل لانه اللازم
هو تحقق المثل لقولهم ولا يخفى بذات النظر في الختام من تأمل من تأمل ثم اعلم ان الكاف
لا تدخل المجرى ما كان او حرفا لا يقال كذا بل يقال مثل وقوله اتم او حال كذا او امر باشتاد اتم
على غير ذلك من اللفظ **ق** وسد وسد لا يستلزم في الزمان نحو ما رايت من يوم الجمعة
يوم الجمعة السبت ويكون اسمين بمعنى اول المدة فيليها معرفة اي زمان يصلح ان
يقع جوا بالتي نحو ما رايت من يوم الجمعة اي الاوّل من المدة التي استغفرت فيها الزينة
يوم الجمعة او جمعة جيمها فيليها المقصود بالبعد كالتثنية والجمع نحو ما رايت من يوم
اول ثلثة ايام اي اول المدة واخرها يومان او ثلثة ايام ولا يلزمها الفرض في المخرج الا

٩٧

وسيلة الى احكامها والفرق في معاشيتها واستعمالها في الوقوع امر مكرره نحو في كقول القائل
لعل الخبيث يفلح ويقطع الوصال واتا في قوله تعالى استأعذوا مني فهو يخرج للعباد
والمنع بالعباد يكون على نوعين قريب القربة وجعلها في جرح تعاقبها في لا يقتضي في قوله
تعالى يذكر او يحسن لعدم تحققها من وقوعه فيلزم الكذب في خبر الله تعالى فان قيل قال
فرعون يا منبئ بريسى هارون حين ادركه الفرق فالحق في ذلك من خوف الفرق
لانهم جميع القبل فالحق في ذلك وهارون اذ هب انما على رجاء ان يكون في عون وكونها للتعليل
بمعنى كونه وان استقام في قوله تعالى فليكن في قلبه الساعه فيمضي في قوله تعالى
او يحسن الذي يعبر في قوله تعالى في كل الى العباد **قوله** وان الكسوة مع ما بعدها
اشارة الى الفرق بينهما بعد اشتراكهما في افادة التاكيد لان اول الجمل بعد دخول ان الكسوة
عليها افضل على ان يكون اخبارا او اشارة ولذا تعامل معاملة الفرق في الوقوع فاعلم وان
مفعول مبتدأ ومضاف اليها ولا يستقر بدون الانضمام **قوله** فاكسر سلطان الجمل
في نطاق الثريات لان الفرق المذكورات اذا كان كذلك فاكسرها فاستعمل ان الكسوة
في نطاق الجمل او في مواضع يظن وقوع الجمل فيها في افتتاح الكلام لانه موضع الجمل
لان من استقر في النصيب الى المطلق نفع ما يصح السكوت عليه غالبا وبعد القول
لان مفعول لا يكون الراجحة وبعد الموصول الى جملته الصلة وبعد الامر النهي الذي عليه
نحو قوله انك انت العزيز الحكيم لانه في الاستدانة باكله ونحو ذلك الله انك ذوا حياء
لانها بعد هولا انتم يكون علة استيفاء والهة الاستيفاء والوجه
وفي كل ما جرت فيه فمصدر باللام نحو علي ان زيد المنطلق رعاية لصدارة اللام وان
كان
عنها ان تفتح لوقوعها بمفعول واقف اي واستعمل ان الفتوح في نطاق الفرق است

في مواضع الفاعل لا نقول عند ملاحظة الجار عند كونها مبتدأة لان هولا الوقوع
ملتزم فيها الا افراد وانفعا حيا بعد لولا كونها مبتدأة وبعد لولا كونها فاعلة لقدر
لولا ان تطلق او لوقوع انطلافا فليكن اذا وقعت مبتدأة التبريم تقديم الجرح نحو ان
زيد انطلق لولا يبيس الكسوة لا تخادها في نقشي الكتاب وبالمنقحة وهي بمعنى لعل
نحو رايه السوق انك تشترى كذا او لعلك لولا يلزم تقارنها في مثل ان عندى لك
قائم اذا انخرجه اذا وجد موضع يحتمل تقدير الفرق والجمل توقع في ايتهما اشت محمول
ما قول في احد الله ان جعلتها جرحا لم يحكم بالواجب الفتح لان حق الجرح الا افراد لعدم
الفرق في صلتها الى الابتداء وان جعلتها جرحا وحكيتهما وقعت الى اللفظ كسر قلت
اي احد الله لان الحكاية تقع على ما قبل فالقنى على الاول قول في جملته وعلى الثاني
اول قول في احد الله اي هذا الكلام وجعل الجرح في الكسوة اولها ما قول
اي احد الله ثابت ليردح عند من لم يطبع ناقدا لانه يوقر الى معنى اول الى الله ثابت
لان القول عبارة عن مفعول واوله باعتبار الجرح في صفة وباعتبار الكلمات ان قال اخبارا
بالثبوت على امره او على ان كلاهما ظاهر الجمل **قوله** اذ اعطف على اسم الكسوة بعد كس
الجرح انما قال بعد ذكر لان اعطف بالرفع على محل الكسوة قبل ذكر الجرح ان يقال ان زيدا
او بشر انطلقا ينفي الى تواردها على معنى محمول احد لان فتعلقا ح جرح لان
والله ابتداء وهو باطل قطع الكوفيين على تحويره بناء على ان لا عدلان في الجرح لا يلزم
ذلك المهر وبعبارة على رايهم ولا يقصد هم قوله تعالى الذين امنوا والذين هم اهل
القبائل والناس من امن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون لانه
محمول على التقديم والتأخير على معنى ان يكون الجرح خبرا فقط ويقدر الجرح المصنوع كان

٥٩

هذا هو المقطوف على ما هو عليه
والله اعلم بالصواب

الشيء من الانبياء لم ينفذ في المقطوف او صغره في الشئ غاية في فهمي
الغاية اعلم ان حتى للشيء كمالا ثم لا ان الذي فيه ذهني سواء وجد في الخارج ترتيبا له
بجلاء الفاعل وانه في ما ذهني خارجي الترتيب الذي هو ان يعبر ذهنه بخلق الحكم بالمعنى
عليه لا ثم بالمعنى ثانيا سوا كمال في الخارج كذلك اوله في مانت النسخ حتى الانبياء
ومات كل بشي آدم بعبر ذهنه بخلق الموت بخلقها من غير الانبياء واما بآدم
ثم بالانبياء واما بآدم ثانيا مع ان الامر في الواقع كذلك وان فيها معنى التدريج كما يظهر
عند القائل في قول ابن الروادني وقت حتى من جند ابليس في الحال حتى صار ابليس
في جندى فان كان في جند ابليس لا يكون ابليس جنده الا بالشيء في النفس والشر في الفكر
والغواية والاغواء في وقتها واما لاحد الشئ او شيئا من ان يعبر
باحد الشئ اذا كان المقطوف واحد او باحد شيئا اذا كان فوق الواحد متفقا
في الجود او ما استشهد به في قام زيد وعمر او امار زيد واما عمر واهل بيته
رأى في طرس واربعة عبد الله واهل بيته واهل بيته واهل بيته واهل بيته
اما شئ من الحكم او تشكيك السامع في الامر للشيء في خذ امادها واما ان اراد
الاباحة في تعلم الفقه او الفقه في الفرق بينهما ان الامور لا اخذ الدرهم والدينار جميعا
لما حصل الاشتغال بخلاف الاباحة فالأمر اذا تعلم الفقه والشيء جميعا كان غشوا كما
اذا تعلم احدهما فقط فان قيل في الامور في الاباحة قلنا معنوها فيهما ايضا احده
الامر وعدم الجوع في الآخر ما هو في خارج لانهما تامل وقد يستعمل بمعنى الواحد والكل معا
ولا نطعم مشربهما آغا او كغور او آغا وكغور لا كغور الشاعر في ربحه او شيد او جنة
او ربحه وشيد وجنة ابو علي بعد تامل في الحروف العاطفة بحيث انهما تقع قبل
أو في مكانة

المقطوف

هذا هو المقطوف على ما هو عليه
والله اعلم بالصواب

المقطوف عليه يدخل العاطف عليها والحي اذ ان الوقت قبل المقطوف عليه لا
عاطفة وان العاطف لا يدخل على اما وتقطف اما على اما وتقطف ما بعد ها على ما قبلها
واجتماعها ليس في حد حتى يستلزم الاجتماع والفرق بين او واما ان اما قبلها
تقدم اما بخلاف او واما في اي في تعليق الحكم باحد الامرين غير انها لا تقع الا
في الاستفهام متصلة بخلافها فانه لا اختصار لها بل متفقا في وقتها والامر كما
تقدم في النسخة التي تقع بعد مرة الاستفهام يليها احد السويين والاخر في
على زيد عندكم عمرو وبعضهم لا يشترطون التوافق فيما يلي ويقع في المثال منقطعة عن زيد
عندكم ام عندكم عمرو اي بل عندكم عمرو واما لا بل ام شأني بل هي شأني واما شئ
لانها في بل الامر كما اشترنا السور الا في الاخرى عن فابعد ها منقطع
عما قبلها كما هو منقطع الاخر وبيان انهما بمعنى بل الامر فانك استغفرت او لا عن حصول
زيد عند الحائط ظهر لك ان لا حصول عند الحائط وجوزت ان يكون الحاصل عند عمر انقلت
ام عندكم عمرو على من بل عندكم عمرو وكذا رايست جنة في بعيد واعتقدت انهما بل انقلت
على اعتقاد انهما بل انتم تبتين لكانها ليست بل وقلت كونها شأني وجوزت عدم كونها شأني
تجوز ان امر حوا فقلت ام شأني على معنى بل هي شأني بخلاف المتصلة فان ما بعد ها كاقبلها واما قبلها
كما بعد ها في التشكيك والاحتمال اذا قلت ازيد عندكم ام عمرو كان المعنى انهم عندكم فلهذا
سميت متصلة هذا مع ان الاتصال اللفظي ايضا في حاصلا لا انك اذا قلت انهم باعتبار غيرهما
بخلاف المتقطعة فان التعبير لذكر الوجه فيه ما غير ممكن كما لا يخفى ثم ان السؤال بالمتصلة عن
فلذا كان الجواب بالنفي دون نعم او لا لان الاول غير مفيد والتشكيك الواقع لان حصول عليه لكونه خلاف الواقع ثم
احدها عند الحائط معلوم السابق لمقطوعة الا ان يقصد تخطية السهم والشيء ما في

اما اذا ان يكون قصد السامع الخفية المستفهم
من قوله كل ذلك لم يكن في جوابه اقصرا الصلوة
ام نيت دار رسول الله دم



في الاستغراق والعمى عن موعظة الله تعالى ان يساق هذا الكلام لتفريغ من الافراد دون
 القصد الى العمى والافتراق بيان ذلك ان مثل رجل يطول على معنى الجبلة والفرديته
 فيكون ان يساق لتفريغ الجبلة ويكون لتفريغ العام وان يساق لتفريغ الفردية ويكون لتفريغ العام
 مع ان الفعل مختلط على خلاف التفسير في غاية الاستعانة **وقد** ولان في المعارف وقلب
 مفاهيمه **فان** في بعض الصلح الى الماضي وتغييره وفي ما توقع وانتظار كانه قبله
 وفي ما يتوقع ان يكون في ما توقع وانتظار الى الشيء بها فعل يتوقع وقوعه ويترقب لحيث لا يكون
 قبل ما كان عدمه ركونه الى جبين الكلام وركوبه متوقفا من قبل الى هذا الجنب بخلاف
 ان يكون متوقفا على ان لا يستمر الشيء ويقع الركوب قبل زمان الكلام هذا هو المراد بقوله
 ان لم يفعل في فعله ولا يفرض في فعله وفي آخره ان لا يكون في ذلك على ما في قوله **وقد**
 اي فلما سئل ان يكون في ذلك على ما في قوله **وقد** وكان قد ذكر ان اصله لم يمت اليها ما لم يمت
 ليس راديهما معنى التوقع والانتظار وليكون كالقوس على الفعل اذا حدث بخلافه فانها لا
 يحكي السكون عليها الا في الشر كقوله يوم الاغدة ان وصلت وان لم تصل **وقد**
 وفي نظره لا في معنى المستقبل في قوله في معنى المستقبل لانها ليست بظاهرة لها في التاكيد
 المستقبل لان التاكيد لا ولا على ما في قوله **وقد** على التاكيد استندراك ورفع للمتهم الناشئ قوله
 نظره لا في معنى المستقبل فانه توهم لعدم الفرق بينهما في هذا الحكم فان اردت في المستقبل
 التاكيد قلت لا ابرح غدا او اذا اردت فليس مع التاكيد وانتدب قلت لا ابرح
 اليوم كافي وقيل في المستقبل على التاكيد وعدم القول بالروية يوم القيمة بناء على
 هذا وبطلان التوهم في قوله تعالى ان ابرح الارض حتى ياذن لي في الخيل اصلها لان خفت
 وزيد في عدم حوائرها لان يقوم زيد ويحيى زيد الذي اضر وبان الاصل في الخبر وهو لا افراد

والصعود
 تقديم القول فان كان الاصل
 لا يذنب ان لا يجوز ان لا يصدر الكلام

والصعود الى التوكيد لا ضرورة في ضرورة الضعف وقال الفراء نونها مبدلة من النون لانه هذا
 ايضا بان الاصل في الخبر عدم الابدال لا داعي له ويجوز ان زيد الذي اضر بتقديم المقول
 وزيد الذي اضر ليس بمعلوم في كلامهم وقيل بسبب وهو حرف في هذا المعنى
 عن وجود الترتيب جان على القيسى **وقد** حرف في النية هاء فاندتها امقاط
 الحاطبة الضعفة واجبارا ذهنا عن التواضع ليضع الكلام الكلام ولا يبق
 مقصوده **وقد** واكثر دخولها على اسم الاشارة والضمير هذا هو اليب
 لا فيها بالذكر عن احكامها ولا حتم لتلك الكثرة غير السقراء والتبع وقد دخل
 على غير ما عني ان عرابيا قال لداية هاء ان تاعذر ان يكون قبلك فان صاحبها
 قد وقع في البدل **وقد** واما والاولى لكثرة امل في كلامهم يستحقون في تارة في قوله
 كقوله مجرسي ابن كليب اوسلي وزيد ورعي وتعليق وفي رواية لا ابرح
 ارجل فانه لا هو متظاير واخرى بايد ان الهاء هي هاء فان الهاء اخف من الهاء لانه
 اخرج منها والخرج من حرف في الحلق اخف على هاء والله وهم والله والله الله
 ايضا لان القيسى اخرج منها على هاء والله وعاء والله **وقد** حرف النداء واي اله النداء
 طلب اقبال الشيء في جواب ما سأل عن القضا او تقدير هذا هو الاصل وساق او النداء
 لا عن امر حتى يسع ذكرها العام قول البعيد للبعد والنداء البعيد حقيقة
 الساق او حكما كقوله انما هو الساق او حكما كقوله البعيد هو لا ينداء البعيد هو ان فيها
 زيادة صوت **وقد** المهرقة واي نداء البعيد يحتاج اليها **وقد** اي المهرقة الغريبة
 اي نداء الغير حقيقة كقوله الساق او حكما كقوله البعيد المخطو رابا بالانما كقوله
 اسكان نون الانا كقوله بانكم في ربع جلي كان مادام خطوه هو لانه اسكان

الاسم او معنى
 اسكان

العدو اسكن في الاغدة اناه بمعنى خبثا هاء وان كانت
 النون فاعند البسبب القيسى يقول ان تلك القيسى
 من اعندرو فانه لم يقبل عدو فاعندرو

في قوله
 في قوله
 في قوله

بقية صاروا الائمة في قبة ادم بالهجرة وهم المرحلون واذا نودى القبر بعينها
فذلك من المارة على اقبال المندى ويستغل لا من يابسه له وقوله الداع يارب حضم
سنة واستعاد له عاش عن بقاء القبور لا في طرقي التفرع على حدة والظهار
الوجه الداعي
الوجه في الاستجابة بالحق والفرع يعني ان البعيد اليك البت الى الاحياء
كيف وهو اقرب اليك من جبل النور يد هذا وان يجمعهم على ان ياعم الحروف واياها هنا
واي والمهرق للربيع لا حاجة الى التوجع في يارب نعم تخرج البت يارب قور او
وهو النطق عليه والو ان قيل لم ذكر حرف التديني في حروف النداء قلنا لا انما
بها في افاضة الاختصاص حكم ان المادى مخصوص من بين قوم بالنداء كذلك المندوب
من بين قوم بالندبة فلذا يذكر المندوب في تحت المندوب في حروف المندوب نعم
تصديق الكلام المثلث والشي في الجرح والاستفهام او لغيرهما على حالها كقولك ان قال قام
زيد او نعم او اقام زيدا او نعم زيد نعم اي ان الامر كما اخبرته والحال كما كانت
وكانت بكسر غنها وتقول نعم وقرء عبر من الخطا بين مسعود رضي الله عنهما قال نعم
وعني نعم شميل ثم بالحد لغة ناسي العرب ويلخص بالشي خيرا او استفهاما الى
نعم تصديق للشي على سبيل الابهام لا نفع تصديق للثبت فان قيل لم قال نعم زيدا
والنعم زيدا كان المعنى بل قد قام لدا قيل قال بل في جواب البت بربكم من الارواح الظاهرة
على ظهورهم جميع جبرائيل موسى لانه في قوة بل انت ربنا على ما يستوجه القانون للنداء
وقال نعم بها كما في لغة في قوة لست ربنا لان نعم يقع تصديقا لا سبعا على حاله من
الابهام والسبب انهم لان محله على العرف اذا قيل لك اليس عليك كذا ودها فعلت نعم
العامي كذا على الاقرار والتمكيد المعتبر بترجيح العرف على اللغة فمن كسى نظرا الى

والله اعلم

فالصبي

نالمعني نعم على كذا ودها ونعم انت ربنا واذا تخشى هذا فاعلم ان لغتنا ان يقول اذا
كانت على ايجابا لا بعد الشيء فلا يكون تصديقا لا سبعا بل كذبا لا وجدا ارجعنا في
حرف التصديق وتسميتها حرف تصديق وغاية ما يمكن في الترجيح حمل الارجح والتسمية
على التعليل والجل جبريل نفيًا واثباتًا اي تقعان تصديق الاستفهام بل يخصان
بالجرح وتقعان تصديق على حاله وقد يقع راجع جبريل قد يجمع بينهما كقولك جبريل على الفردوس
او من شرب اجل جبريل كانت الجنة دعائه واي مختص بالقسم وتوقع تصديقها
على حاله ولا اختصاص بالقسم من الاستفهام ولا وجه له من جهة العقل اقول لكل النسخ هل
كان كذا قلت والله واي الله بفتح ياء وحذف واو القسم واي الله بالتقارر الساكنين والله
بحذف الياء والتقارر الساكنين كاهي القليل من حروف التصديق اي بمعنى كقولك ان الرب
من قال لعل الله ناقة جليلين البكرين وراكبه بالي نعم وراكبه باوان في قوله تعالى ان هذان
لسحران بمعنى نعم على هذا هو جبرائيل حروف التثنية والاولا حاشا واولا وكون الاخرى
استثارة مقطوع وكون حاشا حرف استثناء لغة معروفة وكون عدد وحرف في استثناء
خلاف المتعارف حروف الخطاب الكاف والتاء في ذلك وانت كون الكاف في ذلك حرف خطاب
امر يشقون لاسترفي لان الاسم اشارة يتم جزءه من الكلام بدون انضمام الكاف فهي
حرف في بعض الاطلاقات ليشي بين ان المعنى بالخطاب هو وكون التاء في التثنية
خطابية على ان الضمير في الكاف وحده والتاء حرف لبيان احوال الخطاب وتوحيده تجزئة
على التاء في الكلام وحده كانه مع ان لا مانع اعتبار مجموع الكاف او يكون الكاف في اناك حرف خطاب
لغيره في التثنية واما الكاف في هان بمعنى خذ والجماع بمعنى اسرع دار تيك بمعنى البصر حرف
بالاقتناع واما يلزم اجتماع ضمير الفاعل والمفعول شي واحد في غير فعال القلي وهو باطل قطعاً

التوجع انما هو ان من باب الحرف في التثنية بالخطاب اسما
حذون والتقدير انها هذان والتاء اسما من الحروف التثنية
في هذان اسما على لغة ابن طارث وسحران خبرها

مؤيده ان الفير في التثنية انت التثنية ان وحده وان حروف

لوه ان لا يكون حرفا بل كان غير منصوب به

فان كان في آية كذا لا يكون بعد
بالنسبة الى الامكان والاشياء

والاخر ان يقع تصديقا
على سبيل الابهام

فلا راحة لهم ولا حرق التوبة **ف** لا يحرقها التوبة والجمع والتذكير اثبت كما في النسخة
 قالوا في حقها التوبة لم يبقوا شيئا ونجها من النار لئلا يتوهم انها شيان ونجها على
 قسمة مسلمين ومسلمين **ح** حرق الصلوات ان الصلوات انما رأت زيدا او اراد
 بحرق الصلوات حرق الزيادة سببت بذلك لان الكلام يصلح بها الى غير التاكيد واستقامة الورد
 والتعاقب كثير في غير ما علم ان ان ترد بعد ما انقضى كثير الحوائج ما ان رأت زيدا او
 الاصل ما رأت زيدا فتردت ان للتاكيد والقرابة على انها حرقا في ترد وترادف وترادف حرق
 التاكيد في ان زيدا القام وبعد ما الصدقة في قوله حرقا جلي في وقت
 حرقا في ان ترد بعد ما حرقا ان جاء البشير او جاء وبقوله وبعد القسم كثير والله ان
 وقت قمت او الله لوقت وقيل في شأن ان الاستقامات او ان حرقا وان ترد
 في الخرج وجوبها الى ان في الحارة والتعليق باعتبار عموم المكان لتكفي في الاضافة
 لانها في الاجزاء وليست كدورها وكونها في اخرها في غيرها على تقدير ان يكون
 مركبا من شيئا والتقدير على اطلاع معنى الفعل عنه وعلى كسائه معنى الحارة او ترد حرقا
 في آخره ان لتاكيد العموم كقولها تعالى ان يكونوا يدرك الموت وترادف ليد الحارة كقولها
 في حارة من الله لتكفيهم لو كانت يستعملها على ما راعى البعض في حارة من الله
 كقولهم لا تم وعلاهم وبعد في الحارة كقولها تعالى قليل اي على قليل وبين الصافي والمضا
 اليك قوله تعالى الا جليلي فقتب اي الاجليلي وان لا ترد بعد ان المصدرية كقولها
 فلا يعلم هذا الكتاب وانما يكون ان لا تسعد وتردت قرا في قوله تعالى ان يوم القيمة
 الاية على ان يوم القيمة تعظيمات وتنجها المهور وتبهرها على ان امر مقطوع وقيل
 في الكلام الكفار من اكار البعث اقسام منقطع عنها والحق في الاية على ان يوم القيمة

المعنى لا لا ينقطع بها
 وقيل
 في قوله تعالى ان يوم القيمة تعظيمات وتنجها المهور وتبهرها على ان امر مقطوع وقيل
 في الكلام الكفار من اكار البعث اقسام منقطع عنها والحق في الاية على ان يوم القيمة

وقيل في القسم على معنى لا اعظم يوم القيمة كما هو قصده وان من ترادف بعد التوبة خاصة على
 راسيوس كقولها تعالى ما جاء من شر كقولها تعالى من شر لا اخصت بهما مستند
 بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم اي ذنوبكم والتبصير بما رتب الله يغفر الذنوب جميعا و
 الايضاح المصارفة بان الخطأ بقوله يغفر لكم من ذنوبكم انما يوجب مواراة بالذنوب في
 قوله تعالى الله يغفر الذنوب جميعا ذنوب امة محمد فلا منافاة بين غفران البعض
 دون الكل وبين غفران الكل او بان الاستغفار في قوله يغفر الذنوب جميعا على ان يغفر
 جميع الصغائر فلا منافاة بين غفران جميع الصغائر وعدم غفران بعض الكبائر او بان
 المعنى انه يغفر جميع الذنوب من الصغائر والكبائر انما يصحها وانما الباء ترادفها
 في مثل ما زيد بقايم لتاكيد النفي وقالوا بحسب زيدا وقال الله تعالى وكفى بالله شهيدا
 والمعنى بحسب زيدا وكفى بالله شهيدا وزيد اذ رتبها في المعنى كقولها ولا تغفوا ايديكم اذا
 اريد بالايدي والانفس اقسام في الموضع وهو فاعل كفى في قول كفى زيدا وكفى بزيد و
 كفا في هذا الامر والدليل على زياده هو لا الحروف في الموضع المحض عدم اختلال المعنى
 بطريقها واختلال بعدم زيادتها **ح** حرقا التوبة في اي صفة وان في قاربت ان
 في اي تفسير يوم اللفظ وان يحرق الذنوب اي في قوله وترتبي بالطريق اي انت قد نسي
 نفس يكون في الطريق ذنبا ولا يحرق الا بعد فعل في المعنى كالتوبة والى
 والله والكتابة ولا تمنع تفسير المخرج القول وما عند المخرج من غير ما يقال امر ان اقع
 وكسبه ان ارجع وقال الله تعالى ونطقوا من ان مشوا ايهم لا سمعوا كلام الي
 طاب شانهم وعلينا ان نراعي غيظته ولا يشاركه في قصده واي شانه عليه السلام
 من الاندابل يغفر عليهم من احدث هو اعني محدثه من بالفيظ والفتق فانه بعضهم

المعنى لا لا ينقطع بها
 وقيل
 في قوله تعالى ان يوم القيمة تعظيمات وتنجها المهور وتبهرها على ان امر مقطوع وقيل
 في الكلام الكفار من اكار البعث اقسام منقطع عنها والحق في الاية على ان يوم القيمة

وهذا التفسير هو الذي في المتن

وهذا التفسير هو الذي في المتن

بعض من اشهر المصنفين ان في قوله لم يذكر ان الشدة لها اثر غير ذلك كانت كذا
 ولا خفاها بالجملة انما هي على ما هي فانهما مختصان بالجملة الفعلية والمصدر
 جزء من الفعل في كل شيء المتعلق في موضع بالنسبة اليها وانما فسرنا ترجمتها
 لعدم ثباتها فيكون موصولة او موصوفة او غير ذلك لا يخفى على من ادق تأمل وقول
 عليه في تقاويها وما بناها الى ما بناها على ان اصل ما ان تستعمل في غير علم
 وهو علم موصولة وان يكون موصولة بناء على اجتماع بكسرة على القول والاوهام
 وهم يظنون انه فيما يدرك **حرف** في الخفيض لولا ولوما وهلا والاولا وقيل ان الماه في
 هذا يدل على انه في قوله هو ليس لان خط الشدة قد روع وجعل العلم الخفيض هو
 التفسير في باب الفاعل لانها الخفيض في الماضي في التوسيع على ان كانا في
 وقد تكرر في التوسيع في الماضي لان التوسيع هو التوسيع في الماضي
 والمستقبل وذلك لان بعضنا على ان تعيد التوسيع على التوسيع في الماضي فلو كان ذلك
 ان تلو على استبطاء في القيام وتعاقد على ان تنصف بالقيام في الماضي
 لم خلقت الواجب وضقت وقت وتفيد الحذف والترغيب في المستقبل كما تقول هلا
 يفر القرآن وغير ذلك ان تحت على فرائد وناصرة بالقرآن في اقر القرآن وهذا ان القرآن
 لا يفتقد لان في الفعل في من دواخل الفعل فان وجد بعدها اسم فروع او منصوب
 فعلى اخبار رافع او ناصب فيكون في ضرب القوم لولا ان يذكر في لولا ضرورة قال سيبويه
 وتقول لولا ان لم يولد لولا ان لم يولد في معنى هلا كان منك خبر من ذلك على معنى
 هلا وجد منك خبر من ذلك ولولا ان لم يولد في معنى هلا كان منك خبر من ذلك على معنى
 اخره ولم يجر في الرفع على الاستدلال ولولا لولا ما كان انما ايضا لا شاع الشيء لوجوده في

كما يكونان

وهذا التفسير هو الذي في المتن

كما يكونان الخفيض يكونان لا شاع الشيء لا شاع الشيء في الوجود غير في الوجود
 الاول فخصان في كسرة في ما هي في لا على هذا فانه هلا في الوجود على قبل
 في وجه هذا الكلام ان عرفت ان الله عن امر النبي م برحم الحاملين الى انما ذهب بها
 برحمها وحامل فليق على رضى الله عنه فنعى عن الرحم في وضع الحمل في الدكانات الام
 قد اذنت لما اذنت الخفيض فاحر عرفت ان الله رجمها والى النبي م مستغفرا فانك لا تروى
 وهي حاملة بعد وضع الحمل فقال بعد الوضوع فقال عرفت لولا على هذا عرفت في الامة **ولان** امية بالرحمة
 بالرحم وقيل ان سائر الى باب النبي م فقال النبي م لولا عرفت لسان على معنى
 احسن فذهب ليقطع لسان بالسكينة فليق على رضى الله عنه فقال لم يقطع
 لسان فقال عرفت امر في بدل النبي م فقال على رضى احسن ان الاحسان يقطع
 لسان فذكر القطع وهذا في النبي م مستغفرا فانك لا تروى **التي** تعني بالقطع بارسل
 الله فالله الاحسان فقال عرفت لولا على هذا عرفت في آية الى اخف عرفت فقال
 يا ابراهيم لو لم يكن حب الفضة والكره للحق البقي واخر بى رحمة الله تعالى في كسرة
 رضى الله عنه ليعرف عرفت فقال على رضى يا ابراهيم لو لم يكن حب الفضة والكره للحق البقي
 وهو فتنه قال الله تعالى اما اولادكم فتنه لكم وتكره الموت وهو حق البقيين
 اعبد ربكم حتى ياتيك اليقين ونهر من المطر هلا هو الارحة فقال رضى لولا على هذا عرفت
حرف في القرب قد تفرع من الحال الى الواقع في الماضي الى الحال نحو قد قامت الصلوة ان قلت
 لا قيام للصلوة في الماضي حتى تقرب قد الى الحال قلت معنى قد قامت الصلوة قد قرب وقت
 الصلوة المفروضة الى الحال ولا شك ان القرب قد شئت في الماضي وقد قرب قد الى الحال الى
 التوسيع وضعت على لا نقصان واما التوسيع فقد وقع في وقت تأمل عن استيعار **قوله**
 في التوسيع

وهذا التفسير هو الذي في المتن

وتفعل المستقبل وتندرج على قلة الفعل الواقع في المستقبل نحو ان الكذب قد يصدق اي
 ان الكذب ليس الصدق وقيل بوقوعها في المضارع الحقيقي كقولهم قد يصدق الله الشئ
 اي ان الله يعلم الحقائق اذ لا وجه لتفكير علم الله وبعضهم تكلف وقال متعلق
 المستقبل متعلق العلم لا نصب والحق احوال العواقب اقل معلومات الله تعالى
 وفيها توقع وانتظار في كل حال قد عجزت دخولها على الماضي توقع واستظهار لا تدخل الا
 على خبرين توقع السام وتوقع لا يعان قد كذب الامر الا في نظر كوكب ولا هات الصلوة
 الاجماع يتظرون هذا الموضع الفصل بين وبين القول بالتحريم والله اعلم
 الفعل بعد كما نزل بزعمها وكان قد واسمان في كل اسم **حرف** الاستقبال
 والسين فتجر التاكيد ولي وانما كملها في تخصيص المشترك بين الحال والاستقبال
 بالاستقبال وان ولي من ينهيا ينصب للمضارع وقد يوق بالسين تجر التاكيد كقوله تعالى
 سكت ما قال في القول الشاعر ساطع الدار عنكم نغزوا فان كتابة ما قال في طلب
 النبي بعد الفراق امران حاليان واللام في قوله والسين للعهد لان المراد بالسين
 المهور لا مطلق السين والمفعول السوف لا صورة الحرف وان كان اسما مراد به
 المفعول لانه لا يختار فيه الى ٣ العهد لعدم اشتراك فيه بخلاف السين فانه
 مشترك بين السين والاستقبال وسين الكسرة والفرق بينهما انه ان نصب في الحال
 وبكسر الحرف على راي الفعل بعده عنها في سوق لغات لم يفصلها لا شتاهها
 بين **حرف** ههنا المهره وههنا لا سبويه ان ههنا في قد لا انهم تركوا المهره
 قبلها لانها لا تقع الا في المستقبل وقد يستعمل معها كقولهم ههنا ههنا ههنا
 ذوالا لم وقد يستعمل بجره عن معنى ههنا م كقولهم تعا ههنا في على الانسان لواني

قوله المهره اتم حرفا منه لانتم منها انت بام النسبة وقد سمعنا قبل الواو نحو من
 كان وقبل الفاء نحو من كان وقبل ثم نحو اتم اذا ما وقع وقبل اذا نحو اذ ان عظاما
 نحو وتقول اريد اضربت واتضرب زيد اذ هو اخوك ولا يجوز ان يوقع ههنا في هذه
 ووجه ذلك ان ههنا يطلب الصدوق والسؤال ام النسبة عن اليقين بعد حصول الشيق
 وفي اريد اضربت عن متعلق الضرب لطلب تصور المفعول يدل عليه تقديم على الفعل ايلان
 حرف ههنا م وههنا على طلب التصديق وصدور الضرب عن المحاط وقوله على انما مطلق
 السائر والتصديق ماهره المطلق للمفعول واليغنية واما عدم جواز ههنا
 تضرب زيد وهو قول فلا ههنا للتخصيص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وكونه
 فلا يصح استعماله لان الفعل الواقع في الحال لا انهما م عن وقوع الضرب في المستقبل
 كذا وجه السكاك ويبدو ان التوجيه بان ههنا مستقبل الفعل المستقبل لا تعيد
 بالمال قال الله تعالى سبب خلقنا جهم واخرين وقال الشاعر ساعيل على العار باليس
 حاله واما ما نحو من كان وافي كان واذا فلان ههنا في الاصل وقد في خواص الفعل
 فاذا ارايت الفعل في الزيد لم تر في محموله الحاضر وضمت الى الالف للسوق وهو مانعة
 الفعل معانقة العاشق بالمشوق بخلاف ما اذا لم تر ذهبت عنه وسكنت في
 في ههنا يدرج فعل نفسه الظاهر اهل خرج زيد خرج مع الله على ان يوجه بآخره **قوله** نحو
 عند الله لا نحو زيد عندك م عروا زيد عندك م عروا الدليل على النسبة لانها لا تعمل
 الا مع المهره فاذا وجدت منفردة عن المهره قدرت **قوله** وكذا ههنا م صدر الكلام بمعنى لا نحو
 تقديم شئ مما في جزمه على ان يقال ضربت اريدا ولا يدر اهل ضربت وذلك لكونه مقبلا جاعلا
 المفعول مشكوك والمغير لم صدر الكلام **حرف** الشرط ان الاستقبال وان دخل على الماضي

الافتتاح المقابلة
 بالمال قال الله تعالى
 حاله واما ما نحو من كان
 فاذا ارايت الفعل في الزيد
 الفعل معانقة العاشق
 في ههنا يدرج فعل نفسه
 عند الله لا نحو زيد عندك
 الا مع المهره فاذا وجدت
 تقديم شئ مما في جزمه

وان دخل على الماضي لدفع ان يتوهم انها مستقبل ان لم تدخل على الماضي لكونها متني بدابة
ولو كان حان واللفظ انها مستقبل مستويا دخولها على المضارع والماضي لكونها مستقبل
تخصيصها المضارع الشرطي بل ان مستقبلها انما يكون في نحو ان تقرب اضرب ان يقع منك
ضرب في مستقبل يقع متني ونقطة الماضي من معنى المتني الذي كان مستقبل نحو ان ضربت
ضربت واللفظ ايضا ان يقع منك يقع متني ^{في المستقبل} ولو لم يكن في ان دخل على المستقبل قوله وان دخل
ايضا لدفع ان يتوهم انها لفظي ان لم تدخل على المستقبل لكونها لفظي المضارع لما عهد
واما في الماضي فلا نظير بل هو تحصيل الحاضر في الظاهر والفاصل ان لا تعليل حصول الجراء
بحصول الشرط في المستقبل ولو تعليل حصول الجراء بحصول الشرط في الماضي على سبيل الغرض
مع القطع بانعدام الشرط نحو لو ضربت ضربت لو وقع منك ضربت الماضي لو وقع متني لكن
لعدم وقوعه منك لم يقع متني مع ذلك لا استغناء عن كانه هذا هو المراد لكونها لفظي فلا يلزم
تحصيل الحاضر وزعم الغراء انها مستقبل في الاستقبال كانه وقيل في قوله لكان فيها
الهيئة الا الله يقرر ان لا يستدل بالاستغناء الجراء على اشتغال الشرط بدون ملاحظة
الزمان الماضي وتعدد الالهة لزم فسادها ولا فساد فلا تعدد ^{قوله} ويجوز فعل الشرط
ولما عده اول ان الشرط لا يكون الا فعلا والجاء يمكن فعله وقد لا يكون على تقدير
كونه فعلا لا يخلو اما ان تكون مضارعا او ماضيا او غيرها فاما باعتبار الماضي
والمضارع اربعة اقسام لانها اما ماضيان او مضارعان او في الاول ماضيان والثاني
مضارع او على عكس ذلك فان كان مضارعا على وانه الشرطي فيجب حتمها لفظا نحو ان
تقرب اضرب لان المضارع قابل للجزم والمجازم وهو ان موجود وان كان ماضيا
يتمحيز حتمها لفظا لان الماضي متني لا يعرف في العامل لفظا وان كان الشرط مضارعا

والجزم ماضيا نحو ان تقرب ضربت بجزم الشرط لفظا وجزم الجزم محلا وان كانا
على عكس ذلك نحو ان ضربت اضرب يمتنع جزم الشرط لفظا ويجوز في الجزم ان
اما الجزم فظاهر لما عهد فلا يلزم الجاء تابع الشرط فلا يبعد في الشرط ان يعرف
الجاء ليكون الجاء على سبيل الشرط نحو ان ضربت اضرب كما واضربك بالجزم والرفع
قوله ويدخل الماضي الجاء على ان آت الشرط اعني ان يخلو فان قيل معنى

استقبال الجاء او ان افادت الجاء الى الغاء لاخبار الارتباط المعنوي عن الآت
الارتباط اللفظي التي هي الغاء ان لم تدخل على الغاء التي هي آت الارتباط واللفظ
ارتباط الشرط الذي لا يمتنع لانه لا يمتنع الارتباط المعنوي وجب ارتباط اللفظي واللفظي
جاء لان الجاء ان يدور في سبيل الشرط وان يخص هذا فنقول ان الماضي صرح بالآتي
يخبر ويدخل الغاء في الجاء ان لم يكن مستقبلا او ماضيا في معناه اي يدخل في الجاء ان لم
يعد آت الشرط معنى المستقبل فيه وشار الى الاول المفهوم الخالف لانه يعلم من قوله
ان لم يكن مستقبلا او ماضيا في معناه انه اذا كان احدهما نحو ان تضرب اضرب وان ضربت
صيرت يدخل الغاء في الآت في معنى الاستقبال في حصول ارتباط المعنوي فاذا
كان الجاء امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صيرت في معنى ما بعد لفظا او تقدير او
مضارع ماضيا بل في اوجلة اسمية فلا بد من الغاء لعدم تاء جزم الشرط فيها اما
في الامر والنهي والتدعاء والمضارع المتني بل في ان التاثير فيها تحصيل الحاضر لان
هو المذكورات مفرقة بمعنى استقبال قبل وقوعها جازما واما في الماضي الصريح فلا يلزم
قد تقرب الماضي الجاء فلا يثبت في الاستقبال الذي هو اللفظ والشرط واما في الجاء
اسمية فلا يلزم وضعها بالقدم فلا تثقيب بالزمان المتقدم الغير المتقرب فان قلت

ان الشرط في الماضي قد يكون متني وقد يكون لفظي

المذهب لان ما قصد به هذا الكلام اعني الشرط جواب القسم بل جواب القسم بقوله
 الشرط والقسم مع جواب الشرط والمعنى ان اكرمتني نوال الله لا اكرمتك **قوله**
 ولا م جواب لو ولو لا كقولنا قد وانش لا تنب اكل نفساها وكقولنا تعاو لو
 لا فعل الله عليكم ورحمة لا تبعم الشيطان وفائدتها ارتباط احدى الطرفين
 بالآخر **قوله** يعني انتفاء ايتاء المهدى وارتباط انتفاء المشية ومطلوب انتفاء
 الارتباط **قوله** مرابط بوجود الفضل ومطلوب كونه تعاو لانه جعلناه اجابا
 وجوابا **قوله** راسا كقولنا لو ان لم يكن قوة اي دفعتم وكقولنا الشاعرا فاعيد
 عن ولو ثبتت الاما وصاى لو ثبت لا ثبت عليك ويجوز ان تكون للمعنى **قوله**
 ولا م الامر هي بينة على الشرع على الامم الموقوفة بالها عن الاتساع بلام التاكيد
 تسكتها علاقات او العطف وفانه كقولنا فليس يجوز الى وليو من ابرو الا
 بعد الفاعل كثر منه بعد الواو وذلك لان الاسكان هو تنبيه على من فليست
 وولي من وليو منو بمنزلة كثر من عدو الحزن وكسر الوسط في فلي يوجد وجه آخر
 من التثنية بين كثر وولي وهو الاتصال الضروري فان الفاعل في فلي يكتب
 متصل باللام كالكان في كثر والفاعل في فلي محذوف الواو فانه لا يكتب متصلا بما
 بعده اصلا فاما كان بعد كثر كقوة جملة الاسكان فيه وبنائه على كثر من
 حروف واحد واستقلها في الكتابة تشد الاسكان بعدها لضعف ما يقتضيه
 وهو انش كقولنا ثم يقض او يشذذه بعدها لم يتعصب له المعنى **قوله** ولا م الابتداء
 في لن يدق ايام وانه ليد هب لم مدخلان الاسم والفعل المضارع كما اشار اليه
 المعنى بالثانيين وحق هذه الام ان بعد رب الكلام نحو لن يدق ايام وان تأخر فلغرض

نحو انه ليد هب لانه لو قيل لانه يذهب وان لم يذهب لم يذهب لغرض تقارن اداى
 التاكيد فاجز الى الجبر فخلصا عن هذا المحذور ولا يمانع الى هذا الاصل فليس
 بالثانيين ولم يتعصب له الامم الفارقة من ان زيد القاييم لانها الامم الابتداء
 في الحقيقة **قوله** تاء التانيات الساكنة وانما قيلت بالساكنة لانها تكون
 متحركة في الاسم ان قيل ما السرة اعتبار الساكنة منها صغافا على حدة لم
 لم يتعصب لمطلق تاء التانيات صغافا واحدا ولم لم يتعصب المتحركة ايضا صغافا
 على حدة قلنا لان اصل التاء ان تكون في الفعل لتدل على تانيات الفعل و
 يوزن في اول الامر بان الفاعل مؤنث والفاعل بالاصالة للفعل واقتضاء
 بعض الاسماء فاعلا على سبيل التبع والتشبه وهي في الفعل ساكنة لان السكون
 اصل في البناء وتحركها في مثل متاعا رضى بعد التقاء الساكنة وعدم ردة
 الالف الساكنة لذلك وقوله بعضهم رما تالفة روية والعدول الى الحركة
 في الاسم للفرق ولم يكسفتل الفعل وخف بهم ولان اصل التاء ان تكون في
 الفعل والاصل فيها هو السكون وتحركها بالاعتماد ملاقات الساكن كقولنا
 واتفت الساق بالساق **قوله** النون الموكدة وهي ضربان ثقيلة مفتوحة
 وخفيفة ساكنة اما سكون الخفيفة فعلى الاصل والعدول من السكون الى
 الحركة في الثقيلة لا التقاء الساكنين وقهرها الخفة والثقيلة اصل على الخفيفة
 عند الكوفيين لازد ياد تاكيدها والامر على العكس البصريين لان الواحد
 قيل الاثنين ولان الفرع لا بد ان يوجد فيه الاصل مع زيادة والخفيفة توجد في
 الثقيلة مع زيادة **قوله** ولا يوكد بها الا الفعل المستقبل الذي في معنى الطلب وجم

الحرف الماضي فاشتت والفاث لا يذكروا لكونه مشروعا في حق الفاث
ولأن العرض من التاكيد الياء قال الشاعر لا تهنين الفقير عليك ان تركت يوما
والدهر قد رفعه بفتح السامع على قوة الفعل والواقع في الحال فترادى
السامع ونظرا بطلع على قوته وضعفه برؤية ونظرة فلا حاجة الى التاكيد
ولأن المستقبل الصريح لا يطلب فيه ووضع هذه النون لتأكيد الطلب لأن الطالب
لا يطلب فيه العادة ان ما مر ذكره وطلب المراد يقتضي تأكيد لان عرض تخمير و
التاكيد في مبادي الحصول فهي لا تدخل الا على مستقبل في معنى الطلب المستقبل
الذي في معنى الطلب هو الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم وقد شبه
التمني بالنهي فيقال زيد لا يقرب مني وربما بالنهي لان زبب التعليل والتدليل تناسب
التمني والعدم فيقال ربما يقرب مني زيد وبشبه يحوي القسم المؤكدا اذ تناسبا
كقولهم نعم اما نرى من ابشر حذرا ومنه جئنا نكوش انك ثم ان خرج هذه
النون شاع الا في جواب القسم فان قولك لا تد لي قوم زيد فمضيت وان التفتة
اذ اذ افاها ساكن طرحت نحو لا تقرب ابنيك ففتح الياء قال الشاعر لا تهنين
الفقير عليك ان تركت يوما والدهر قد رفعه بفتح النون واعادها العين والايوب
لا تهنين الفقير بضم النون وعدم اعادها العين لان الحركة الحاصلة بالكلية هي النقلة
لا اعتدائها منها تغلبت الفاعل الوقف نحو يا زيد اضر بنا في الحقيقة تقع
حيث تقع التفتة الا في الفعل الاثنين وجاءت النون لتلايلهم التفتة
السالكين على غير حذو وما ذهب اليه بنو الكوفيين من تجزئ دخولها فيها بحركة
بالكس مضافا على سكونها ضعيف واسنادها بقوله تعالى فتعيا ولا تتبعان
عند الكوفيين

سكون



سكون النون وقرئ بكسر هاء فوجي ان يكون الواو حالية والنون للاعر
فلا يلزم عطف الاضمار على الاشياء الذي ينو الاستدلال عليه **قوله** تراد
في كل متحرك حركة غير عربية للوقوف في كل متحرك لانها لا تنزل في ساكن
الآخر لا يقال منه وقال حركة غير عربية لان المتحرك العربي لا تلحق هذه الهاء بل
يخذف حركته لاجل الوقوف نحو يا بشرى هذا علام بالسكون لان الحركة الاعرابية
لا تستغنى عنها من المعامل لا يقع اللبس بين والهاء للوقوف بخلاف الحركة البشائية
فان راءها مستلزم للبيش اذا قيل كيف لم يعد ان الالف لا تلحق لاجل الوقوف
ام غيره ولان الايمان بالهاء في المعرب يوجب في اللبس بهاء الصريح ان يقال
علام لان الاضافة من شاذ وهذا لا تلحق المتحرك البشائي الذي بناؤه عارض
لا يقال في لاجل ويا زيد لا رجاء ويا زيدا وكذا لا تلحق الماضي في يصرين
قوله ولا تكون الا ساكنة لانها الغرض الوقوف والوقوف عليه يكون الا ساكنة
ونحو كلبها نحو او خطاء وباطل من القول خروج عن كلام العرب وتبني اللفظ العربي
باللحن الذي هو صوت الطير كقوله يا سر حباه بخار عقر يا سر حباه بخار ناجية
اجزاء الوصل مجر عن الوقوف مع تشبيه السكت بهما الصبر فعدل عن القانون و
الحقها بالساكن الآخر فحركة هذا وان المتحرك البشائي يكون منفصلا في بحث
الهمزة في كتب النون والتفتة والتصنيف للمنفسد ومن اصناف الحروف البشائية الوقوف
وبسبب وهما اللتان لمكان بكاف المؤنث عند الوقوف صوتا لها عن الالفين
بكاف المذكور اذا وقف عليها بالالف كان يقال كرومك والحق الشين ويسمي
الكسكت بنى تميم والحق السين المهمل ويسمى الكسكت بكسر وكس على معاوية
للمدة العرفية
فمن الكسكت كان الشين

او التفتة وقعت هذه صفة المنفصل والتفتة
والحق في بحث الاسماء في كتب الفقه

الواو بعد ادخول الواو
في اللان السين وكاف المؤنث

